صحفيون خلف أسماء مستعارة

تأليف
أسماء مستعارة

تحرير
محمد أحداد



معهد
الجزيرة للإعلام

صحفيون خلف أسماء مستعارة

الطبعة الأولى 2020
معهد الجزيرة للإعلام

رقم الإيداع الدولي
ISBN: 978-605-06798-1-6
سبر للنشر - تركيا

تأليف: **أسماء مستعارة**

تحرير: **محمد أحداد**

صورة الغلاف: **كاريكاتور ناجي العلي**

تصميم: **أحمد فتاح**

فهرس المحتوى

الكتّاب 3

مقدمة 4

في قبضة الجيش.. "الإعلام وحيدا في متاهته" 7

"ذباب السلطة".. كتائب متأهبة لتصفية الصحافيين 15

القبيلة والدين.. الصوت الأعلى 26

الإعلانات.. الرقابة والحب 32

"جريمة عاطفية" أو قيد ضد مجهول 39

"زوجة الزميل العزيز" التي كان عليها أن تمضغ القات 46

إعلام يرزح تحت نير الطائفية 55

"داخل كل مسؤول تحرير ديكتاتور كبير" 63

النيابة العامة التي لا تحب قانون الصحافة 69

"الإخوة الأعداء" الذين يريدون إسكات الرواية الأخرى 77

"يحيا سعادة الرئيس" 86

حينما تصبح المخابرات "رئيس تحرير" 97

"رهائن المال والمجتمع" 106

رجال المال والأعمال و"السيطرة على الإعلام" 114

التحرش في غرف التحرير.. الجريمة التي لا تتقادم 122

"لا تقربوا ثروة السيدة الأولى" 128

الكتّاب

اعتدنا هنا أن نعرّف بكل كاتب كما يليق به. بسيرته التي لا يمكن محوها، وصوته الذي لا يمكن إسكاته. لكن جبنا -على الحقيقة - لأن الخوف جاثم في مكان ما، والحرية مطاردة. الملاحقة مستمرة من الأمن أو المجتمع أو حتى من الصحافة نفسها. توارينا جميعا خلف أسماء مستعارة وتنكرنا لهوياتنا. هل اقترفنا جريمة ما؟ نعم إن شئت، وطمسنا كل الأدلة لأن ثمة من سيتقصى عن صاحب القصة، ومكانها، وتاريخها، وسيضع دائرة مشتبهين كبيرة لأن ما يعنيه ليس وجود من يشير إلى مواضع الخطأ والفساد، وإنما وجود تسريب ما في الحرية التي نتنفسها، ويجب غلق الثقب بإحكام.

هل انقلبنا على أعراف المهنة؟ نعم إن شئت مرة أخرى. مبرراتنا مشروعة وربما مقنعة: الإفلات من العقاب وتفويت الفرصة على من يحصون أنفاسنا، وفوق ذلك - وهذا هو الأهم - الاحتفاء بيوم حريتنا العالمي ولو بأسماء مستعارة.

مقدمة

في الستينيات من القرن الماضي، كان غسان كنفاني يشق خطواته الأولى في مجال الصحافة، لكنه اختار أن يختفي وراء اسم "أبو العز" في بيئة عربية مدموغة بتقديس "القومية" و"الضباط الأحرار". مضت الأيام، وصار صاحب "رجال في الشمس"، صحافيا مشهورا يوقع مقالاته اللاذعة ضد الاحتلال الصهيوني باسمه، قبل أن يتحول جسده إلى أشلاء: لقد دفع ضريبة "أن تكتب باسمك الحقيقي".

قديما لجأ ابن المقفع إلى استنطاق الحيوانات ليتكلم عن فساد الحكام واستعباد الرعية، كانت وسيلته الوحيدة ليفلت من المقصلة، ربما ألهمت هذه الحيلة "المناضلين الصحافيين" زمن احتدام الصراع بين قوى المجتمع والأنظمة السياسية، حيث اختفى الكثير منهم خلف أسماء مستعارة لمراوغة بطش الأجهزة الأمنية، وكان أن التصقت هاته الأسماء بهم مدى الحياة.

ورغم كل التحولات التي شهدها العالم العربي، فإن ثقافة الأسماء المستعارة استمرت لكن بهواجس جديدة بعيدة عن الرقابة الأمنية مثل عادات المجتمع وتقاليده وسطوة رجال المال والأعمال.

إنها لعبة لا تخلو من مخاطرة، فحتى أن تتدثر باسم مستعار متحلل من الرقابة صار مخيفا في بلدان تكون فيها الخطوط الحمراء ملازمة لعمل الصحافي داخل غرف التحرير.

الأنظمة التي تستند إلى ترسانة قانونية معادية للحرية وقادرة على تكييف التهم بعيدا عن قوانين الصحافة، رسمت لنفسها حدودا لا يمكن الاقتراب منها، فتجد الصحافيين يوظفون مصطلحات فضفاضة وعامة للتحايل على مقص الرقيب، مثل استعمال كلمة "الدولة" بدلا من كلمة "الزعيم"، أو توظيف عبارة "مواجهات بين الأمن والمحتجين" عوضا عن "التدخل العنيف لقوات الأمن ضد المتظاهرين"،

أو نجد في موضع آخر استخدام كلمة "الأحزاب الإدارية" محل "الأحزاب التي صنعتها الدولة". وفي أنظمة أكثر تشددا يطغى "الفعل المبني للمجهول" على تغطيات الصحافيين، حتى لا يبدو الزعماء والمسؤولون وكأنهم في قفص الاتهام.

وتبرز الرقابة الذاتية كشكل جديد وفعال لتوسيع دائرة المحرمات. هكذا تدفع الأحكام القضائية والملاحقات واستهداف الحياة الخاصة الصحافيين إلى امتلاك "جهاز استشعار" ذاتي، يمنعهم من الخوض في قضايا الفساد السياسي والاقتصادي والاستيلاء على الثروات وقمع الحريات والتدخل في القضاء، لأن النهاية معروفة؛ إما السجن أو المضايقة مدى الحياة.

وعلى هذا النحو، سجن صحافيون دون محاكمة، لمجرد أنهم تجرؤوا على انتقاد أداء الزعماء السياسيين، كما يحدث كل يوم في مصر، بيد أن تلك الأنظمة لم تعد تكتفي بالحبس فحسب، إذ انتقلت إلى الطرق الأكثر فتكا وصل حد اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي الذي لم يظهر أثر لجثته إلى اليوم، بينما يلاحق صحافيون آخرون بتهم جنائية ثقيلة، تتكفل النيابة العامة بتكييفها حسبما يسمح به المقام.

أشكال التضييق على عمل الصحافيين في العالم العربي لا تتصل برقابة الأنظمة فحسب، فالمثل الفرنسي القائل: "لك حرية أن تكتب ما شئت شريطة ألا تزعج المعلنين" يكاد ينطبق على حال الصحافة العربية العاجزة عن تأسيس نموذج اقتصادي مستقل.

للمعلنين علاقة وثيقة بالكثير من الأنظمة، تدفعها إلى إغلاق صنابير الإعلانات إذا أثارت الصحافة مواضيع من قبيل تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية، أو تسمين أرباح الشركات بطرق غير قانونية. لا يمكن أن نغفل أيضا - ونحن نتحدث عن تحديات العمل الصحافي - عن الضغوط التي تنتمي إلى صميم الممارسة اليومية؛ كالحجر على آراء الصحافيين وتسلط المديرين والتمييز ضد النساء في غرف التحرير... إلخ.

فكرة الكتاب تنطلق من أن يتخلص الصحافيون من أسمائهم الحقيقية ويتقمصوا أسماء مستعارة، كي يتخففوا من القيود ويكونوا في حل من القوانين المكتوبة والعرفية. سنترك المجال للصحافيين لإثارة قضايا تصادرها الدول في غرف التحرير، عن هواجسهم حول الممارسة الصحافية، والضغوط التي يتعرضون لها من شركات الإعلان ومن أصحاب الرأسمال. باختصار شديد، عن هموم المهنة اليومية بمنأى عن مقص الرقيب.

صحافيون وصحافيات من بلدان عربية وغير عربية، يخوضون غمار تجربة الانسلاخ من أسمائهم ودولهم وانتماءاتهم، ويحكون عن تجارب وقصص حول محنتهم الأبدية مع الضغوط والرقابة.

كانت الشهادات مؤلمة كما في قصة اختطاف الصحافيين من قبل عصابات المخدرات، وطريفة ومأساوية كما في قصة التمييز ضد الصحافيات بسبب "مضغ القات"، ومنبئة باستعادة القبضة الأمنية في قصة "التشهير وقتل السمعة".

15 شهادة توثق لانتهاكات تحد من حرية الصحافة، كان من الاستحالة أن تجد لها طريقا للنشر لولا أننا اخترنا طريقة "ما لا يسع الصحافي قوله"، والمؤلف: أسماء مستعارة.

المحرر

الجيش يتمدد في التجارة وفي السياسة، يجهض آمال الشعوب في التغيير، يقمع، يستثمر، يستحوذ على الامتيازات، لكنه لا يجد إلا الثناء والاحتفاء به في وسائل الإعلام. بمنطق "العصا الغليظة" يسيطر على الإعلام، وما يفتأ عن التدخل في غرف التحرير للتستر على هزائمه وفضائحه، ومن يقرر في لحظة جرأة نادرة أن يخدش هذه "السيمفونية" يحال إلى القضاء.. والتهمة جاهزة طبعا.

في قبضة الجيش.. "الإعلام وحيدا في متاهته"

أحمد موسى

الجيش خط أحمر، يُمنع نقده في وسائل الإعلام والتعليق على أعماله وذكر اسمه دون الرجوع إليه. نصوص قانونية فضفاضة وواسعة تستخدمها سلطة قضائية غير مستقلة لتحصينه من النقد. الجيش يعمل في التجارة خلافًا للدستور، ينافس بغير نزاهة القطاع الخاص، أعماله التجارية الداخلية والخارجية معفاة من الضرائب والجمارك والرسوم، إيرادات شركاته لا تدخل في الموازنة العامة للدولة، ميزانيته أرقام صماء بلا تفصيل، والبرلمان يمنع من الرقابة عليها أو السؤال عنها أو مناقشتها، كل من يحاول الاقتراب من ذلك تصريحًا أو تلميحا يُشيطَن، ويخرج عن الثوابت الوطنية.

تنفق الدولة على الجيش والأمن أكثر من ربع ميزانيتها المتواضعة والمثقلة بالعجز، ويأتي ثُلثا إيرادات الموازنة من ضرائب يدفعها الشعب الذي لا يملك رقابة على أمواله التي تحصلها الدولة. الإعلام غير مستقل لممارسة دوره الرقابي، مكبل بالقوانين العرفية وتدخُّل الحكومة ورجال الأمن والرقابة الذاتية، فالإحصائيات تقول إن عددا كبيرا جدا من الإعلاميين يتجنب انتقاد الجيش، ويأتي الجيش في المرتبة الثانية بعد مكتب رئيس الدولة في المؤسسات التي يتجنب الإعلاميون نقدها.

الرئيس هو القائد الأعلى للجيش، وهو مصان من حق النقد رغم ممارسته أعمالا إدارية وسياسية واقتصادية بشكلٍ يومي خلافًا للقانون والدستور الذي يقرن المسؤولية بالمساءلة، وكل من يحاول نقده يجرم بموجب القانون، بتهم الإساءة وتقويض النظام. رئيس الدولة أيضا يُعين رئيس هيئة أركان الجيش وقادة أجهزة الأمن دون الرجوع إلى الحكومة، رغم أن مجلس الوزراء صاحب الولاية العامة، ورئيس الوزراء هو وزير الدفاع وهو المسؤول دستوريًا عن الجيش وأعماله.

لكن من يكترث بالدستور، ففي كل مرة يتم تعديله وتفصيله على مقاس الزعيم والحاشية، تتمدد إمبراطورية الضباط والعسكر في هذا البلد نحو الاقتصاد والسياسة. تلك العدوى تتفشى بسرعة في أنظمة العرب بعد الثورة المضادة، عنوان المرحلة "عسكرة كل شيء" لحماية النظام ورأس النظام من موجة قادمة للربيع العربي.

عقيدة الجيش

بنيت العقيدة القتالية للجيش على الدفاع عن الوطن وحمايته، وبعد أقل من سنتين على إعلان استقلال البلاد خسر الجيش معركته الوجودية مع من يعتبره عدوا يؤطر عقيدته القتالية. خسر الجيش هناك الكثير من الجنود وخسر أراضي جديدة. آمن الضباط الصغار بوجود عدو أزلي لكن القيادات الكبيرة تفكر بمنطق آخر، لا أحد هنا يمكن أن يحاسب الجيش على خساراته التي لا تكاد تنتهي، وحصدها على مر عقود.

مع دخول البلاد عصر السلم بدأت عقيدته القتالية تتغير تدريجيًا، والتزم بالامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها، وتنظيم الأعمال والتهديدات العدائية والمعادية ضد العدو الأزلي. تغيرت مناهج التدريب والتدريس في الجيش وكذلك في كتب المدارس، وأزيلت منها كل الكلمات والجُمل التي قد يفهم منها تحريض ضد "الخصم" أو وصفه بالعدو، وعادت البلاد إلى الحضن "الكبير" الداعم الأول

للجيوش بالمنطقة بالمعدات والأسلحة والتدريب.

بموجب ذلك فقد الجيش قراره العسكري الإجرائي، وأصبح لا يُرفع كبار الضابط إلى الرتب العليا إلا بعد مباركة "الدولة العظمى" ورضى من كان بالأمس عدوا في جبهات القتال، وشيد مكتبًا عسكريًا للتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية والعسكرية بين الجيش وعدوه.

وتغيرت النظرة جذريا إلى "الخصم" من عدو وتهديد إلى صديق وحليف، وباتت عقيدة الجيش قائمة على محاربة التطرف والإرهاب، بوصفه العدو الأول للبلاد، خاصة بعد الحرب الأممية على ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، والإرهاب في عقيدة الجيش يعني الجماعات الإسلامية الراديكالية. وفي سبيل تلك العقيدة سقط العديد من جنود الجيش في بلدان مختلفة، رغم نداءات الشعب بأن الجيش للدفاع عن حدود الوطن فقط، وأن تلك المشاركات العسكرية لا تحظى بموافقة البرلمان الذي من المفترض أن يكون صوت الشعب.

جيش الزعيم

الجيش في البلاد هو جيش الزعيم من ناحية عملية، وقد اصطف في مفاصل تاريخية ضد الشعب وإرادته أيضا لحماية النظام السياسي ورأس الدولة تحديدًا، والحكومات المتعاقبة لا تملك فعليا أي سلطة على الجيش، فهو يتبع رأس الدولة ويأخذ تعليماته وقراراته مباشرة منه.

والجيش ساهم في الانقلاب على حكومات تحظى بشرعية صناديق الاقتراع لصالح الرئيس، تسبب لاحقًا في شرخ كبير في اللحمة الوطنية، وسقط جراء ذلك قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وقمع كذلك انتفاضات شعبية، وانتهك حقوق الإنسان خاصة في زمن قوانين الطوارئ. والحقبة السوداء التي ما زالت بحاجة إلى عدالة انتقالية ونبش أسرارها على الملأ حتى لا تعود وتتكرر في أي ظرف سياسي قادم. ومنذ ذلك الوقت أصبح رأس الدولة هو

مصدر السلطات الفعلي، والجيش أداته في القمع والردع، وقاعدته الاجتماعية والجماهيرية.

ورغم أن الجيش لا يظهر لاعبًا في الحياة السياسية بشكلٍ واضح، ويحاول دائمًا أن يبرز مهنيته العالية، إلا أن تأثيره في القرار السياسي واضح جدا، وتأثيره داخل الغرفة المغلقة على أصحاب القرار السياسي والخدمي، إضافة إلى استشارته في الكثير من الأمور بما فيها بعض المعاملات اليومية للمواطنين.

الجيش والمجتمع

سياسة التعيين في الجيش استمرت كما هي تقريبا، فأغلب أفراده من مدن طرفية مهمشة خارج العاصمة، وهو المشغل الأكبر لأبناء هذه المدن الذين لم يتلقوا فرص تعليم وتأهيل جيدة، بسبب ضعف التنمية ومخرجاتها هناك. ويمثل الجيش فرصة عمل جيدة لهم في بلد تضاعفت فيه نسب البطالة والفقر. ويحظى أفراد الجيش بميزات لا تتوافر للموظف العام المتعلم، ما يجعل له الأفضلية، ومن هذه الميزات تعليم الأبناء في الجامعات بالمجان، خلافًا للدستور الذي ينص على أن المواطنين سواسية، والتأمين الصحي للأفراد وعائلاتهم ومساكن للضباط وصغار العسكر، وسواها مما لا يحظى به أي موظف آخر في القطاع العام.

يعلن عن هذه الامتيازات تحت مصطلح هبة من رئيس الدولة. وتهدف هذه الامتيازات لبناء ولاء لصاحب الهبة بين أفراد الجيش وأسرهم وبيئته الحاضنة. كما تزيد من حظوته، وتحصنه والجيش من النقد المجتمعي، بحيث تتجسد الدولة بالجيش، وجعل كل من ينتقد سياسات الجيش وممارساته حتى لو كان في جلسة خاصة عرضة للقمع المجتمعي والهجوم.

لبقاء الجيش في بيت الطاعة وخاصة في زمن السلم والحرب على الإرهاب، حصل على امتيازات كبيرة لتلبية متطلبات ضباطه وأفراده وحاجاتهم، خارج

أطـر الصـرف الماليـة المعتمـدة فـي الموازنـة العامـة، مـا جعـل مـن الجيـش طبقـة جديـدة فـي المجتمـع وقضايـاه.

سياسـة التعييـن فـي الجيـش غيـر شـفافة وهـي أقـرب مـا تكـون قائمـة علـى "الـولاء والبـراء"، وهـي مقتصـرة علـى لـون مجتمعـي واحـد، بوصفـه صمـام الأمـان والأكثـر ولاءً وانتمـاء مـن مكونـات المجتمـع الأخـرى لـرأس الدولـة والبـلاد، وهـذا مـا يزيـد مـن هشاشـة الوحـدة الوطنيـة ويفتتهـا برعايـة رسـمية.

تلعـب الواسـطة والمحسـوبية والمناطقيـة دورا فـي تعييـن العسـكر والمرشـحين والمقبوليـن فـي الكليـات العسـكرية، وهـذا مـا يصيـب أخلاقيـات المهنـة العسـكرية فـي مقتـل، ويخلـق داخـل الجيـش مجموعـات محسـوبة علـى قيـادات أكبـر منهـا، تغـذي صـراع الأجنحـة داخلـه علـى المزايـا والعطايـا والمراكـز، وخلـق طبقـة مـن الضبـاط متحالفـة مـع زعامـات مناطقيـة. لـذا نجـد أن منصـب رئيـس هيئـة الأركان يُـدوّر فـي كل مـرة بيـن منطقـة مـن مناطـق الدولـة.

الجيش والديمقراطية

الجيـش لا يؤمـن بالديمقراطيـة، ولا بحـق الشـعب فـي ممارسـتها، فهـو مـوالٍ للنظـام بـل ركـن مـن أركانـه، والنظـام يـرى فـي عمليـة التحـول الديمقراطـي خطـرًا داهمًـا، كمـا يراهـا الجيـش خطـرًا علـى مكاسـبه وامتيازاتـه، وإمبراطوريتـه التـي تتمـدد، فهـو يشـعر بالعجـز عـن حمايـة هـذه المكتسـبات فـي ظـل نظـام ديمقراطـي يتـم فيـه تـداول السـلطة بيـن أحـزاب وتيـارات سياسـية منظمـة، تحتكـم إلـى الشـفافية وحـق النـاس فـي المعرفـة والرقابـة الشـعبية والإعلاميـة.

كمـا أن النظـام يخشـى مـن الديمقراطيـة والإصـلاح السياسـي، فيشـيطن المطالبيـن بهمـا، يؤطرهـم تحـت لافتـة تيـار سياسـي يتهمـه بالسـيطرة علـى السـلطة، وهـو يفعـل ذلـك منـذ عقـود. وفـي كل أزمـة سياسـية يلجـأ النظـام إلـى الحجـج والتبريـرات ذاتهـا

ليفلت من تقديم تنازلات سياسية تجعل من الشعب مصدرًا حقيقيًا للسلطات، وفي هذه المواقف ينحاز الجيش إلى النظام ورأسه لا إلى الشعب وآماله وتطلعاته، يستخدم القوة العسكرية لكبح جماح الجماهير.

الجيوش مخزن أسرار الأمن القومي للدول، لكن هذا لا يعني أنها عدوة لحرية الرأي والتعبير والصحافة وحق الناس في المعرفة، لأنها تتبع في النهاية قيادة سياسية منتخبة في البلدان الديمقراطية. والأسرار العسكرية تكون في زوايا محددة وواضحة، لكن الجيش في هذه الدولة يمارس دورًا في ضبط إيقاع الصحافة والإعلام، فمثلا يصدر تعميمًا بعدم تناول أخباره دون أخذ موافقته، ويطلب صحافيا للتحقيق معه، لنشره أخبارا حول ثروة القائد العسكري، ويحال إلى القضاء.

عدا عن الحالات السابقة المعزولة، فإن الجيش في مختلف وسائل الإعلام يُصور على أنه حامي الحمى، له قدسيته ومكانته وأغانيه وأشعاره، ولا يذكر إلا في إطار الشكر والثناء، وبعض الأخبار البروتوكولية. الجيش يتعرض لأكبر عملية هيكلة للمعدات والتجهيزات وكذلك الأفراد، على يد ضباط أجانب ومستشارين عسكريين، لكن لا أحد يجرؤ على مناقشة ذلك لا في غرف الأخبار ولا في قاعات التحرير، ولا على أي منصة، رغم أن ذلك شأن عام، يجب أن يخضع للحوار في أروقة مجلس الوزراء والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، وينعكس ذلك في الإعلام، لكن هذا لم يحدث إطلاقًا فالفضاء العام مغلق تمامًا في مناقشة أمور أكثر بساطة.

الجيش يملك أيضا وسائل إعلام مختلفة، وتستخدم هذه المنصات الإعلامية للترويج للجيش وأجهزة الأمن، ومناكفة أجهزة رسمية أخرى في إطار صراع الأجنحة القوية داخل الدولة.

الجيش لا يشارك في الانتخابات البرلمانية، لكنه ساهم في تزويرها في أكثر من مرة، وشارك في الانتخابات البلدية أكثر من مرة وتلاعب فيها بشكل سافر.

الجيش والتجارة

يملك الجيش إمبراطورية من الشركات المحلية والخارجية، وشركات "الأوف شور" في الملاذات الضريبية الآمنة، إضافة إلى حسابات مالية ومصرفية. يستغل الرئيس هذه الشركات لتغطية نفقات ضباط الجيش والحاشية وأفراد عائلته خارج موازنة الدولة، ودون رقابة. جاء إنشاء هذه الشركات بحجة تشجيع الاستثمار، كون الجيش مؤسسة لها بعد تنموي داخل المجتمع، ولتلافي بيروقراطية الحكومة في حال الدخول شركات الجيش في استثمارات كبيرة، وقد أظهرت وثائق مسربة أن الرئيس مستفيد منها بشكل مباشر.

إيرادات هذه الشركات لا تدخل في موازنة الدولة وهي خارج رقابة الأجهزة الدولية المالية أيضا، والبرلمان لا يستطيع فرض رقابته على موازنة الجيش فضلا عن شركاته الداخلية والخارجية، علاوة على أن الكثير من النواب يتغنى بالجيش ويطالب بامتيازات له خلال مناقشة الموازنة العامة للدولة، حتى يساعده ذلك في البقاء أطول فترة في حضن النظام.

قبل عشر سنوات من الآن منحت الدولة الجيش جزءا كبيرا من أراضيها، وهذه هي الطريقة التي تسلل من خلالها رأس الدولة لبيع هذه الأراضي وتأجيرها، بعد فضيحة تسجيل أراضي الدولة باسمه مباشرة مطلع حكمه. اللجوء إلى الجيش في هكذا قرارات خطيرة وغير شعبية يهدف إلى تمريرها والاستفادة من رصيد الجيش لدى جزء كبير من الناس، الذي خدش بعد كم كبير من الفضائح التي لاحقته في السنوات الأخيرة.

تحول الجيش إلى دولة داخل الدولة، وتضاعف نفوذه العابر للطبقات السياسية والعائلات ورجال المال والأعمال، وتحولت امتيازاته إلى إدارة مستقلة ماليًا وعسكريًا، تدار ذاتيًا وتشوبها رائحة الفساد، لتخلق اقتصادا موازيا وشبكة معقدة من المصالح الداخلية والخارجية لخدمة

الرئيس والقلة الحاكمة، بعيدًا عن أعمال القتال وفنون الحرب وحماية الأوطان ومصالح الشعب، لكن لا يمكن أن ترى ذلك في الإعلام، لأنه الخط الأشد احمرارا.

حينما تعجز الأنظمة السياسية عن تطويع الصحافيين أو استمالتهم، تلجأ إلى الخطة "ب"، عبر النبش في حياتهم الخاصة بحثا عن نزوة في لحظة ضعف، أو صورة مبتورة من سياقها، متوسلة بأبواق السلطة لتنفيذ عمليات الإعدام بدم بارد ولو باختلاق قصص وهمية.

"ذباب السلطة".. كتائب متأهبة لتصفية الصحافيين

فؤاد العربي

الذباب الذي تشكو منه مجتمعات العصر الحديث، والذي يتمثل في جيوش خفية من الكائنات المدربة على استهداف المعارضين والمناوئين، عبر مهاجمتهم والتبليغ عنهم وإغراقهم في موجة من السلبية، ليس ظاهرة افتراضية محضة.

ففي بعض الدول العربية ألهمت فكرة "الذباب الإلكتروني" الأنظمة السياسية، فأنتجت ذبابا معدلا جينيا، يتجسد في منابر إعلامية؛ تلفزيونية وورقية وإلكترونية، مهمتها تنفيذ عمليات إعدام في حق البقية الباقية من الأقلام والوجوه الإعلامية القابضة على جمر المهنية والاستقلالية والحياد.

صنف جديد من الدعاية الإعلامية لا يكتفي باستهداف الجمهور بحملات التنميط والتنويم والتوجيه، بل باتت هناك فصيلة جديدة من الإعلاميين تستعمل أسلحة دمار جديدة بدل الأقلام والعدسات والميكروفونات، مستفيدة من دعم سخي من جانب السلطات أو الأطراف المقربة منها.

استثمرت كتائب الإعدام الرمزي ما تتيحه التكنولوجيا الجديدة والعصر الرقمي والإمدادات المالية السخية، لتحاصر الصحافة المهنية داخل ركن استقلاليتها الضيّق، وتغرق الرأي العام في زوابعها التضليلية، قبل أن تستفرد بالمنابر

والشخصيات الإعلامية المتمنعة على التوظيف والاتجار بالضمائر، وتوجّه إليها وابلا من الحملات التشهيرية.

تستغل "صحافة القتل" هذه قواعد البيانات التي توفرها الأجهزة الاستخباراتية حول الحياة الخاصة والأسرار الحميمية. ومن لم يعثر له على بيانات قابلة للتوظيف في سيرته الشخصية وسلوك عشيرته الأقربين، تولت كتائب الإعدام الرمزي مهمة اختلاق القصص والفضائح له، وترويجها عبر أذرعها الدعائية المتمتعة بالدعم والحماية.

إنه واحد من أساليب القتل المستحدثة في عصر الثورات المضادة وتطويع الشعوب واستبدال نشوة الربيع العربي بمرارة الخيبة والشعور بالعجز واستحالة الإقدام على محاولة التغيير من جديد. قصة من التاريخ الغابر للإعلامي المستهدف، أو عبارة مقتطعة من محادثة شخصية عبر أحد التطبيقات الإلكترونية، أو انتهاز لحظات وجود عابر في أحد الأماكن المشبوهة أو بالقرب منها، كلها مواد أولية تضاف إليها خلطة من بهارات التحوير والتضخيم والإخراج من السياق، لصنع اللغم الذي غالبا ما يكون كافيا لتفجير رصيد الثقة والمصداقية التي يتمتع بها الإعلامي أو المنبر المستهدف.

وفي حال استعصى الإيقاع بالإعلامي أو قل الهدف، فإن سجلات الحيوات الشخصية للأزواج والأبناء والآباء والإخوة تصبح منجما لاستخراج الأسرار والخصوصيات، حتى إذا جاءت لحظة التصفية، جرى إطلاق الحملات التشهيرية التي لا تهدأ إلا بعد التأكد أن الشخص المستهدف قد "أسلم" الروح رمزيا.

يتعرّض الصحافيون عبر العالم لجميع أشكال التصفية والقتل والتشويه، بغرض إسكاتهم ومنعهم من كشف الحقائق التي تدين الأطراف الممسكة، دون سند شرعي، بخيوط السلطة والنفوذ والثروة.

فمن الاغتيال المباشر إلى افتعال الحوادث المميتة ولفّ عمليات التصفية بغلاف الانتحار، إلى تسريب أسرار الحياة الشخصية وافتعال الفضائح والاستدراج نحو

التـورّط فـي أفعـال تعتبـر لا أخلاقيـة فـي منظـور المجتمعـات، تختلـف الوسـائل لكـن الغايـة واحـدة، هـي إخـراس الأقـلام التـي ترفـض الخضـوع للإمـلاءات، فيصبـح كسـرها "آخـر الـدواء".

لكـن، وفـي بعـض السـياقات التـي تتسـم بحـرص الأنظمـة السياسـية والشـبكات المرتبطة بهـا علـى الاحتفـاظ بقنـاع ناعـم فـوق وجههـا الخشـن، ترتـدي الأيـادي التـي تتولـى عمليـة إخـراس الصحافييـن هـذه قفـازات حريريـة، وتعمـد إلـى نهـج أسـاليب تـكاد تضمـن الفعاليـة نفسـها لعمليـات القتـل والتصفيـة الماديـة، لكنهـا لا تبقـي أثـرا ولا تثيـر عواصـف كمثـل تلـك التـي تلـت عمليـة اغتيـال الصحافـي السـعودي جمـال خاشـقجي. تنسـج الخيـوط الرفيعـة لهـذه القفـازات فـي مصانـع الدولـة العميقـة والإمبراطوريـات الماليـة، لتنجـز التفافهـا الصامـت علـى غـرف التحريـر فتقتـل أقلامهـا وأصواتهـا المزعجـة. يجثـم أعـداء الصحافـة هـؤلاء علـى أنفاسـها بأجسـامهم الضخمـة، حامليـن عصـا فـي يـد وجـزرة فـي أخـرى، والنتيجـة أشـكال متنوعـة مـن القتـل الرمـزي ووصفـات متباينـة مـن السـمّ والدّسـم، تقـدّم علـى موائـد الإعـلام لتنتـج أعـراض التخمـة والهـزال والتسـميم، وتحقـق بالتالـي هـدف التعتيـم علـى قضايـا الفسـاد السياسـي والاقتصـادي، وتمنـع يـد الصحافـي مـن أن تمتـد نحـو أعيـن الـرأي العـام لتفتحهـا علـى الحقيقـة. والقتـل الرمـزي لا يتعلـق بالاسـتهداف مـن طـرف الذبـاب إيـاه فحسـب، بـل بوسـائل أخـرى تزيـد مـن فداحـة القتـل.

الخنق المهني.. الضربة القاضية

أول خطـوط المواجهـة بيـن الصحافـة المتطلّعـة نحـو الاسـتقلالية عـن السـلطة وبيـن هذه الأخيـرة، هـو الولـوج إلـى المعلومـات، فالصحافـي الـذي يتمـرّد علـى "قاعـدة" الاكتفـاء بتحريـر مـا يقـدّم إليـه وفقـا للطقـوس المرعيـة فـي البلـد وتحـت سـقف تابوهاتـه، يجـد نفسـه مجبـرا علـى بـذل جهـد مضاعـف مقارنـة بــ "زملائـه" الذيـن يشـتغلون فـي غـرف تحريـر المؤسسـات الإعلاميـة الرسـمية أو المقربـة مـن السـلطة.

نتيجـة لذلـك، يجـد هـذا الصحافـي العصـي علـى الترويـض نفسـه مطالبـا بالقفـز فـوق

أسوار شاهقة تحيط بدوائر اتخاذ القرار الرسمي، ومحاولة العثور على مصادر تقبل "التواطؤ" معه ليصل في النهاية إلى خبر سوف لن يجد له من إسناد غير ثقته في مصادره، وثقة قرائه فيه.

في مثل هذه الحالات يصبح بعض الزملاء العاملين في المؤسسات الإعلامية الرسمية، "مراسلين" غير معلنين لزميلهم الذي يشتغل في منصة إعلامية "مستقلة" أو بعيدة عن يد السلطة، فهناك شعور دفين بالغبن والظلم يطول العديد من الإعلاميين "الرسميين" بسبب الحجر المفروض على مهنيتهم، وإجبارهم على إخفاء الجزء الأكبر مما يبلغ إلى علمهم، بدل صياغته في قالب إعلامي وإيصاله إلى المتلقي.

وفي كثير من الأحداث والمناسبات التي تجري خلف الأبواب المغلقة للقصور والسرايا، كانت أعين الزملاء المضطهدين تنوب عني كصحافي مستقل، بل تجعلني في كثير من الأحيان أحقق السبق بشكل يثير حنق وسخط الحاكمين. ففي بعض الاستقبالات الخاصة لرئيس الدولة أو من يمثلونه، تكتفي السلطة ببث مقاطع مصورة من بضع ثوان، وإرفاقها بقراءة تعليق كُتب من محبرة رسمية، لكن الزميل الذي يتولى عملية التغطية لحساب المؤسسة الإعلامية الرسمية يتولى "تسريب" مضمون المحادثات، وبشكل خاص ما طُلب من الحاضرين عدم نشره، فينتقم لشرف مهنته بتسريبه.

مغامرة التواطؤ المهني

هذا الأسلوب سمح لي بالحصول على تفاصيل كثيرة، حققت بها السبق في بعض الأحيان، واضطررت إلى ليّ عنقها وتهذيبها وتعديلها في أوقات كثيرة، إما خوفا من الملاحقة والعقاب لحساسية ما توصلت إليه من معلومات، أو بغاية حماية مصدري وعدم إيذائه.

في إحدى هذه المناسبات، كانت "غنيمتي" المهنية سبق له وقع مدوّ، ألقاه بين يدي زميل حضر لقاء بين مسؤول رسمي كبير مع نظرائه في دولة أجنبية

خلال زيارته لها، لم ينتبه هؤلاء إلى وجود عدد من الإعلاميين المحليين، والذين أخبروا زميلي المرافق لمسؤولنا الكبير، فلم يتردد في تقاسم المعلومة الحساسة و"الخطيرة" معي، طالبا مني تدبّر أمري في إلباسها القالب المهني اللازم لنشرها، مع الحرص على عدم انكشاف أمره.

كإعلامي يشتغل في غرفة أخبار خارج قبضة السلطة، كان علي أن أسلك القنوات المعتادة في مثل هذه الحالات، لتطبيق القواعد المهنية على المعلومة الحساسة التي حصلت عليها، وهنا لا صوت يعلو فوق صوت العلاقات الشخصية والصداقات التي نسجتها خلال مساري المهني، بما في ذلك شخصيات ومصادر من داخل مواقع المسؤولية. ودرءا لأي خطأ، قرّرت سلوك طريق التفافية طويلة لعرض المعلومة التي حرمتني النوم طيلة أيام على مصدرين مختلفين، أحدهما تواصلت معه بشكل مباشر عبر أحد التطبيقات المشفرة، والآخر عبر وساطة صديق مشترك، فكانت النتيجة تأكيد صحة المعلومة، ليؤدي نشرها إلى زلزال في الأوساط الرسمية، والتي ردّت في البداية بنشر تكذيبات غير رسمية على لسان منابر مقربة منها، قبل أن تعود لتعترف بصحة المعلومة.

دم المصادر في رقبة الصحافي

هاجس حماية المصادر التي غالبا ما تكون لي بها علاقات بنيت أساسا على الثقة، يضاعف من صعوبة العمل في أغلب الأحيان. ففي إحدى المرات تجرأ صديق يشتغل في موقع حساس على تمكيني من وثيقة تتضمن تفاصيل بشأن اتصالات جرت بين مؤسسات رسمية، حول موضوع شديد الحساسية يرتبط بضغوط دولية قوية تريد انتزاع تنازل مؤلم.

وبما أن الأمر كان يتعلّق بوثائق مدموغة بالرسمية، فقد تناولتها بالقدر الذي تستحقه من الوثوق، لكن الصعوبة كانت مرة أخرى في كيفية حماية المصدر، وسيطرة هذا الهاجس على عملية الصياغة الإعلامية جعلت النتيجة النهائية للمادة تُظهر أحد أطراف الموضوع كما لو كان هو مصدر التسريب، لتكون ليلة نشر الخبر عسيرة علي وعلى

غرفة التحرير التي كنت أشتغل بها، بضغوط شخصية واتصالات وزيارات مباشرة في سكني الشخصي، بقصد حملي على كشف مصدري، وهو ما رفضته بشدة حماية لمصدري الذي لم يكن سوى أحد مستشاري المسؤول المعني الأول بهذا الموضوع.

طُعم المساعدة

وتبرز محاولة الترويض المتبادل بين الصحافي المستقل والسلطات في الحالات التي يتعلّق فيها الأمر بالولوج إلى مناطق عسكرية أو جبهات توتّرات ساخنة، حيث تدعوك السلطات إلى مرافقة الوفود الإعلامية التي ستنقلها إلى عين المكان للوقوف على "الحقيقة" بهدف تبرئتها من ارتكاب التجاوزات أمام الرأي العام، فيصبح الصحافي الذي لا سبيل لديه للوصول إلى موقع الحدث إلا الاستجابة لدعوة السلطات، أمام حرج كبير.

في إحدى هذه التجارب، كان عليّ أن أقبل بركوب قافلة إعلامية نقلتها السلطات إلى خطّ التماس في مواجهة عنيفة في أحد أطراف البلاد، لكنني حملت معي خطة سرية للإفلات من قبضتها بعد الوصول إلى عين المكان. وبعد بعض المناورات الخاصة خلال فترة مكوث الوفد الإعلامي في منطقة التوتّر من أجل الحصول على معطيات مختلفة عما يراد لنا نقله، كان رفضي العودة حين انتهت مدة الزيارة مدعاة للتقريع والتهديد وإعلان إخلاء مسؤولية السلطات في حال "حصل لك مكروه"، وهو ما كاد يحصل بالفعل بعد إصراري على مواصلة التغطية بوسائلي الخاصة، حيث كانت بعض الجهات المجهولة تستهدفني ومرافقي بالعنف، بشكل يثير الريبة.

استعمال القوة

هذه المحاولات "الناعمة" قد لا تكون خط المواجهة الأخير بين السلطات والصحافي المهني، وحرص السلطات على قناع الواجهة لا يعني الإفلات من عمليات الاستهداف المباشر والمتحرّر من أية رقابة قانونية، وبين الرسائل التي

يتولى بعض "الأصدقاء" إبلاغها للصحافي المزعج بين الوقت والآخر من قبيل "انتبه لسلامتك الشخصية" و"عليك أن تفكر في أهلك وما إن كانوا الأهم بالنسبة إليك أم هؤلاء المعارضون والمعتقلون الذين تدافع عنهم"... وبين إغلاق منافذ الحصول على المعلومات أو الوصول إلى مواقع الأحداث، يحدث أن تلجأ السلطات إلى أسلوب الهجوم المباشر لتوقيف الصحافي المستهدف أو منع وصول المادة الإعلامية المزعجة إلى المتلقي عبر وقف البث أو مصادرة المطبوعات.

أحد نماذج هذا الهجوم المباشر ما عشته مع أحد التحقيقات الاستقصائية التي نشرتها في صحيفة مطبوعة، كان موضوع التحقيق هو سيطرة شبكة نافذة من الشخصيات والأطراف التي تضطلع بتأثير كبير داخل السلطة، لكن دون المرور عبر قنوات اكتساب الشرعية، أي عبر الانتخاب وسلوك المساطر القانونية، وحدث أن أصبحت هذه الشبكة مسيطرة على عدد من المناصب والمسؤوليات بشكل غير مباشر، عبر إيصالها محسوبين عليها إلى تلك المواقع.

تطلّب هذا التحقيق عملا ميدانيا طويلا، وتدقيقا للمعطيات عبر مصادر مختلفة ومتناقضة، ثم استجوابات عسيرة مع كثير من القيادات الحزبية والسياسية لتعزيز المعطيات بتصريحاتها. وبعدما أصبح التحقيق جاهزا للنشر وجرى تخصيصه بغلاف المطبوع الصحافي حيث كنت أشتغل، جاء حدث طارئ له من الأهمية ما حملنا على تغيير مادتنا الرئيسة في ذلك العدد، لمواكبة كارثة إنسانية على قدر كبير من المأساوية بما خلفته من عشرات القتلى، وصادف أن منبرا إعلاميا آخر كان قد برمج مادة وإن كانت بحجم أصغر مما كنت قد توليت إعداده، حول الشبكة المهيمنة على مقاليد السلطة، ذلك أن الأمر كان قد أصبح سافرا بشكل مستفز.

على خلاف تحقيقنا الصحافي، كانت مادة زملائنا حول الموضوع نفسه شديدة الاندفاع ومفتقدة للأساس المهني، فسارعت السلطات إلى منع صحيفتهم واعتقال الصحافي الذي كتب حول الشبكة النافذة، وعلى الرغم من الاختلاف البيّن بين تلك المقالة الصحافية وتحقيقنا، إلا أن الأمر حملنا على إعادة فتح المادة الجاهزة والتي كانت في طريقها نحو النشر، ومارسنا الكثير من الرقابة الذاتية بحذف بعض المعطيات شديدة الحساسية وإخفاء بعض الهويات التي كنا نشير إليها بشكل

صريح، وعلى الرغم من ذلك، فإننا وبمجرد نشر هذا التحقيق في اليوم الموالي، وجدنا عناصر الأمن تقف في مدخل الصحيفة حاملة استدعاءات بالمثول للتحقيق، وكم كانت مفاجأتي كبيرة بعد ساعات طويلة من الاستجواب، حين اكتشفت برفقة رئيس التحرير أن الهدف من تلك العملية والمطلب الملح الذي تردد على رئيسي وهو يخضع للتحقيق في قاعة مجاورة لتلك التي خصصت لي، هو إنكار أية صلة له بالتحقيق، والتبرؤ مني حتى يتم الاستفراد بي وملاحقتي بشكل خاص بتهم لا تندرج ضمن مدونة الصحافة، وهو ما لم يتحقق لهم بسبب تمسّك رئيسي بمسؤوليته الكاملة عما قمنا بنشره.

الرأسمال.. قاتل جبان

علاوة على السلطة وأذنابها، يجد الصحافي المتطلّع إلى الاستقلالية نفسه في مواجهة قوى أخرى من خارج النظام، تعمل على "قتله" وتصفيته وتشويهه، على رأس هذه القوى يوجد الرأسمال الذي يجد طريقه إلى غرفة التحكم في الصحافة عبر قناة الإعلانات.

وإذا كان سلاح المقاطعة وحجب عائدات الإعلانات واحدا من الأسلحة الفتاكة التي تستخدمها السلطات للقضاء بطريقة "ناعمة" على الصحافة المزعجة، فإن بعض أباطرة المال والأعمال يستهدفون المنابر الإعلامية والصحافيين بشكل مباشر، دفاعا عن مصالحهم الخاصة.

نموذج لعمليات الاستهداف هذه، عشته داخل إحدى غرف التحرير التي اشتغلت بها، وكان سببا في إنهاء علاقتي المهنية بها بعدما نجح بقوة المال في "شراء" إدارة المؤسسة الإعلامية وحملها على تحقير مادتي الإعلامية.

كان الأمر يتعلّق بإحدى الشركات العملاقة في مجالها، بما يجعلها شديدة القرب من السلطات، ومُهابة الجانب داخل غرف التحرير لما تمنحه من عقود إعلانات سخية، حدث أن وقع بين يدي نموذج لأحد المنتوجات التي تعتبر حيوية في

الحياة اليومية للمواطنين، والتي تفرض الشركة العملاقة شروط إذعان على زبائنها مقابل تمكينهم منها. كان الأمر ينطوي على فضيحة قانونية مدوية، كون ما يدفعه الزبون ويتلقاه في الواقع لا يمت بصلة لما هو مدوّن بالعقود الموقعة رسميا بين الشركة وزبائنها.

أخضعت الموضوع لعملية التدقيق والتقصي في جوانبه المالية والقانونية بعد الاستعانة بمختصين، وبقيت مرحلة أخذ رد الشركة المعنية تحقيقا للتوازن والإنصاف وعملا بمبدأ لا اتهام دون دليل ولا ادعاء دون رد.

أصيبت الشركة المعنية بالصدمة بعد وصول أسئلتي إليها، كونها لم تكن معتادة على اقتراب الصحافة من دائرة اشتغالها، ولمعرفة الجميع أنها محصنة بقوتها المالية، واجهت تلكؤ الشركة في الرد وتأخرها في ذلك، وهو ما كان متوقعا بالنسبة لي، فبادرت بعد فترة انتظار معقولة إلى وضع المادة الصحافية في القنوات النهائية لبثها بعدما أضفت إليها تفاصيل محاولتي الحصول على رد الشركة وامتناعها عن ذلك.

ورغم تأخير بث مادتي الإعلامية لبعض الوقت، إلا أنني لم أشك في الأمر، على اعتبار أن المؤسسة الإعلامية حيث كنت أشتغل كانت تعتبر من أكثر المنابر استقلالية وجرأة، إلا أنني سأفاجأ بعد بضعة أيام بانطلاق حملة إعلانات مدفوعة تبثها مؤسستي الصحافية، خصّصتها ومن بين قائمة طويلة من المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه الشركة للمنتوج الذي تناولته تحديدا، بينما تم دفن مادتي، وبعد بحث وتقصّ اكتشفت أن محاولتي القيام بمهمتي الرقابية على طرف قوي ونافذ انتصارا على طرف ضعيف، قد تحوّل إلى صفقة بعشرات الآلاف من الدولارات، ليكون خياري الوحيد إثر ذلك هو مغادرة المؤسسة بحثا عن آفاق أرحب.

الأبناء.. نقطة ضعف فتاكة

كل ما سبق ذكره هو في حقيقة الأمر مجرد أدوات ناعمة للقتل والتصفية

الرمزيين، بينما توجد وسائل أكثر فتكا وتدميرا تعرّض لها كثير من الزملاء الإعلاميين، أخطرها على الإطلاق استهداف الحياة الخاصة.

ويتم هذا الاستهداف عبر استغلال تقنيات التجسس والتلصص على الأسرار الشخصية، ومن ثم ممارسة الضغط والابتزاز عند العثور على "قنبلة" يكفي تفجيرها لتدمير حياة الإعلامي المستهدف.

ويستخدم هذا السلاح في مراحله الأولية من خلال إبلاغ رسائل تهديد، تتضمن إخبارا بالحصول على صور أو مراسلات أو وثائق تثبت وجود علاقة حميمة أو صور مخلة جرى تسريبها، وفي حال عدم الإذعان لهذه الضغوط ورفض الاستجابة للمطالب، فإن الإعلامي المستهدف يجد نفسه ضحية للتشهير والإساءة ونشر الفضائح، سواء كانت حقيقية أم مختلقة، والهدف هو القضاء على الرصيد الرمزي للصحافي المزعج وإفقاده المصداقية التي يتمكن عبرها من التأثير في الرأي العام.

هذا الأسلوب جرى تطبيقه في الكثير من الحالات، وذلك ضمن موجة استهداف وثقتها بعض التقارير الدولية، منها تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية الحريات وحقوق الإنسان في العالم.

وقد اكتشفت بعض الأنظمة السياسية المفعول "السحري" لهذا الأسلوب، حيث يسمح بالتخلص الناعم من الصحافيين المزعجين، دون أن يخلّف ذلك أية أعباء أو كلفة سياسية، حيث يتكفّل الرأي العام والمجتمع المحافظ في غالب الأحيان بمهمة الفتك بالصحافي المستهدف، سواء كان ما نسب إليه حقيقيا أو مختلقا.

أما ذروة سنام هذا الإعدام الممنهج للأصوات الإعلامية المزعجة، فهو ما وقفت عليه في حالتين اثنتين على الأقل، لاستخدام الأبناء كوسيلة للضغط.

في الحالة الأولى، جرى إبلاغ الأطفال بطرق ملتوية وعن طريق بعض أصدقائهم، أنهم قد يتعرضون لخطر الاعتداء والاغتصاب في حال استمر والدهم في التعبير

عن مواقفه وآرائه المنتقدة للسلطات، ولم يكن أمام الإعلامي المستهدف في هذه الحالة سوى الانسحاب من المشهد العام، حيث لاذ بالصمت مأخوذا بالرعب الذي تملكه مما بلغ أسماع أبنائه.

أما الحالة الثانية، فتعود إلى إعلامي منخرط في الصراع السياسي، كلّفته المشاركة في ندوة تناولت الأوضاع السياسية في البلاد خسارة الاطمئنان الذي كان يشعر به حول أسرته، هذا الإعلامي الذي تجرأ على انتقاد أطراف شديدة الحساسية في النظام السياسي لبلاده، تلقى بشكل شبه فوري رسالة مفادها أن عليك أن تختار بعد اليوم ما بين سلامة أطفالك أو الاستمرار في النهج الذي أوصلك إلى مثل هذه الانتقادات.

وعيدٌ دفع الإعلامي المقصود إلى دخول متاهة البحث عن وجهة أجنبية تستطيع منحه حق اللجوء برفقة أسرته، لولا أن بعض الأطراف السياسية تدخلت لتهدئ من روعه وتضمن له سلامة أبنائه، شريطة إبقاء فمه مقفلا.

فيم تنفع حرية الصحافة التي تتبجح بها الدولة في هذا القطر، إذا كانت رقابة القبيلة والأعراف الدينية أشد فتكا؟ لم يعد شيئا خارقا للعادة أن تنتقد الرئيس أو تهاجم المؤسسات السياسية، لكن حذار أن تهاجم الشيخ "الفاسد" أو تثير سيرة "المحاصصة القبلية" في هرم الدولة، لأنك ستجد نفسك على حبل مشنقة المجتمع بكل تأكيد.

القبيلة والدين.. الصوت الأعلى

السعيد الرندي

تشكل الرقابة المجتمعية في هذا البلد معضلة حقيقية لكل صحافي جاد يأمل في تجاوز نقل الأخبار اليومية الروتينية، إلى تناول الإشكالات الكبرى التي تخص تاريخ وحاضر المجتمع الذي يحيط قضاياه بسور له باب يفضي إلى السجن، وآخر لا يقل خطورة، يؤدي إلى الاغتيال المعنوي.

كثيرا ما ترد إلينا في غرفة الأخبار معطيات عن نفوذ قبلي أدى إلى تغييرات مهمة في هرم مؤسسة ما، أو وزارة ما، أو حتى عن وقوف قبيلة ما وراء تعطيل حكم قضائي نهائي، ثم تتواتر مع مرور الساعات والأيام تلك المعطيات، دون أن أجرؤ كصحافي على نشر حقيقة ما حصل. والحال ذاتها تنطبق على نشر الآراء التي تعبر عن موقف عقدي لا يساير السياق الديني العام في هذا البلد، الذي ينص دستوره - مثل كثير من دساتير العالم - على أن حرية الرأي مكفولة للجميع.

القبيلة.. صاحبة الحظوة والقوة

كبعض البلدان العربية، ما تزال القبيلة والعشيرة حاضرة بقوة هنا، في أحاديث الناس وفي مصائرهم، ورغم اصطدام الدولة والقبيلة على أرضية السياسة هنا

منذ أكثر من نصف قرن، ورغم تناقض الأطروحتين، إلا أن الدولة لم تحسم الصراع لصالحها بعد، بل إن الدولة ذاتها تواجه اتهامات جدية باستخدام القبيلة وتجنيدها في الصراعات السياسية والاجتماعية، متى ما دعتها الضرورة.

تنطلق الدولة من الناحية الدستورية من فكرة المواطنة والمساواة أمام القانون، ومن الناحية السياسية تحضر بقوة فكرة احتكار العنف، إلا أن هذه الميزات لم تخول الدولة كثيرة الوعود الجذابة والقدرات النسبية على جعل المجتمع يترك انتماءاته العائلية والقبلية المتوارثة، مقابل العيش في كنف دولة مدنية، وإن كان البعض يرجع ذلك إلى فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها في مجال المساواة والمواطنة، الأمر الذي دفع بالمواطنين جماعات وفرادى للعودة إلى القبيلة كمؤسسة عائلية توفر الفرص الاقتصادية والحماية الأمنية عند الضرورة.

هذا الوضع شديد التعقيد يجعلنا كصحافيين في غرف الأخبار تحت سيف مسلط، ما ينفك على رقابنا يذكرنا بالسقوف المتاحة، بصرف النظر عن اعتبارات قانونية لا تصمد عادة في وجه حسابات القبيلة.

قبل فترة شهدت البلاد انتخابات عامة شارك فيها آلاف المرشحين وعشرات القوائم، نصيب الأسد منها كان يحمل طابعا قبليا لا تخطئه عين المتابع. ومع ذلك، كنا نتعامل مع الوضع بمستوى عال من الحساسية والحذر، وفي مرات عديدة تحدث احتكاكات قبلية هنا أو هناك، وتخلف ما يمكن اعتباره خبرا مكتمل الأركان وفق كل المدارس الصحفية، ومع ذلك لا يمكننا التجرؤ على نشر ذلك الخبر، وإن حصل وفعلنا - وقليلا ما يحصل ذلك - فإننا نبحث عن أضعف بعد للخبر لتجنب ذكر القبيلة؛ الغول المرعب، لما قد يترتب على ذلك من فتح جبهات أقلها استهداف ممنهج للصحيفة في مصادرها المالية.

في أحد صراعات تلك الانتخابات اعتدى شبان من قبيلة ما على نظرائهم من قبيلة منافسة سياسيا، وتحولت تلك القرية إلى ساحة صراع فعلي، استخدمت فيه وسائل القتل، وسالت دماء فعلا، وتدخلت أجهزة الدولة لاحقا بعد فوات الأوان، بينما كنا في غرفة الأخبار في حالة حيرة إزاء هذا الحدث.

علـى المستوى الخبـري، كان مـن الضـروري التجـرد مـن كل شـيء لذكـر الحقيقـة والتـي كانـت تحتـم علينـا ذكـر أسـماء وصفـات طرفـي الصـراع، لكـن الإقـدام علـى ذلـك كان مـن شـأنه أن يرتـب تداعيـات أمنيـة واقتصاديـة علـى الصحيفـة، سـتجعلها "أثـرا بعـد عيـن" فـي الاحتمـال الأقـل خطـورة، ناهيـك عـن احتمـال تعـرض طاقمهـا للتعذيـب الجسـدي بـل والحبـس بقـوة القانـون.

بعـد تقديـر الموقـف، تقـرر نشـر خبـر مختصـر مـا أمكـن، يركـز علـى عـدد الضحايـا ويكتفـي بذكـر أول حـرف مـن اسـم القبيلـة بعـد حـرف القـاف، علـى أن يكـون ذلـك فـي خلفيـة الخبـر، وهـو مـا حـدث بالفعل، ومـا هـي إلا سـاعة أو أقـل حتـى رن هاتـف رئيـس التحريـر، وكان علـى الطـرف الآخـر مسـؤول حكومـي رفيـع. كان صوتـه يتطايـر شـررا، وقـال بـكلام مختصـر إن الإقـدام علـى مثـل هـذه الخطـوة يسـتلزم دفـع ثمـن باهـظ، وإذا كنـا علـى اسـتعداد لدفـع ذلـك الثمـن فـلا بـأس بالمغامـرة، أمـا إذا كان الحـال عكـس ذلـك فـإن الخيـار الوحيـد هـو حـذف الخبـر وبسـرعة فائقـة، وعـدم العـودة إلـى مثـل هـذه "المغامـرات".

لـم يكـن ذلـك المسـؤول سـوى رجـل أمـن برتبـة عاليـة، وهـو طـرف مباشـر فـي الصـراع بصفتـه القبليـة لا بصفـه الأمنيـة الرسـمية، وفـي الحقيقـة لـم نكابـر، إذ لـم نكـن نملـك مـن الضمانـات سـوى قوانيـن سـنت منـذ سـنوات تزعـم حريـة الصحافـة، وبـل وتبالـغ فـي ذلـك، لكـن كل التجـارب السـابقة كانـت تشـي بـأن النيابـة لا تكيـف مـا يعـرض أمامهـا مـن قضايـا تخـص الصحفييـن إلا فـي إطـار القانـون الجنائـي، بوصفـه فـوق قوانيـن النشـر، ولذلـك ظلـت أبـواب السـجون مشـرعة فـي وجـه أربـاب الكلمـة متـى لـم يحترمـوا السـقوف.

أمـام هـذا الوضـع العسير لـم نجـد بـدا مـن إلغـاء نشـر الخبـر، بـل وتقديـم الاعتـذار عنـه، واعتبـاره خطـأ مهنيـا سـببه مصـدر الخبـر والتحيـز الناجـم عـن الجهـل بمـا حـدث.

كان مثـل أي صبـاح عـادي فـي غرفـة التحريـر قبـل أن يردنـا خبـر مـن منطقـة منجمية، تشـتهر بحركـة التنقيـب عـن الذهـب السـطحي، مفـاده أن مجموعـة قبليـة قـررت بمحـض إرادتهـا فـرض السـيطرة علـى منطقـة محـددة مـن مسـاحات شاسـعة مخصصـة للتنقيـب

الفردي، واستصدرت قرارا إداريا من إدارة الإقليم أضفى شرعية من جهاز الدولة على قرار قبلي في الأساس. ولم يكن الموقف يحتاج الكثير من التقصي للوقوف على حقيقة ما حصل، فميزة المجتمع القبلي ضعف جهاز الدولة أمام أي صحافي يبحث عن الحقيقة.

تواتر الخبر عبر مصادر إدارية وأخرى محلية بأن تلك المجموعة القبلية قررت في اجتماع قبل ذلك التاريخ بنحو أسبوع احتكار منطقة ما في أرض التنقيب الفردي. ومن أجل ذلك اتُّخذ ما يلزم من "إجراءات إدارية"، عبر رشوة مالية معتبرة للمسؤول الإداري الأول في المنطقة، واستغلال مصاهرة أسرية لإسكات المسؤول الثاني، وهو ما تم فعلا.

كان نشر الخبر دون تحديد هوية أطرافه مخلا، ونشره بالتفاصيل فيه خطورة غير محمودة العواقب. وكان القرار النهائي ترك هذا الحدث يضيع مع عشرات القصص الإخبارية التي ضاعت قبله، وأخرى يحتمل أن تضيع في قادم الأيام من أيدي صحافيين اختاروا الرقابة على أقلامهم قبل أن يجد أحدهم نفسه في موقف لا يحسد عليه.

قبل تجاوز هذه الجزء من القصة، تحضرني حادثة تحمل مفارقة عجيبة، فهي ترجح سلطة القبيلة على سلطة الدولة. في إحدى ليالي أغسطس سربت وثيقة شديدة الخطورة تخص قيام مؤسسة الرئاسة بمنح صفقات لأشخاص كلهم مقربون اجتماعيا من الرئيس نفسه، وأظهرت الوثائق ما تشتم منه رائحة المحسوبية والزبونية، بل واستغلال السلطة لأغراض مالية بحتة، وحين تأكدت صحة تلك الوثائق من مصادر عدة بعضها رسمي. كنا في غرفة التحرير أمام خيارين اثنين، إما النشر على أساس أن للقبيلة دورا في الموضوع، أو أن الرئاسة هي التي تحمي هذه الممارسات رغم تداخل الأدوار بينهما.

وبعد أخذ ورد، تقرر أن تكون الرئاسة هي أساس الخبر باعتبارها الجهة التي تقف وراءه، وترك القبيلة جانبا، لأننا كمحررين في غرفة الأخبار نستطيع الصمود بعض الوقت في وجه رئاسة البلاد، حيث القائد الأعلى للجيش، لكننا لا نستطيع الصمود في وجه قبيلة.

الدين.. سلاح لقمع الرأي

ليس هناك خلاف على أن الدين يحظى بقدسية كبيرة في هذا البلد. لكن الحقيقة أن الدين كثيرا ما اتخذ ستارا لحجب حقيقة ما، أو قمع آراء في السياسة والاجتماع والاقتصاد، لا تريد السلطة أن تراها تسود بين الناس لاعتبارات عدة، بعضها يخص التأثير على أطروحتها التي تقوم على أن تلك السلطة هي حامية حمى الدين والمدافعة عن حياضه.

كثيرا ما يقاد من يبدون آراء تخالف مشهور الآراء الفقهية المهيمنة هنا إلى ساحات القضاء، وكثيرا ما تكون سلطة القضاء السائرة على هدي الدولة في غير صالحهم، ويواجهون أحكاما قاسية في الغالب تنتهي إلى حملة وطنية ودولية تدفع بسلطة التقدير السياسي إلى إخراج من يمكنها إخراجه من غياهب السجون. هذه الحالة تفرض نفسها بقوة علينا كصحافيين في غرف الأخبار، بحكم أننا أكثر الناس اهتماما بقضية الرأي، لكن في مجتمعات تشهد خلطا بين ما هو ديني وما هو عرفي تكون المهمة عسيرة؛ فأي نشر لخبر أو تحليل عن حالة كهذه قد يؤدي بنا إلى القفص الحديدي مع المتهم الأول بنشر الزندقة والإلحاد والخروج على النظام الديني والأخلاقي الناظم لحياة هذا المجتمع.

قبل فترة نشر مدون مغمور مقالة نقدية للتصرفات السياسية لبعض الصحابة والتابعين، وبعد ساعات فقط على نشر تلك التدوينة تدفقت مظاهرات شعبية إلى الميادين العامة تنديدا بما ورد في المقالة، ثم توالت ردود الفعل السياسية. وكان الجميع يصر على تسجيل نفسه في موكب الناجين قبل فوات الأوان، فيما كنا نحن في غرفة الأخبار نفكر في الطريقة المثلى لنقل الأخبار المتعلقة بهذا الحدث المستجد دون التأثر بسلطة العوام، ودون الانحياز كذلك لما ورد في التدوينة.

كنا في موقف شبيه بالمعضلة، حيث كانت معظم وسائل الإعلام قد حسمت موقفها التحريري، وتحولت هي الأخرى إلى ساحات شعبية دون أن تدقق في طبيعة ما ورد في التدوينة التي أسالت حبرا كثيرا، ووُظفت سياسيا كأشد ما يكون التوظيف السياسي وضوحا.

كان القـرار أن نوسـع التغطيـة لتتجـاوز ردود الفعـل الشـعبية إلـى ردود فعـل مـن يشـتهرون فـي هـذا البلـد بالمعرفـة الدينيـة وسـعة الطـرح، وعـدم التشـدد فـي المواقـف والآراء الفقهيـة والعقديـة، وهـو قـرار كاد يجعلنـا فـي صـف كاتـب التدوينـة مـن وجهـة نظـر "الجماهيـر" و"الساسـة".

مـا إن اسـتعرضنا آراء البعـض حتـى تدفـق سـيل جـارف من السـباب والتعريض عبـر مواقع التواصـل الاجتماعـي، وعلـى إثـر ذلـك شـعرنا جميعـا بالقلـق البالـغ، ولـم نقرر وقف المسـار الـذي بدأنـاه فحسـب، بـل قررنـا الالتحـام بالجماهيـر تكفيـرا عـن خطـة رأينـا أنهـا مهنيـة واحترافيـة، غيـر أنـه حيـن يتعلـق الأمـر بالسـلامة تكـون الخيـارات عسيرة وصفريـة.

مـرة أخـرى يقـرر عالـم ديـن مشـهور دخـول عالـم التجـارة مـن بـاب خلفـي، دمـر حيـاة آلاف الأسـر، حيـث افتتـح مكتبـا للعقـارات وضـارب فـي أسـعارها بصـورة لـم يسـبق لهـا أحـد فـي هـذه المدينـة، ولأنـه شـيخ معـروف بـــ "الصـلاح والـورع" فقـد تدفـق إليـه النـاس، منهـم مـن يبحـث عـن البركـة والفـلاح ومنهـم مـن يبحـث عـن ربـح مضمـون مـن شـيخ لا تـرده البنـوك ولا الشـركات.

كان الشـيخ يشـتري العقـار بضعـف ثمنـه مقابـل ورقـة محـدودة الأجـل وغيـر موثقـة قانونيـا، ثـم يبيعـه بأقـل مـن ثمنـه الأصلـي لتوفيـر السـيولة، وهكـذا ضاعـت منـازل وديـار كثيـرة وضاعـت كذلـك منزلـة دينيـة حيـن وُضعـت فـي اختبـار المـال الحـرام. كنـا كصحافييـن فـي موقـف صعـب مـرة أخـرى، فهـذا الشـيخ لـه أتبـاع بـالآلاف، وأي تعـرض لمـا يقـوم بـه معنـاه هـدم الـدار علـى مـن فيهـا، وأخيـرا وصلنـا إلـى حـل وسـط مـع رقابتنـا الذاتيـة، وهـي أن نذكـر الأعمـال الجاريـة علـى أن يكـون الحديـث عـن أطرافهـا فـي إطـار محافـظ، بحيـث يمكـن فيـه تسـمية بعـض النـاس لكنـه لا يصـل إلـى حـدود ذكـر الشـيخ الكبيـر الـذي اضطـر أخيـرا إلـى إعـلان الإفـلاس ورغّـب الخاسـرين مـن صفقاتـه المشـبوهة فـي الزهـد والـورع والترفـع عـن متـاع الفانيـة.

فـي هـذا البلـد أصبحـت حريـة الصحافـة مشـاعة لدرجـة أنـه حـدث نـوع مـن التمييـع لـم يسـبق لـه مثيـل، لكـن مـا تعجـز عنـه الدولـة يتكفـل بـه المجتمـع والديـن والأخـلاق المزيفـة.

لم يفهم ساعتها الصحافي عبارة "امنح بعض الحب لهذا المقال، إنه التزام مؤسسي"، لكن غالبية الصحافيين اليوم، يدركون جيدا من هو المعلن: رجل بشارب عظيم يشبه جلادا، يراقب كل شيء من أعلى، ومن لا يطيع الأوامر سيؤول إلى النهاية المعروفة.. الإفلاس.

الإعلانات.. الرقابة والحب

ماريانو خامي

كنت شاهدا على الموقف قبل عدة سنوات في قسم التحرير بإحدى الصحف. كان رئيس التحرير يسير في الممر إلى أن وصل قسم المعلومات السياسية، وسلَّم مديرة القسم ملفا كان يحمله قائلا: "إنه التزام مؤسسي، امنحيه شيئا من الحب"، بدورها أخذت مديرة القسم الملف، تصفحته، كانت على وشك أن تبدأ العمل عليه، لكنها استدركت للحظة وأطرقت التفكير، ثم قامت فجأة إلى مكتب الرئيس: "هل لك أن تحدد بالضبط ما الذي تعنيه بالحب؟!".

الرقابة على الطريقة القديمة شأنها شأن الكتابة حسب إملاءات السلطة، خرجت كثيرا عن المألوف. لم يعد من الضروري إذلال كبرياء المحرر بفرض محتوى معين أو موضوع للكتابة فيه، أو الإشارة بالقلم الأحمر فوق نصوصه، بل صار يكفي أن تجعله يفكر بمقدار الحب الذي ينبغي أن يمنحه لموضوع أو مؤسسة ما؛ بمساحة إعلانية مع صورة، أو افتتاحية من أربعة أعمدة أو ربما خبر على صفحتين، بلا شك سيختار دائما أن يمنح المسألة مزيدا من الاهتمام. ومن المعروف أن المبالغة في هذا السياق أفضل بكثير من التقصير فيه، لن يفرض عليه رؤساؤه شيئا بالقوة، سيدعونه على أي حال للتأمل كمحرر محترف في مدى ملاءمة نصه للشكل والحجم المناسبين، باختصار، سيتركون الصحافي يقوم بدور الرقابة الذاتية على نصوصه.

في معظم أنحاء أوروبا وليس في كثير من دول العالم، خرجت كل وسائل الرقابة تلك عن شكلها القديم. لم تعد تأتي تلك المكالمة الهاتفية من وزير ما أو من سكرتيره الخاص مهددا بسجن الصحافي أو إغلاق الصحيفة، لكن الأمر الذي لم يتغير بعد هو تلك الرقابة التي تمارسها المؤسسات ذاتها، جميعنا يعلم أن أجور الصحافيين لا تأتي من تلك القروش التي ندفعها في أكشاك الصحافة ثمنا لنسخة من الجريدة، وأن هذا بالكاد يغطي كلفة الأوراق ذاتها.

تؤمن أجور الصحافيين من خلال الحوالات المصرفية التي تدفعها الشركات الراغبة في ضمان مساحة إعلانية مرئية لمنتجاتها في الصحف على شكل إعلان تجاري. وليس ذلك بالأمر الجديد، بل إن وجوده ضارب في جذور الصحافة ومفهومها العام. إن أهم الصحف اليومية التي تستقى منها الأخبار تحتوي بشكل أساسي على عدد من الإعلانات التجارية، ومن يدفع المال يدفع بإملاءاته كذلك، لذا فإن صحيفة تقتات على إعلان لسيارة من طراز معين على صفحتها الرئيسية لن تخاطر مثلا بنشر خبر حول إضراب للعاملين بمصنع السيارات ذاك، بالتأكيد سيرفع أحدهم سماعة الهاتف فورا ليطلب رقم رئيس الصحيفة ويكلمه: "ابتداء من الغد انسَ أمر إعلاناتنا وحوالاتنا المصرفية كذلك"، وليست في ذلك أي مخالفة للقانون، إنه ببساطة منطق مؤسساتي.

وكذلك فإن المجالس البلدية (التي لديها وزن سياسي كبير في أوروبا) والمؤسسات السياسية تتبع النهج ذاته في هذا السياق؛ فهناك ما يسمى بالإعلان المؤسساتي، والذي يقدم للمواطنين شروحا وافية عن طبيعة عمل هذه المؤسسات والخدمات التي تضطلع بها، وهذه الإعلانات قد يتم حرمان الصحف من نشرها إذا حاولت إحداها التقصي حول ما إذا كان رئيس البلدية - مثلا - يتقاضى الرشاوى من بعض المقاولين في مؤسسة ما للإنشاءات والبناء.

كم هي محظوظة تلك الصحف التي تباع في نطاق جغرافي تتنوع فيه الأحزاب السياسية التي تشغل حيزا في السلطة والمؤسسات المختلفة، ذلك أن بإمكانها التوغل في كسب التمويل بين الخدمات التي يقوم بها البعض، والانتهاكات التي يرتكبها البعض الآخر، كما أن ذلك ما يشكل لها موردا مهما للأنباء طوال الوقت.

في بعض الأحيان تكون المشكلة في البيت الداخلي للمؤسسة الإعلامية، فالصحف والإذاعات والتلفزيونات نادرا ما تكون مؤسسات مستقلة بذاتها، ولكنها في غالب الأمر تكون جزءا من ائتلاف تجاري كبير يشمل عددا لا نهائيا من المشاريع في عدة مجالات؛ من دور النشر إلى المصارف التجارية أو حتى وكالات السفر. كثير من التشعبات التي لن يدري أمامها المحرر ما الذنب الذي اقترفه حين كتب مقالا عن الامتداد غير القانوني لفندق ما، قد لا يكون جزءا من المنظومة التجارية التي تشمل الصحيفة، ولكنه في الوقت ذاته يتعامل مع وكالة السفر المرتبطة بها، أو قد يكون (الفندق) أحد الداعمين الرئيسيين لمعرض الكتاب المحلي الذي تعرض فيه دار النشر المرتبطة بالائتلاف التجاري كتبها ومنشوراتها.

ولن يدور في أذهاننا حين تتحدث الأخبار الاقتصادية عن أخطار تهدد مستقبل المواطنين على سبيل المثال، أن ذلك الخبر قد يكون مادة دعائية لشركة التأمين المرتبطة بتلك الصحيفة أو الإذاعة أو القناة التلفزيونية، فليس من الضروري هنا نشر إعلان للشركة، ولكن طرح الموضوع في الأخبار يجعل الأمر ذا أهمية كبرى، كما أن تأثير الرسالة على المتلقي يكون أكبر دائما.

لوقت ليس بالقصير كان الحديث يدور حول "الشركات ذات الحصانة"، أو التي لا يمكن انتقادها بأي حال، العلامات التجارية المرموقة والمتاجر الضخمة وكل المؤسسات التي تنفق مبالغ طائلة لتخصيص مساحة إعلانية لها، استطاعت أن تشعر بالأمان، والتجربة تؤكد أنها كانت كذلك، لم تكن هناك أي وسيلة لتأمين الشركات سوى بالمرور على تلك الاستحقاقات التي أنتجتها الدعاية الإعلانية على شكل حملات ترويجية أو ملاحق خاصة، حتى أضحت القضية أمرا اعتياديا.
وبينما كان الحديث يدور حول هذه الشركات، كان هناك نوع آخر من المؤسسات يستحدث أساليب جديدة من التسويق الخفي تصل إلى حدود التلاعب، ونقصد هنا على سبيل المثال تلك الشركات الكبرى والمتنفذة في مجالات الطاقة، التي تمكنت من الإمساك بدفة الماكنة الإعلامية وتوجيهها كما تشاء بطريقة ليست ذكية بقدر ما هي آمنة، تغطية إعلامية هائلة حالت دون أن يستطيع أحد جرها إلى موضع الشك. كما أنها ابتكرت نوعا جديدا من أساليب الدعاية، وهو المقال الممول الذي يعد نسخة مطورة من الإعلان التجاري المعروف. شيء يبدو كما لو أن الذئب

يمـول مقـالا عـن لحـم الضـأن، أو أن منتـج أنابيـب العـادم يمـول مقـالا عـن التوعيـة البيئيـة، كثيـرون هنـا وهنـاك مطلعـون علـى مثـل هـذه الأمـور، لكننـا قـد نسـتبعد أحيانـا أن لديهـم مصالـح خاصـة مـن وراء طـرح تلـك القضايـا.

فـي الآونـة الأخيـرة فُـرض شـكل جديـد مـن أشـكال تمويـل وسـائل الإعـلام، ينطـوي علـى خطـر الوقـوع فـي التبعيـة للقـوى السياسـية والاقتصاديـة، إنـه "الحـدث الممـول"، والـذي مـن خلالـه تقـدم وسـائل الإعـلام اتصـالا واسـعا بالجماهيـر بينمـا يقـدم راعـي الحـدث المـال فحسـب. كلمـا كان المـال أكثـر فإنـه سـيمتلك سـلطة أكبـر علـى مـا ينشـر فـي الإعـلام، وكلمـا ارتفـع عـدد الفعاليـات التـي تتولـى المؤسسـات الإعلاميـة تغطيتهـا لتحصيـل التمويـل فإنهـا تبتعـد أكثـر عـن كونهـا مسـتقلة، لـو كان الأمـر ممكنـا فـي الأسـاس، ويجـب علـى الصحافـي أن يعـرف حـدوده بـكل تأكيـد.

لقـد ظلـت تلـك الأمـور تجـري تحـت غطـاء مـن الصمـت لوقـت طويـل. الصحافـة التـي لطالمـا نشـرت علـى الهـواء معانـاة الآخريـن، قليـلا مـا حاولـت تنظيـف بيتهـا الداخلـي، ولكـن لحسـن الحـظ بـرزت خـلال السـنوات الأخيـرة حـالات مختلفـة لصحفييـن لـم يتـرددوا فـي إثـارة الحديـث عـن الضغوطـات والارتباطـات بيـن المؤسسـات الإعلاميـة والقـوى الاقتصاديـة، رغـم مـا يسـتوجبه ذلـك مـن كلفـة باهظـة علـى حاضرهـم ومسـتقبلهم الوظيفـي.

فـي البلـد الأوربـي الـذي أعيـش فيـه، والـذي يختـال بمسـتوى عـال مـن حريـة التعبيـر، تسـبب إصـدار كتابيـن فـي إحـداث صدمـة كبيـرة؛ أولهمـا كان كتـاب "القائـد" لراولـف رودريغـو، والـذي كان يشـغل رئيـس التحريـر فـي صحيفـة كبيـرة جـدا، ثـم كتـاب "الصحفـي الواعـي" لخـوان مولاكـو، الـذي كان يضطلـع بقـدر هائـل مـن المسـؤولية فـي "منشـورات البحـر"، كلا الكتابيـن أشـار بالاسـم الأول واسـم العائلة لكل الشـخصيات والمؤسسـات - ابتـداء بالمصـارف وانتهـاء بأسـماء مـن العائلـة المالكـة، مـرورا بـكل الأحـزاب السياسـية - التـي مارسـت فـي وقـت مـا تأثيرهـا القـوي لتبديـل العناويـن أو حـذف بعـض الصفحـات أو إيقـاف المطابـع فـي العديـد مـن الحـالات.

يبـدي رودريغـو أسـفه الشـديد: "الصحـف والإذاعـات والتلفزيونـات لا تعـرض الحقائـق،

وإنما تبيع مساحات إعلانية"، "الأيديولوجيا وخط التحرير ما هما إلا ورق تغليف الهدايا، الغطاء الذي يجعل المنتج يبدو جذابا"، ويضيف في موضع آخر من كتابه: "لقد نسينا نقطة في غاية الأهمية؛ أن الصحف والإذاعات والتلفزيونات هي شركات بطبيعة الحال"، لم يعد رودريغو إلى الكتابة منذ ذلك اليوم، وبات يتعاون مع مؤسسات دولية فحسب، لأن فضح الحقائق في تقديره يعني بشكل واضح أن تقول للمهنة وداعا.

لكننا اليوم أمام تحدٍّ جديد، كثير من هذه الصفقات السرية يتم تمريرها أحيانا دون الحاجة إلى رفع سماعة الهاتف، يكفي اليوم أن تترك هذه المهمة القذرة لتتولاها ظروف العمل التي يوضع فيها الصحافيون؛ إرهاقهم بالضغط الشديد، وتحميلهم فوق طاقتهم دون أن يجدوا الوقت لفعل أي شيء آخر، لأن الصحافة الجيدة والتي تخيف السلطة حقا تدرك أن الأمر ما هو إلا مسألة وقت وتفرّغ.

ستتغول الرقابة، أنا متيقن من ذلك، لأن أزمة كورونا أغلقت صنابير الإعلانات على نحو خطير، أخبرني قبل أيام مسؤول تحرير كبير أننا سنضطر إلى الصمت حيال أي انتهاك، ذلك الصمت القريب من التواطؤ مقابل مساعدة مالية بسيطة جدا، تبقي الصحف والمواقع على قيد الحياة، معركة المصير ستزيد من رقعة الرقابة الذاتية، وستحد الحرية، وستعطي الفرصة لرجال الاقتصاد والمال المتحكمين في سوق الإعلانات لفرض سيطرتهم الكاملة على السوق.

حين نشاهد فيلم "سبوت لايت" فإن أكثر ما يلفت نظر الصحافي اليوم هو مسألة كيف استطاع فريق من المحققين الصحافيين في "بوسطن غلوب" الحصول على تصريح من إداراتهم للعمل عدة شهور في قضية لم تكن مؤكدة وقتها، مثل الاعتداء الجنسي على الأطفال في حرم الكنيسة الكاثوليكية في بوسطن، بينما أكثر جملة يسمعها الصحفي حين يطلب منه مديره كتابة تقرير هي "أريده من أجل البارحة".

كذلك الأمر في فيلم "ذي بوست" الذي يجسد عمل الصحفيين كاتارين غراهام وبين برادلي، اللذين كشفا للعيان الطريقة التي اتبعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ثلاثين عاما في إخفاء معلومات مهمة تتعلق بحرب فيتنام، الحقيقة

الموجعة هي أنك إذا أردت البحث في قضية ما بشكل شامل، وأن تقارن المعلومات وتتحقق من كل كلمة تكتبها، فإنك ستحتاج أسابيع وأشهرا وربما سنوات، وهذا ما لن تمنحك إياه أيٌّ من المؤسسات الإعلامية في أيامنا، ولن تجد منها سوى مزيد من ضغط العمل والاستعجال، لو كنتُ في السلطة وأردتُ أن أوقف أحد الصحافيين عن تتبع أخطائي وانتهاكاتي فلن أضطر إلى تهديده بالقتل كما يفعلون حتى اليوم في المكسيك مثلا، ولن أقوم كذلك بفرض رقابة عليه كما يفعل أي ديكتاتور، ولكنني سأكتفي بجعل سطح المكتب الخاص به يعُج بالكثير من الملفات المعلقة التي تنتظر إبداعه.

وفي وجه هذا كله بدأت المؤسسات الإعلامية في البحث عن صيغ تمويلية أخرى لتجنب هذا الاستعباد المالي والوصول إلى الحد الأدنى من الاستقلالية. إحدى هذه الوسائل المجربة، لكن بنتائج قد لا تكون فعالة، التحول من الاعتماد على الإعلانات إلى الاتكاء على الإيرادات التي يدفعها القراء، والذين يصبحون فيما بعد شركاء في الصحيفة، فلو استطعنا بلوغ هذا الهدف النبيل في أن يصبح الجمهور هو المالك الافتراضي للمؤسسة الإعلامية، عندها سيكون على الصحافي أن يطيع أوامر المالكين والتي هي نقل الحقيقة كاملة وشفافة، بدلا من أن يخضع لإملاءات قوى أو مصالح أخرى، وبهذه الطريقة قد تختفي الإعلانات نهائيا أو قد تصير مجرد واحد من المقومات الاقتصادية للمشروع الصحفي، وليس مالكه بحكم الواقع. وهكذا يمكن إخضاع الإعلانات لعملية تنقية واختيار للنشر حسب معايير أخلاقية معينة تضعها المؤسسة الإعلامية بما يتلاءم وثقافة القراء، ويمكن حينها استبعاد كثير من المواد الإعلانية غير المرغوب فيها كالإعلانات المروجة للبغاء وبيوت المقامرة والمراهنات.

لكن هذه الصيغة تقتضي وجود كتلة ناقدة من القراء المستعدين لدفع المال مقابل الحصول على الحقائق، ما يعني أن يدركوا قيمة هذه المواد كرافد إعلامي يختلف عن بقية المحتويات المجانية التي تدّعي الحقيقة وهي لا تعدو عن كونها لهوا وتسلية، وليس ذلك بالأمر السهل؛ فالمعلومات الحقيقية لا تكون في غالب الأمر مريحة للقارئ، بل إن بإمكانها أن تدمر الصورة الرائعة التي رسمتها مخيلته للحزب الذي صوت له طيلة حياته، وللمنتجع البحري الذي يفضل دائما قضاء

عطلة الصيف فيه، لتصوره عن نفسه وسلوكه اليومي، وحتى لفريق كرة القدم الذي يشجعه منذ زمن، الحقائق موجعة، وإن لم تكن كذلك فهي ليست حقائق، بل مزيداً من اللا شيء.

إذا أردنا ألا تتحكم الشركات الكبرى والصغرى بكل ما نعرفه وما نعتقد به - لأنها بالفعل هي من يتحكم بما نظن معرفته، وما نستطيع التفكير فيه - يجب أن نتذكر أنه لا شيء يقدم بالمجان في هذا العالم، حتى الحقائق، عندما تعرض لنا كبريات القنوات التلفزيونية أو الصحف الملونة سلعتها التي تسميها الأخبار، هل ندرك حقا ما هو المنتج الذي تبيعنا إياه؟ حضرة القارئ، إذا كنت تجهل ما هي السلعة التي تقدمها لك شركة ما، فذلك لأنك أنت السلعة يا عزيزي.

ساروا معصوبي الأعين في طريق موحشة، ثم وجدوا أنفسهم في مواجهة أخطر تجار المخدرات. إنها قصة صحافيين، بعضهم اختفوا عن الأنظار، وبعضهم اغتيل أو اختطف لأنهم اقتربوا من المنطقة المحظورة، أما في سجلات الشرطة، فهي لا تعدو أن تكون سوى "جريمة عاطفية".

جريمة عاطفية" أو قيد ضد مجهول"

خوان كارّاسكيادو

رنَّت جوالات المراسلين التابعين للجهات الرسمية في اللحظة ذاتها تقريبا، كانت الرسالة هي نفسها للجميع: "الرئيس يود رؤيتكم"، كان ذلك مساء يوم جمعة، ولم يكن قد استجد أمر مهم في المدينة: وفاة بحادثة دهس على بعد أمتار قليلة من جسر للمشاة. كان حادث الموت عاديا حسب الوقائع: شاب بسيارة فارهة يصطدم بعمود كهرباء، نقل الشاب الصغير إلى المستشفى وهو يعاني من كسور عديدة أما المركبة فقد تحطمت بالكامل.

لكن الشاب لم يصدم عمود الكهرباء، صدم صحافيين اثنين، لم يتم التعرف على جثتيهما إلا بعد ثلاثة أيام، خمن الصحافيون أن الأمر يتعلق بذلك النوع من الجرائم التي تتورط فيها عصابات تجارة المخدرات.

نحو المجهول

في شاحنة صغيرة، وعلى بعد مبنيين من محطة الشرطة وأمتار قليلة من مبنى رئاسة الحكومة، أُرغم صحافيون على ركوبها، قام أعضاء العصابة بتغطية رؤوس الصحافيين بالأكياس، ومضوا في طريق متهالكة وموحلة، وممرات مليئة بالحفر وأعمال الصيانة. مضت ساعة على الرحلة وبدأت درجات الحرارة تنخفض بشدة،

خمّن اثنان من الصحافيين: "كأننا نتجه إلى الساحل"، إلى أن وصلوا في النهاية إلى الموقع.

نزل الصحافيون وعلامات التعب جراء الاختناق بادية عليهم، نزعت الأكياس التي تغطي رؤوسهم، وأدخلوا إلى مكان أشبه بقاعة اجتماعات. رأوا الكثير من المفاجآت هناك؛ مزرعة كثيفة الأشجار، ما يقارب عشر شاحنات من الطراز الحديث، ملعبا لكرة القدم، والكثير من رؤوس الماشية، وبارًا طافحا بأجود أنواع الخمور المحلية والعالمية!!

أخيرا وصل قائد المنطقة التابع للعصابة، برفقته مجموعة من القتلة المأجورين يشكلون فرقة حراسة شخصية له، والتي تتكون عادة من أربعة إلى ثمانية أعضاء، وظيفتها الأساسية هي حماية قائدها الذي كان أول ما قاله لمعاونه: "من هؤلاء الأوغاد؟"، سرعان ما بدت على معاونه ملامح الاضطراب، ابتلع ريقه وأجاب بقلق: "ألم تطلب مني يا سيدي أن أجمعك بالصحافيين؟"،

بغضب شديد، وبعِرق نافر بدا جليًّا في جبينه أجابه القائد صارخا وهو يمسك ثيابه: "قلت لك أن تصِلني بالصحافة لا أن تجلبها إلى مزرعتي أيها الأبله، ولِمَ نزعت عن رؤوسهم الأكياس بحق الجحيم؟ لِمَ لَم تخبرني أنك اتصلت بهم وجمعتهم؟ كنت سأنزل أنا إلى المدينة، ها قد رأوا وجوهنا الآن"، ثم رماه بحركة خفيفة ومهينة، تشبه إلى حد كبير ما يفعله رجل في الحانة عندما يقول: "رغم أني دفعت ثمن هذين الكأسين إلا أنني لن أشربهما"، لأنه وقت البدء في العمل. مصور تلفزيوني بلل ثيابه من الخوف، ومصور آخر كان قد قارب الوصول إلى سن التقاعد جثا على ركبتيه وشرع في الصلاة مغمضا عينيه، وآخر بدأ يبكي ويستجدي الرحمة، والثلاثة الباقون اختفت ملامح أوجههم. أما معاون القائد الذي اتصل بالصحافيين وطلب حضورهم فقد راح يسأل قائده الرحمة للصحفيين والعفو عن خطئه. عشر دقائق فحسب من النقاش وكأنها الأبد. لم يلق القائد بالاً لأعذار معاونه ومحاولاته تبرير الأمر وتخفيف العواقب، لكن اختفاء ستة صحفيين أو العثور على جثثهم في مكان ما كان سيشعل الساحة مع الحكومة والجيش، كانت تلك الأوقات هي الأكثر اضطرابا وحديثا عن العنف عام 2010.

"معك حق"، قال القائد ساخرا، "لكن حماقات كهذه لا تغتفر". وأمام كل الصحافيين سحب مسدسا بعيار تسعة مليمترات، وبطلقتين أنهى حياة معاونه الذي لم يجد أمامه فرصة واحدة للاعتذار أو نيل الرحمة، الصحافيون الستة غطيت رؤوسهم بالأكياس من جديد وأعيدوا إلى المدينة، ولكن ليس قبل أن يتلقوا التعليمات: "هنا نحن من يقرر ما الذي يجوز نشره وما الذي لا ينشر، خلال أيام سيتواصل معكم وسيط، سيشرح لكم كيف نجعل الأمور هادئة دائما ومستقرة، ما الحاجة للخوض في كل تلك الحماقات؟".

وسيط العصابات

بعد أسبوع تمت تسمية مراسل في إحدى الصحف محدودة الانتشار والتي لا تتمتع بمصداقية عالية ليكون وسيطا مع المنظمة الإجرامية، انقلب نمط معيشة ذاك المراسل رأسا على عقب. بعد عام واحد كان لديه ما يكفي ليفتتح حانة في ملكيته، ويمتلك سيارته الخاصة، ثم بعد شهرين فحسب يتم اختطافه، مرت الآن عشر سنوات ولا أحد يعرف مكانه، حتى أن اسمه غير مقيد في السجلات الرسمية للصحفيين المفقودين بالمنطقة!!

على هذه الأرض المليئة بالغابات والسواحل والصحاري والحواضر العديدة، ظل الوضع كذلك طيلة الخمسة عشر عاما الماضية، صحافيون يخضعون لإملاءات عصابات "لوس زيتاس"، وغيرها من عصابات "سينالاو" و"خواريز" و"خاليسكو" و"لوس كاباجيروس تيمبلاريوس" وعصابات أخرى. مراسلون يكفّون عن كتابة تقاريرهم بفعل تهديدات بالقتل وأخرى بالاعتداء على أسرهم، فضلا عن القليل ممن لم يكن صعبا إغراؤهم بالسلطة والمال اللذين توفرهما تجارة المخدرات.

في عام 2015 كانت هذه المقاطعة التي أكتب منها الآن إحدى أكثر المناطق فوضوية وعنفا ضد الصحافيين. لم تكن تمر ثلاثة أشهر دون أن أشيّع واحدا من الزملاء، أحدهم في العاصمة، وآخر في قرية صغيرة في "كوينكا"، وثالث في منطقة سياحية. كان الموت يجول ويضرب دون أدنى اعتبارات اجتماعية أو عرقية للصحافيين،

زميلـي الـذي قتـل فـي العاصمـة كان قـد فاجـأه أربعـة قتلـة مأجوريـن داخـل شـقته فـي أحـد أحيـاء الطبقـة الوسـطى، ضربـوه حتـى أنهكـوا جسـده ثـم بـدؤوا يتسلَّـون بتجريـح ظهـره بمِقشـرة البطاطـا، قُتلـت أربـع نسـاء فـي ذاك الاعتـداء الوحشـي، وإلـى اليـوم مـا زال أهالـي المغدوريـن يحمّلـون الحكومـة المحليـة ورئيـس الشـرطة المسـؤولية الكاملـة عـن الجريمـة.

ويـا للسـخرية، فـإن رئيـس الحكومـة المحليـة السـابق يقبـع الآن فـي السـجن ولكـن ليـس بتهمـة القتـل، إنمـا بتهمـة الكسـب غيـر المشـروع، أمـا رئيـس الشـرطة المذكـور فهـو يسـتجِمّ الآن فـي فنـدق بخمسـة نجـوم يمتلكـه شـخصيا علـى سـاحل الكاريبـي!!

زميلـي الثانـي مـن بلـدة "كوينـكا" كان صلبـا للغايـة، اختطفـوه مـرة وألقـوه فـي مقاطعـة مجـاورة، عُثـر عليـه يومهـا وهـو ممتلـئ بالرعـب والكدمـات، قـررت الحكومـة الفيدراليـة إخراجـه مـن المنطقـة ونفيـه إلـى الجانـب الآخـر مـن البـلاد، كمـا منعتـه مـن العـودة إلـى ممارسـة مهنـة الصحافـة، لكـن المراسـل لـم يحتمـل سـتة أشـهر فـي المنفـى وعـاد بعـد أن غلبـه اشـتياقه لأرضـه، وكذلـك لأنـه صـار جَـدًّا فـي الغربـة ولـم يتمكـن مـن رؤيـة حفيـده بعـد، مـرَّ ثلاثـون يومـا علـى عودتـه، ثـم اغتيـل بعـد ذلـك بأربـع رصاصـات. زميلـي المراسـل عـرف قاتليـه جيـدا حيـن حيَّاهـم لـدى وصولهـم قبـل أن يسـرقوا حياتـه علـى بـاب منزلـه، لقـد أكـدت زوجتـه أن الشـرطة المحليـة سـاعدت المجرميـن علـى الفـرار قبـل أن تصـل القـوات المدنيـة لملاحقتهـم!!

زميلـي الثالـث دفـن فـي منطقـة سـياحية، كان يعيـش فـي بلـدة تفصلهـا عشـرون دقيقـة عـن الشـواطئ الأكثـر ارتيـادا فـي كامـل المنطقـة. وإضافـة إلـى كونـه مراسـلا فقـد دأب علـى تنظيـم فـرق للحراسـة المجتمعيـة، بهـدف حمايـة الأحيـاء السـكنية وحفـظ الأمـن فيهـا، فـي عـام 2015 أتـت مجموعـة مـن عصابـات "خاليسـكو / الجيـل الجديـد" لاختطافـه، أخرجـوه بالإكـراه مـن منزلـه حيـث حطمـوا البـاب وروَّعـوا أطفالـه. حينهـا طلـب منهـم الهـدوء، ولـم يجِـد بُـدا مـن الانقيـاد إليهـم والذهـاب معهـم، بعـد ثمانيـة عشـر يومـا مـن اختطافـه عـاد زميلـي المراسـل جثـة مُقطعـة فـي كيـس أسـود، كان مختطفـوه السـتة مـن شـرطة الدولـة، واليـوم واحـد منهـم فقـط يقبـع فـي السـجن، مـن كل الذيـن دبـروا وخططـوا للجريمـة لـم تتـم إدانـة أحـد سـوى رئيـس البلديـة، والـذي مـا زال حتـى الآن هاربـا مـن وجـه العدالـة!!

شمال البلاد منطقة لا يحكمها أحد، أو لنقل إنها المنطقة التي تحكم فيها تجارة المخدرات بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كي تتمكن من الذهاب للعمل في تلك النواحي كمراسل محلي أو أجنبي، كان من الضروري أن تتجه رأسا إلى "صاحب القبّعة"، وهو كاتب ومؤرخ بعمر الخمسين ومراسل وطني بإحدى الصحف.

كان يعرف كل خبايا الجريمة المنظمة. يتعين على الجميع أن يبحثوا عنه إذا أرادوا الكتابة حول خفايا وكواليس تجارة المخدرات، وقد اعتَدتُ البحث عنه في قسم التحرير بالجريدة الأسبوعية التي كان قد أسسها، وكذلك في كافيتيريا "رايولو".

في هذه البلاد كان "صاحب القبّعة" مرجعا وطنيا لنا جميعا نحن الذين نريد التحدث عن الجريمة المنظمة دون أن يقتلونا، قتلوه قبل ثلاث سنوات؛ كانت مقابلة جدلية أجراها الرجل سببا كافيا لتفتك به إحدى العصابات الإجرامية.. طلقتان على بعد شارعين من مقر صحيفته، جعلتا قبعته تستقر أخيرا على الأسفلت مضرجة بدمائه، كان مقتله كفيلا بأن يزلزل الشارع العام من صحافيين ومحامين في كل البلاد، مظاهرات عارمة جابت الشوارع مطالبة بالقصاص العادل. ولكن اليوم لا يقبع خلف القضبان سوى الرجل الذي نفذ الجريمة مقابل أجره، أما من دبروا الأمر وخططوا لقتله فهم يعملون بحرية تامة ويمارسون نشاطاتهم بحصانة كاملة ودون أي عقاب!!

كان جسمها ضئيلا جدا، بالكاد يبلغ طولها مترا وثمانية وخمسين سنتيمترا. دائما ما كانت ترتدي أحذية تشبه الجزمة العسكرية أو جزم العمال، تلك المراسلة التي كانت تغطي نشاطات المؤسسات الوطنية، وتبحث في مظالم مرتكبة ضد السكان الأصليين وانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المتكررة على البيئة، والمحسوبية التي تمارس لصالح شركات أجنبية، هي نفسها كانت قد رفضت وزملاءها الحديث أو الكتابة عن تجارة المخدرات، بفعل الخوف طبعا. في صباح يوم من أواخر نيسان وجدوها مشنوقة بمنشفتها الخاصة في حمام منزلها. كشف الطب الشرعي عن ضربات على وجهها ومناطق أخرى من جسدها، ولم يخرج قاتلوها سوى بهاتفها المحمول وجهاز الكمبيوتر الشخصي وساعة يد والقليل من النقود.

ادَّعت الشرطة أنها "جريمة سرقة"، بعد ذلك غيّروا مجرى التحقيق فقالوا: "جريمة عاطفية"، وبعد ثماني سنوات تمكنت الشرطة من القبض على واحد من اثنين مشتبه بهما في ارتكاب الجريمة، وهو يعاني من فيروس العوز المناعي، أي أن أيامه ستكون معدودة في السجن، أما الثاني وهو سارق هواتف محمولة معروف وبحقه سوابق جنائية، فلم تتمكن من اعتقاله قوات النخبة التابعة لمكتب المدعي العام، حصانة واضحة كعين الشمس في جريمة قتل تكاد تكون جريمة دولة.
هذه هي الحال هنا، وهذه هي الطريقة التي قتل بها مائة وخمسون صحفيا في هذه المنطقة على مدى العشرين عاما الماضية، كانت السنوات الست الأخيرة منها هي الأكثر دموية؛ مراسلون يختطفون من بيوتهم أو مقرات عملهم، يؤخذون بعنف من البارات والحانات بينما هم يحتسون قليلا من الويسكي ليقتلوا على أبوابها بدم بارد، يغتالون بكل قسوة قرب مؤسساتهم الصحفية، أو يختفون بعد هجمات تنفذها جهات مجهولة (تابعة لعصابة أو حكومة)، وإلى اليوم لا أحد يعرف مصيرهم أو مكان وجودهم.

خطرة إلى أبعد الحدود صارت كتابة التقارير في هذا المكان، تخيل أنه في شمال خليج البلاد وصل الحال إلى قتل مراسلين مدنيين كلٌّ ذنبهم أنهم نشروا معلومات عادية حول مشاحنات أو مشاجرات نشبت على تويتر.

أما التحقيقات والإجراءات القضائية فهي لم تزل تراوح مكانها وتبريراتها المعهودة؛ أن المراسل كان ينتهج سلوكيات غير مسؤولة، أو أن لديه عداوات مع الآخرين، أو أنه للأسف تواجد في المكان والزمان غير المناسبين، حتى كلامهم في التحقيقات ما زال يسلك المنحى ذاته؛ أنه لن تكون هناك حصانة لأحد، وأنهم سيواصلون التحقيقات مهما كلف ذلك، "وليسقط فيه من يسقط". لكنا رأينا الحكومات هي التي تسقط وتجيء حكومات غيرها، لتظل الحصانة وحدها هناك، جارحة ومؤلمة تلك الحصانة، لقد وصل بنا الحال أنا وزملائي أن نتساءل بيننا وبين أنفسنا: "من سيكون التالي؟".

لكن، على صعيد المتضررين من تلك الجرائم هناك عائلات الضحايا، والتي قد نرى فيها حالات نموذجية وأمثلة تضرب بقوة على سبيل النضال في طلب

العدالـة، زوجـة "صـاحـب القبّعـة" جـاءت لتعيـش فـي العاصمـة، بـدأت فـي البحـث عـن أصدقائـه كـي تطالـب بالقصـاص العـادل مـن القتلـة، رأيتهـا فـي احتجاجـات ومظاهرات للمحاميـن، وفـي محافـل مختلفـة لتجريـم القاتليـن وتكريـم الكاتـب والمـؤرخ الوطنـي الكبيـر، أخـوات زميلـي الـذي قتـل فـي العاصمـة كذلـك ومعهـن أربـع شـابات أخريـات لا يتركـن نـدوة فـي جامعـة أو مؤسسـة دون أن يذهبـن إليهـا للحديـث عـن أعمـال المصـور الـذي قتـل بعـد أربعيـن يومـا فقـط مـن فـراره مـن المـكان الـذي هـددوه فيـه.

إن الورقـة التـي تطرحهـا هـذه الأرامـل فـي الصحافـة واضحـة وجليّـة؛ "نريـد أن نعـرف الذنـب الـذي اقترفـه أزواجنـا ليُقتلـوا، وأن نُحيـيَ ذكراهـم بشـيء مـن الحقيقـة.. والعدالـة"!!

"زوجة الزميل العزيز" تبدو جواز عمل فعال في بلد يعد فيه التحرش بمثابة الرياضة الأولى. التمييز بين الرجال والنساء في قاعات التحرير يترك آثارا نفسية عميقة لدى الصحافيات النساء.. فقط لأنهن لا يمضغن القات.

"زوجة الزميل العزيز" التي كان عليها أن تمضغ القات

وفاء سالم

فـي هـذا البلـد، ربمـا عليـك أن تتحـول إلـى رجـل كـي تمـارس الصحافـة، هـذا هـو الحـل المثالـي، حتـى تجـد النسـاء فرصتهـن داخـل قاعـات التحرير.

ربمـا يكـون واقـع الصحافيـات فـي الوطـن العربـي متشـابها مـن حيـث الصعوبـات التـي تعترضهـن، لكـن هنـاك خصوصيـات أكثـر غرابـة ودهشـة مـن بلـد لآخـر، بالـذات فـي بلـد كان يعتبـر إلـى فتـرة ليسـت بالبعيـدة عمـل المـرأة عيبـاً وغيـر مسـموح بـه، لا سـيما إن كان العمـل فـي مجـال الصحافـة.

صحيـح أن هـذا الأمـر تغيـر كثيـراً علـى مسـتوى الخطـاب، لكـن علـى أرض الواقـع لا تـزال المـرأة الصحافيـة تواجـه صعوبـات صادمـة تحـد مـن عملهـا وإنتاجهـا مقارنـة بزميلهـا الرجـل.

خـلال مـا يقـارب عشـر سـنوات عملـت محـررة لإحـدى الصفحـات الداخلية أو ما تسـمى مؤخـراً علـى المواقـع الإلكترونيـة أقسـام الصحافـة المتخصصـة، ولأن تخصصـي كان بعيـداً عـن تغطيـة الشـأن السياسـي فلـم يحـدث أن تعرضـت للرقابـة علـى محتـوى مـا أكتبـه كونـه يقـدم للنخبـة، علـى حـد قـول بعـض مـن مديـريّ السـابقين.

لا أريـد أن يكـون مقالـي تنظيـرا، لكـن أريـد أن أسـرد قصصـا واقعيـة لسـطوة العـادات

القبلية والاجتماعية، والتمييز الفجّ في مجتمع حديث العهد بتقبل فكرة عمل النساء في مجال الصحافة.

الصدمة الأولى

كنت أعمل في صحيفة تصدر مرتين في الأسبوع، وبناء على متطلبات وظيفتي كان يجب علي أن أجمع مواد صفحتي وأراجعها مع المدقق اللغوي، ثم أناقش مع المخرج الفني شكل ترتيب المواد وتزويده بالصور المرافقة لها، هنا كانت الصدمة الأولى! فالمخرج الفني حينها لم يكن يتقبل أبداً جلوس صحافية امرأة بجانبه لمناقشة إخراج الصفحة، رغم أن جلوس أي صحافي زميل معه كان أمرا عاديا، أخبرتني يومها سكرتيرة الصحيفة أن المخرج الفني لا يستسيغ تلقي الأوامر من امرأة.

والحقيقة أن الفكرة لم تكن تتعلق أبدا بإصدار الأوامر من قبل أي أحد؛ فجلوس محرر الصفحة مع المخرج الفني كان أمراً لا غنى عنه خصوصا حين تقدم مادتك في صحيفة تصدر باللغة الإنجليزية، وهي لغة لا يجيدها المخرج الفني. لكن عدم فهم اللغة حقا لم يشكل له أي حرج أو عائق في رفض العمل مع زميلة، وما يحدث في هذه الصحيفة واجهت أسوأ منه لاحقاً حين انتقلت للعمل في صحيفة تصدر باللغة العربية، هناك لم ير المخرج الفني مبررا لوجودي أساسا.

الصدمة الثانية

لفريق الإخراج الفني في التعامل مع زميلاتهم المحررات قصة أخرى، ففي أي مجال عمل من المنطقي أن نلتزم بساعات دوام معروفة. صحيح أن المجال الصحافي يستلزم علينا أن نكون على أهبة الاستعداد في حال حدوث أي طارئ، لكن الأمر لم يكن ينطبق علينا كثيراً نحن محررو الصفحات الداخلية، لذا كان من المتوقع منا أن ننجز صفحاتنا تماماً ليبقى محرر الصفحة الأولى متأخرا علينا، مترقباً ورود أي خبر لإضافته سريعاً قبل تجهيز المسودة الأخيرة للصحيفة وإرسالها إلى المطبعة.

لكن لم يكن يحدث ذلك، كان يستلزم علينا نحن المحررات أن ننتظر حتى الخامسة مساء، أي بعد انتهاء دوام تسع ساعات عمل حتى يحضر فريق الإخراج الفني المكون بالكامل من رجال يرون أنه ليس من واجبهم الالتزام بدوام صباحي أبداً ليتناسب مع دوام صحافية امرأة.

وحين تم رفع الأمر للإدارة حول أهمية تغيير ساعات العمل ليعمل فريق الإخراج الفني مع فريق المحررات في كل الأوقات، رُفض الطلب بحجة أن النساء لا يستطعن العمل ليلاً، ولا بد لهؤلاء (الرجال) أن يعملوا مساء لأن عملية وضع اللمسات الإخراجية الأخيرة وطباعتها لا يجب أن تحدث إلا مساء.

ستشاركونني دهشتي؟**!** لماذا مساء وليس صباحاً؟**!** ما هذا الكلام غير المنطقي**!!** لماذا لا يتم توزيع فريق الإخراج صباحا ومساء لإرضاء الجميع واحترام ساعات عمل المرأة الصحافية وتقدير دورها؟ فجاءنا الجواب بأن السبب هو "القات"**!**

وهنا تبدأ الصدمة الثالثة..

الصدمة الثالثة

في بلدي يؤمن الصحافي أن عملية الإبداع لا بد أن تقترن بتعاطي "القات"، وهي شجرة تحتوي على مواد منشطة، ومن طقوس تعاطيه أن يمضغ الشخص أوراقه ويخزنها في باطن خده لمدة تقارب خمس ساعات، وبعضهم يستمر في ذلك لمدة أطول، يشعر خلالها المتعاطي بنشاط يدفعه للإبداع على حد قول زملائنا الصحافيين**!**

ولأن طقوس تناول القات تتطلب جلوس الرجال في غرفة منعزلة عن النساء، كان يستلزم علينا نحن الصحافيات أن نغادر مبنى الصحيفة بعد انتهاء ساعات عملنا ليبدأ الزملاء المحررون مع فريق الإخراج الفني بإعداد النسخة النهائية وسط حالة الكيف والقات والسجائر.

وحين وجدت أن عملي وجهدي بدأ بالضياع بن طيات أوراق القات والكيف، كنت أصر دائماً في اليومين اللذين يسبقان صدور الصحيفة على أن أنتظر حتى يأتي المخرج الفني، وأظل معه رغم كل استنكاره لذلك. ويضطر بقية الزملاء مكرهين إلى الانتظار حتى أكمل الإشراف على صفحتي وأغادر ليبدؤوا جلسة القات.

الصدمة الرابعة

جلسة القات تحولت إلى غرفة صناعة القرار، فبدلاً من عقد اجتماع تحريري صباحي يضم هيئة التحرير، يتحول الأمر إلى جلسة نقاش مسائية يتم فيها تحديد خط ومسار صفحات المحررات التي نتفاجأ بها في اليوم التالي.

وفي تلك الجلسات تطغى العقلية الذكورية التي يغذيها القات، حيث تقسم المهام الصحافية بطريقة غير منصفة، فسواء كنت محررة أو صحافية كانت دوماً تعطى الأولوية لتغطية مواد الصفحة الأولى للزملاء الرجال. هكذا نبقى نحن حبيسات الصفحات الداخلية فيما يستأثرون هم بالصدارة والموضوعات الرئيسية.

طاردتنا لعنات تلك الجلسات حتى في المؤسسات الحكومية. كنا نحن الطاقم النسائي نواجه ذات الأمر مراراً وتكراراً، فمهما تم الاتفاق على مهمة معينة نتفاجأ مطلع الأسبوع بتغييرها تماماً بناء على ما اتفق عليه الزملاء الرجال في تلك الجلسات.

الصدمة الخامسة

نعاني نحن المحررات أيضاً من فريق قسم العلاقات العامة ولكنها معاناة بطريقة مختلفة، ففي الوقت الذي كان فيه فريق الإخراج الفني ينظر إلينا نظرة دونية، كان فريق العلاقات العامة يرى فينا بضاعة جيدة ليعرضها أمام المعلنين، فنجد مدير العلاقات يصر على أن ترافقه إحدى المحررات في تغطية الفعاليات المنظمة من قبل أي معلن.

وإذا رفضنا قام رئيس فريق العلاقات بالضغط على رئيس التحرير حول أهمية تغطية خبر الفعالية من محررة صحافية تجيد الكتابة الصحافية التي لا يجيدونها هم على حد قوله. ولم يكن باستطاعة رئيس التحرير الرد بالتساؤل المنطقي ما دام الأمر يتعلق فقط بإجادة مهارات الكتابة، وأي صحافي زميل قادر على أداء المهمة، فلماذا الإصرار على محررة؟ لكن الإجابة كانت واضحة للغاية.

للأمانة الأخلاقية لم يحدث أن واجهت في تلك الفعاليات تحرشا جنسيا أو لفظيا كما كان متوقعا، لكني كنت أواجه تحرشا صحافيا! فمهما كتبت عن تلك الفعاليات كان يجب علي أن أحصن مادتي من عدم تدخل فريق قسم العلاقات العامة أو المعلنين من العبث فيها.

كنت كصحافية أحترم قلمي، وأؤمن أن التعامل مع هذه المادة كإعلان مدفوع الثمن بحسب رغبة المعلن هي مهمة فريق العلاقات العامة، ولا بأس من مساعدة في تحرير المحتوى كمادة إعلانية بدون اسم الكاتب. أما رغبتهم في كتابة مادة عن فعاليتهم موقعة باسمي أنا كصحافية معروفة، ومن ثم التدخل بكل ما ذكر في المادة بحجة اتفاقهم المادي مع قسم العلاقات، فهذا أقل ما يوصف به أنه "تحرش صحافي"!

الصدمة السادسة

وللتحرش الجنسي بالطبع نصيب كبير فيما تعانيه الصحافية العربية عموماً. لكني لم أتعرض له شخصياً لخصوصية مدهشة حد الضحك، فكوني متزوجة من صحافي زميل يعرفه جميع زملائي، جعل من هذه الحقيقة درع أمان لي، ولم يتجرأ أي من الزملاء سواء في إطار غرفة التحرير أو خارج إطار الصحيفة على التعامل معي بشكل سيئ "أخلاقيا"، بالرغم من أن الأشخاص ذاتهم قاموا بالتحرش بزميلات لي أترك لهن مجال رواية تجاربهن الموجعة جدا في هذا الصدد.

وحول معرفة الآخرين خارج غرفة التحرير "اسم زوجي" أو بأنه زميلهم أم لا،

أمـر آخـر، فحيـن كنـت أرافـق المصـور الصحافـي لتغطيـة أيـة فعاليـة، كان دائمـاً يعرفنـي للزمـلاء أو لمصادرنـا بوصـف "فلانـة" زوجـة "فـلان" لا بـد وأنـك تعرفـه! وكأن هـذه الجملـة التعريفيـة تعنـي انتبـه عليـك الحـذر!

طـوال سـنوات عملـي وحتـى اللحظـة وأنـا دائمـاً بنظـر الزمـلاء "فلانـة" زوجـة الزميـل العزيـز! لـم أكـن يومـاً بالنسـبة لهـم فلانـة الصحافيـة والإعلاميـة.

الصدمة السابعة

رغـم انزعاجـي الدائـم مـن هـذا الوصـف، إلا أن عمـل زوجـي فـي المجـال ذاتـه كانـت لـه ميـزة عجيبـة أيضـاً، فـذات مـرة وفـي إحـدى الهيئـات الحكوميـة التـي عملـت لديهـا كمسـؤولة إعلاميـة، قررنـا نحـن الموظفـات القيـام بإضـراب للمطالبـة بحقوقنـا، لكـن الـرد علـى تلـك المطالـب تمثـل فـي اتصـال رئيـس الهيئـة شـخصياً بآبـاء أو أزواج الموظفـات للضغـط الأسـري عليهـن وإيقـاف الإضـراب.

كنـت كمـا تتوقعـون الآن، الوحيـدة التـي لـم يتـم الاتصـال بزوجهـا! لأنـه الزميـل العزيـز! وهـذه إسـاءة مضاعفـة تتداعـى معهـا مقومـات العمـل المؤسسـي، وبـدل أن يجتمـع المديـر مـع الصحفيـات لمناقشـة مطالبهـن أو حتـى رفضهـا، يتعامـل معهـن كطالبـات في مدرسـة أسـأن التصـرف ويتحتـم اسـتدعاء أوليـاء أمورهـن لإيقافهـن عـن الاحتجـاج.

الصدمة الثامنة

بعـد عـدة سـنوات انتقلـت للعمـل فـي صحيفـة مختلفـة، وأزعـم أننـي كنـت صحافيـة مجتهـدة لدرجـة أن رئيـس التحريـر قـرر أن يكافئنـي بترقيتـي كسـكرتيرة تحريـر، وقـام بإبـلاغ ناشـر ومالـك الصحيفـة بقـراره، وهنـا كانـت صدمـة جديـدة تنتظرنـي.

الناشـر اسـتنكر تمامـاً مقتـرح رئيـس التحريـر متسـائلاً كيـف سـتقوم امـرأة بالإشـراف

على فريق المحررين والمخرجين! هل ستقوم بالسهر ومضغ "القات" معهم؟!

هكذا كانت الأمور في بلدي، لم يكن للكفاءات أهمية أثناء الترقية بل كان الأساس هو جلسة القات وما يتناسب معها لتسيير العمل، وهنا عرفت إجابة تساؤلي الدائم عن عدم وجود قيادات نسوية في المؤسسات الإعلامية.

الصدمة التاسعة

المطالبة بوجود قيادات نسوية في المؤسسات الإعلامية كانت دائما تقمع من قبل الهيئات الإدارية بطريقة يمكن أن أصفها باللا أخلاقية، لكنها خفية في ذات الوقت. فأثناء مشاركتي بإحدى الحملات التوعوية حول أهمية وصول النساء إلى مناصب صنع القرار، وجدنا إحدى الناشطات المعروفات تدافع عن مديرها بشكل مفرط قائلة إنها لا تحتاج إلى أن تصل إلى موقع صنع قرار أو حتى المشاركة فيه كون إدارة مؤسستها توفر لها وللنساء العاملات معها كل حقوقهن، كان هذا التصريح في اجتماع أمام عدسات الكاميرات في ظل تواجد مديرها شخصياً!

لكن الصادم ليس تصريحها المعلن، وإنما ما حدث بمجرد خروج المدير وكاميرات الإعلاميين المصاحبين له من قاعة الاجتماعات، إذ قامت الناشطة ذاتها بالاعتذار لنا قائلة: "لو كنت عبرت عن الحقيقة لكان قرار فصلي موقعاً على مكتبي قبل أن أخرج من هذه القاعة"! أيدتها حينذاك العديد من الناشطات الأكبر سناً قائلات إن نوعية التهديدات التي يواجهنها والتي قد تصل لإيذاء أطفالهن أو المساس بسمعتهن وشرفهن لا يمكن تخيلها!

الصدمة العاشرة

وللمشاركات في المؤتمرات الدولية قصة أخرى مع التمييز ضد الصحافيات، فالمشاركة الصحافية للمؤتمرات الخارجية كانت تقدم دائماً للزملاء المحررين

بحجة أن عائلة الصحافية لن تسمح لها بالسفر وحيدة، وإذا اعترضت الصحافية، تمت تسميتها للمشاركة في إحدى مؤتمرات أو ورش عمل الدول العربية لأنها أكثر أماناً على حد وصف الهيئة الإدارية! هكذا كان يحصد الصحافي الرجل دائما الترشيح الأفضل.

ومن تسافر منا كان ينظر إليها من قبل الزملاء بنظرات عتاب أو بالتصريح المباشر لها بأنها لم تحصد هذه الفرصة إلا لأنها امرأة.

الصدمة الحادية عشرة

أثناء تلك المشاركات الدولية كان يتم انتظارنا من قبل الزملاء لتقييمنا بفارغ الصبر في جلسات القات المعتادة. لكن التقييم وقتها لم يكن حول المشاركة ذاتها أو المواد الصحافية التي ستقدمها زميلتهم بحسب هدف الزيارة! كان التقييم يتم حول ماذا ارتدينا ومع من تحدثنا، وكيف كانت تصرفاتنا الأخلاقية بحسب خيالاتهم وافتراضاتهم المسبقة عنا.

الصدمة الثانية عشرة

إجمالاً نحن العاملات في المجال الإعلامي دائما يؤخذ عنا حكم مسبق بأننا متحررات أكثر مما يجب، أو أننا غير ملتزمات دينياً أو أخلاقياً مهما كنا عكس ذلك، وينطبق هذا على أبسط التصرفات والممارسات اليومية الطبيعية؛ فمثلاً إذا مدت إحدى النساء كفها لتصافح زملاءها الرجال انتقدوها كونها متحررة أكثر من اللازم، وإذا رفضت المصافحة قيل إنها متزمتة أكثر من اللازم!

الأمر ذاته ينسحب على اختلافاتنا في ارتداء ملابسنا، فلا زالت حتى اليوم تلاحقنا التعليقات المؤيدة أو الرافضة لقرار بديهي وشخصي بحت مثل ما يجب أن أرتديه.

والتعليقات المؤيدة تكون بالنسبة لي ولأخريات كثر غير مريحة أبداً عكس ما قد يتوقع قائلها، فذات يوم ظل زميل يناقشني حول عدم جدوى ارتداء العباية دون أن يدرك أن مجرد طرحه للأمر يضعه في الخانة ذاتها مع من يحاضرون بنا حول ضرورة ارتداء النقاب، فبين التضاد في الرأيين تظل الحقيقة الواضحة بالنسبة لي هي أنهم يتدخلون فيما لا يعنيهم أبدا.

أخيرا أود القول إنه طيلة سنوات عملي لم تؤخذ هذه النقاط على محمل الجد، سواء تلك التي عبرنا عنها بوضوح أو تلك التي لم نستطع البوح بها، وما زلنا جيلاً بعد جيل نتوارث تلك الصدمات كضغوطات يومية تمارس ضدنا نحن النساء العاملات في المجال الإعلامي، إلا أن تغيير هذا الواقع المرير هو بالتأكيد بيد الصحافيات أنفسهن.

الطائفية لا تدمر الاقتصاد والسياسة فحسب، بل إنها تحول الصحافة إلى حقل ألغام شاسع، ينفجر كلما تجرأ الصحافيون على إثارة قضايا مثل ثروات زعماء الطوائف والمحاصصة في نيل المناصب.

إعلام يرزح تحت نير الطائفية

"إن الطباعة والبارود شقيقان توأمان"
الفيلسوف الألماني أوزاولد شبينغلر

رشيد الصديق

لا أحد ينكر أن هذا البلد اضطلع بدور ريادي في عالم الصحافة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتمتع العاملون في الحقل الإعلامي بحرية نسبية لم تكن متاحة في أي من دول الجوار العربي، وكما هاجر صحافيون وكتّاب وشعراء إلى مصر هرباً من الاضطهاد العثماني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. استقبل على أراضيه منذ مطلع عهد الاستقلال صحافيين وعاملين في حقول الفن والأدب والفكر تعرضوا للاضطهاد في دولهم، لا سيما تلك التي شهدت انقلابات عسكرية بعد حقبة الاستعمار، وتأسست فيها ديكتاتوريات عسكرية.

كان رواد النهضة فيه، سباقين في تأسيس الصحف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مستفيدين من بداية تغلغل الإرساليات الأجنبية وارتخاء قبضة الحكم العثماني الذي كان يساير الدول الأوروبية وقتذاك، فقد اعتبرت "حديقة الأخبار" التي أصدرها خليل الخوري مطلع 1858 أم الصحف العربية وأول دورية سياسية غير رسمية تصدر على الأرض العربية، ثم أصدر بطرس البستاني صحيفة "نفير سوريا" عام 1860، فحملت نصائح وطنية، وتلتها صحيفة "النشرة الشهرية" الدينية عام 1863 على يد المراسلين الأميركيين، وفي عام 1891 أصدر خليل بدوي صحيفة "الأحوال"، وهي أول صحيفة يومية في السلطنة العثمانية.

وفـي السـنوات الأخيـرة مـن الحكـم العثمانـي، نـكل جمـال باشـا بالصحافييـن، لا سيما بعـد إلغـاء نظـام المتصرفيـة، وكان معظـم مـن نُفذت فيهم أحـكام الإعـدام فـي 6 أيـار 1916 مـن الصحافييـن، وسـاهم صحافيـون أيضـاً فـي تأسـيس صحـف فـي مصـر مثـل "الأهـرام" و"روز اليوسـف"، ولقيـت الصحافـة فـي عهـد "الانتـداب" معاملـة جائـرة، إذ ظـل قانـون المطبوعـات العثمانـي سـائداً زمـن الفرنسـيين حتـى بعـد مضـي خمـس سـنوات علـى مرحلـة الانتـداب.

وكان هـذا القانـون يُطبّـق علـى الصحـف ويحـدّ كثيـراً مـن حريتهـا، ويفـرض عليهـا قيـوداً تعسـفية شـديدة، اسـتعملها الفرنسـيون لصالحهـم، وقامـت سـلطات الانتـداب بتزويـد قلـم المطبوعـات بالأمـوال لدفـع الرشـاوى لأصحـاب الصحـف، فكثُـر التطبيـل، بينمـا عانـت الصحـف الوطنيـة التـي رفضـت قبـول المعونـة وظلـت مناوئـة للفرنسـيين، نظـراً لمـا لاقتـه مـن تعطيـل وأحـكام جائـرة كانـت تفضـي فـي أغلـب الأحيـان الـى سـجن صاحـب الصحيفـة.

فـي الشـكل، كانـت هـذه بيئـة ورديـة يوفرهـا النظـام للصحافـة. أمـا فـي المضمـون وعلـى وقـع الممارسـة، عكـس النظـام الطائفـي نفسـه علـى الصحافـة، ممـا أفقدهـا الكثيـر مـن بريقهـا المهنـي وجعلهـا أسـيرة المنـاخ الطائفـي. كانـت الكثيـر مـن الصحـف تعكـس وجهـة نظـر طائفـة معينـة والقـرار النهائـي هنـا لمالـك الصحيفـة الـذي يهمـه فـي أغلـب الأحيـان البـروز بمظهـر المدافـع عـن طائفتـه، وانعكـس عملياً فـي أن الصحـف كانـت تضـم محرريـن وكتابـاً ينتمـون فـي معظمهـم لطائفـة دون أخـرى.

وعندمـا يزيـد الاحتقـان وتتصاعـد التوتـرات الطائفيـة تبعـاً لتطـور الأوضـاع السياسـية فـي البـلاد، انعكـس ذلـك علـى الصحافـة. وتجلـت البـوادر الأولـى علـى هـذا الصعيـد فـي أحـداث العـام 1958، وبلغـت هـذه الصـورة أمـداء صارخـة عنـد انـدلاع الحـرب الأهليـة عـام 1975 خاصـة عندمـا ظهـرت الإذاعـات الخاصـة التابعـة للأحـزاب أو الطوائـف. فكانـت الكلمـة صنـو المدفـع ولعبـت دور المحـرض مـن دون رقيـب أو حسـيب، وكان التراشـق الإعلامـي يسـبق التراشـق بنيـران المدافـع أو يتزامنـان، ولا ينسـى المواطنـون هنـا دور إذاعـات تابعـة لهـذه الفئـة أو تلـك فـي المناطـق التـي كانـت تحكمهـا أحـزاب طائفيـة.

وحتى عندما وضعت الحرب أوزارها ارتدت وسائل الإعلام أقنعة السلام بينما ظلت في حقيقة الأمر تخوض حرباً باردة فيما بينها، ومع دخول الإعلام المرئي اعتباراً من 1985 على الخط، كان للصورة دورها في تأجيج المشاعر الطائفية، ووسط هذا الانفلات الإعلامي كان الإعلام الرسمي التابع للدولة هو الأضعف ولا يزال حتى اليوم.

إعلام يتقاسم المغانم

بعد الحرب، دارت رحى مساومات وضغوطات شتى من "أمراء الحرب" السابقين كي يحظوا بتراخيص تأسيس محطات تلفزيونية، انطلاقا من إدراك الأهمية الكبرى التي يشكلها الإعلام المرئي في ترسيخ القناعات لدى الناس. وأتى تقاسم المغانم هذه المرة أيضاً على أساس طائفي، علماً أن "وثيقة الوفاق الوطني" التي أنهت الحرب الأهلية بعد اجتماعات بين القوى المتحاربة نصت على "إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حال الحرب"، وفي هذا النص اتهام ضمني للدور السلبي الذي كانت تلعبه هذه المؤسسات خلال سنوات الحرب.

والحكومة لم تلتزم مضمون "وثيقة الوفاق الوطني" بصورة تامة، وتم توزيع التراخيص لتأسيس محطات تلفزيونية "كحصص سياسية وطائفية ومذهبية للفعاليات السياسية المتمثلة" في السلطة، وملكية المحطات التلفزيونية منشطرة بحسب الفرز الطائفي والمذهبي.

ومن مقدمات النشرات الإخبارية والبرامج السياسية واختيار الضيوف في هذه المحطات، يمكن تلمس الخلفيات الطائفية التي تملي هذا الموقف أو ذاك. وأقرب الأمثلة أن التحرك الشعبي الذي انطلق في هذا البلد يحتل توصيفاً معيناً في كل قناة من هذه القنوات تبعاً للخلفية السياسية والطائفية التي تنطلق منها، فمن هم "ثوار" في قناة معينة نجدهم "مشاغبين" أو "مندسين" في محطات أخرى.

والتغطية المباشرة التي تقوم بها هذه القنوات على الأرض تظهر بوضوح من حماس

المراسلات والمراسلين الذين يتولون التغطية المباشرة على الأرض، والخلفيات التي تحرك هؤلاء وتملي عليهم الإشادة بالمتظاهرين، أو في المقابل الإشادة بقوى الأمن التي تدخل أحياناً في مواجهات مع المحتجين. وهكذا لا شيء في الإعلام إلا ويمر عبر نفق التوجهات الطائفية والسياسية، طبعاً لا يخلو الأمر أحياناً من بروز حدٍ أدنى من الموضوعية بعيداً عن أجواء الشحن والتحريض التي تكتسح شاشات التلفزيونات منذ بدء الحراك الشعبي وما تلاه من تطورات سياسية وأمنية واقتصادية.

ولا تتوانى شبكات التلفزة - التي تأسست على المحاصصة الطائفية - عن الظهور بدور الواعظ أو القاضي، بينما هي تفتقر إلى أدنى مقومات الشفافية في التمويل أو المصادر التي تعتمد عليها للاستمرار. والوضع على هذه الحال، تلجأ القنوات إلى التأجيج الطائفي أو الغوص في مواضيع الجنس الرخيص بغية استقطاب المشاهدين، في بلد منهك اقتصادياً منذ أكثر من عشرة أعوام واستفحلت أزمته في الأشهر الأخيرة لتصل إلى شفا الإفلاس، واللعب على الغرائز هو من الأساليب المعتمدة اليوم في وسائل الإعلام بغية الفوز بأكبر قدر من المشاهدين، أملاً في استمالة جزء من الحصة الإعلانية. والبرامج السياسية اليوم هي عبارة عن مبارزة بالصراخ والتهجم على الآخر بعيداً عن الموضوعية في معالجة المشاكل أو طرح الحلول لها بلغة هادئة ومتزنة لا تتسم بالتوتر والانفعال وإلقاء المسؤولية على الآخر، يحدث ذلك من دون الالتفات إلى الضرر البالغ الذي يلحق بمجتمع هو أصلاً منقسم ومتشرذم ومهيأ للتجاوب مع ما يحرك الأحاسيس بشكلها البدائي.

الصحافة الورقية ليست أفضل

وقد ركزنا هنا على الإعلام المرئي والمسموع لأن الصحافة الورقية فقدت أو كادت تفقد تأثيرها بشكل نهائي منذ سنوات بسبب الأزمات المالية التي عصفت بها. ونظراً لعجز أصحاب الصحف عن توفير بدائل عن السوق الإعلاني المتناقص بفعل الأزمات، في المقابل اختفت المساعدات الخارجية التي كانت تحصل عليها الصحافة من هذه الدولة أو تلك، لأسباب عديدة، بينها أن الدول التي كانت تمول بعض الصحف، باتت لديها صحافتها ولم تعد في حاجة إلى قول ما تريد قوله

عبر الصحافة، وفق ما كان عليه الحال في ذروة المجد الذي تمتعت به الصحافة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إذ كانت بعض الصحف وغيرها منبراً للزعماء العرب الذين يمررون عبرها مواقفهم ويخوضون الحروب فيما بينهم عبر الصحافة، فالانقلابات التي كانت تحصل في دول مثل العراق وسوريا واليمن والسودان، كانت صحافة هذا البلد هي السباقة في الكشف عنها وتغطيتها. وكان الرئيسان المصريان الراحلان جمال عبد الناصر وأنور السادات يحرصان يومياً على الاطلاع على ما تتضمنه أعمدة الكتاب في الصفحات الأولى من الجرائد.

وهناك عبارة شهيرة لرئيس للبلد لدى استقباله مجموعة من الصحافيين في مطلع عهده، عندما بادرهم قائلاً: "أهلاً بكم في وطنكم الثاني..". هذه العبارة تلخص واقع الصحافة آنذاك، أما اليوم فالكثير من الصحف احتجب عن الصدور بفعل الأزمات المالية، وصحف عريقة كان لها تاريخ في رسم سياسات المنطقة غابت عن المشهد، بينما الصحف التي لا تزال تصدر تعاني من الظروف الاقتصادية وهي مهددة بالتوقف في أي لحظة.

ولا يختلف الإعلام الإلكتروني عن الإعلام المرئي والمسموع، سواء للجهة التي تملكه أو للأهداف الكامنة وراء تأسيس الصحافة الرقمية، لكن في المجمل يعاني هذا القطاع من هزال مهني فاقع نظراً لأن أصحاب المواقع الإلكترونية لا يريدون توظيف استثمارات كبيرة في هذا القطاع، ويكتفون بالاعتماد على صحافيين ناشئين برواتب متواضعة. وتعتبر هذه المواقع نسخة عن بعضها البعض كونها تنقل الأخبار من دون تدقيق تحت هاجس تحقيق السبق الصحافي، وهي منافسة غير صحية تؤدي إلى إغراق الإعلام الرقمي بالأخطاء المهنية وحتى اللغوية.

"هم" و"نحن"

واعتماداً على التجربة، يمارس الصحافيون في كل مؤسسة نوعاً من الرقابة الذاتية على المادة التي يكتبونها كي لا تتعارض مع توجهات صاحب المؤسسة سواء كانت صحيفة أم قناة تلفزيونية أو محطة إذاعية أو موقعاً إلكترونيا. الكل هنا

منضوٍ في مسار يحدده مالك المؤسسة الصحافية الذي تحول إلى بديل عن السلطة الرسمية التي تمارس الرقابة عادة وتلجأ إلى القمع، ويجري هذا طبعاً على حساب الدقة المهنية ومقتضيات الواجب الصحافي. ويزيد الشح الاقتصادي من الضغط على الصحافيين بحيث يصبحون في بعض الأحيان مُجبرين على الكتابة ضد قناعاتهم فقط من أجل تأمين ديمومة العمل وعدم تعريض أنفسهم للبطالة.

وأظهر تحقيق استقصائيٌّ أجرته مؤخرا مؤسسات معروفة، أنّ السوق الإعلامية التي تبدو نابضة بالحياة، إنّما هي خاضعة في الواقع لسيطرة عدد محدود من أصحاب الوسائل الإعلامية ذوي الارتباطات السياسية العميقة، من خلال أحزاب أو عائلات سياسية، التي تؤدّي لتشكيل تهديداتٍ إضافية أمام التعددية الإعلامية، بسبب الخطوط التحريرية التي تتحدد وفقاً للاعتبارات السياسية.

الأحزاب السياسية والعائلات الثرية حاضرة كلياً في المشهد الإعلامي، إذ بالمقارنة مع البلدان الـ 16 الأخرى التي شملها البحث، تسجل وسائل الإعلام في هذا البلد أعلى معدل من حيث التبعية السياسية: 78.4٪ من المنابر الإعلامية التي تم تحليلها تنتمي مباشرة إلى الدولة أو الأحزاب أو شخصيات سياسية (من مرشحين للرئاسة ونواب حاليين أو سابقين)، وفيما يتعلق بالإطار التشريعي، فإنه لا يضمن الشفافية الحقيقية من الجهات المالكة لوسائل الإعلام، كما لا يوفر الآليات اللازمة للحيلولة دون تضارب المصالح، وذلك إما بسبب قدم النصوص التشريعية المعمول بها تارة أو لعدم تطبيق أحكام القانون تارة أخرى.

لقد أثر النظام الطائفي على وعي الكثير من اللبنانيين، بحيث خلق انقساماً حاداً في المواقف. كما امتلك القدرة على تحويل قضايا مطلبية واجتماعية محضة إلى تشنجات طائفية انخرطت فيها الصحافة بمختلف وجوهها، وبإمكانك أن ترى كتّاب الأعمدة في الصحف يخوضون المعارك الطائفية بالقلم، كما بالإمكان مشاهدة مقدمي البرامج السياسية في التلفزيونات وهم يشحنون الأجواء بالتوتر الطائفي والمذهبي، خصوصاً من خلال استضافة شخصيات معروفة بمواقفها الحادة، وهكذا يتحول الإعلام إلى أداة للصراع الطائفي داخل المجتمع عوضا عن أن يكون أداة توعية لخلق الإنسان الذي يعتمد المواطنة قبل الطائفة.

إن الخطاب الطائفي المعتمد اليوم في الإعلام يعزز من السلطة الحاكمة برموزها الطائفية، وليس عبثاً أن مواطني هذا البلد نادراً ما تجمعهم قضية مطلبية واحدة، ومثال على ذلك، أن الحراك الذي بدأ مطلبياً ومعيشياً قبل أشهر ونزل فيه الناس في الأيام الأولى إلى الشارع رفضاً لزيادة ضريبة ما، مهدد اليوم بالتحول إلى صراع طائفي ومذهبي، واللغة التي تنقل عبر الشاشات من أشخاص يقطعون الطرقات أو ينفذون احتجاجات تتسم أحياناً بالعنف، هي لغة تحريض طائفي مصدرها الغريزة لا العقل، وهذا الخطاب يخلق خطاباً مضاداً في الشارع المقابل، وهذا من شأنه أن يقود في النهاية إلى وضع شارع في مقابل شارع.

ووحدهم رجال السلطة هم المستفيدون من تأجيج اللغة الطائفية. وللأسف تلعب وسائل الإعلام دور الأداة في شحن شارع مقابل شارع بالاعتماد على لغة "هم" و"نحن"، وفي ظل استفحال التوترات تبدو المطالب الاجتماعية مهددة بالضياع، بينما تلوح من بعيد نذر الحرب الأهلية على أيدي أبناء وأحفاد أولئك الذين خاضوا الحرب عام 1975.

وفي هذا المجال لا يلعب الإعلام دور المهدئ من التوترات، لا بل إنه يقود معركة الوصول إلى الانفجار. وحين تجهر بهذا الكلام تصير منبوذا وتهاجم من كل الجهات، لذلك صرنا نتعايش مع هذه الخطوط الحمراء، وهذا أمر مؤسف حقاً، وهو يعيد إلى الأذهان تسويق مقولات كانت سائدة في الحرب الأهلية، عندما كان القصف العشوائي يتم بالمدفع والكلمة على حداء سواء. ولا يمكن أن يكون للدولة دور فاعل هنا لأن المجلس الوطني للإعلام الذي يفترض فيه أن يحد من غلو الإعلام المرئي في الشحن الطائفي، هو نفسه مؤسس على المحاصصة الطائفية، لذلك لا دور له البتة سوى أنه باب من أبواب الهدر، وتلحق بمسألة الملكيّة الطائفيّة للقنوات التلفزيونيّة عوامل أخرى تدفع بالإعلام لمزيد من الخضوع والتبعيّة، ومنها الضعف المزمن للنقابات المهنيّة، وغياب تشريعات العمل التي قد تحمي العاملين فيه، والانعدام التام لأيّة مواثيق للشّرف المهني، وتردي معايير الكفاءة والارتقاء. ناهيك بالطبع عن الجدران غير المرئيّة التي تجعل انتقال الإعلاميين من قناة إلى أخرى مهمة شبه مستحيلة، وإن حدثت فتكون عادة مقابل ثمن باهظ؛ عزل اجتماعي من قبل الطائفة، وقليل تقبلٍ من جمهور الطائفة الأخرى.

وتنشغل وسائل الإعلام بكل فروعها في الترويج لصورة نمطية عن الآخرين، وبحسب الكاتب الأميركي والتر ليبمان فإن "الصورة النمطية ليست محايدة، إنها مفعمة بالمشاعر الملتصقة بها، إنها حصن تقاليدنا، وخلف دفاعاتها يمكننا الشعور بأننا في أمان في الموقع الذي نشغله".

وفي الخلاصة يحيد إعلام هذا البلد عن دوره المفترض أن يلعبه كناشر للوعي ومعزز لشعور المواطنة العابر للطوائف والمذاهب، ومن دون هذا الدور لا يمكن لأي وسيلة إعلامية أن تدعي اليوم أنها تخوض حرباً على الفساد بينما هي تعتمد في المضمون خطاباً فئوياً وطائفياً لا يراعي الحد الأدنى من المعايير المهنية والأخلاقية.

استبدل الدكتاتور بالمستبد. بعد الثورة على النظام السابق الذي أشاع الرعب والترهيب، اعتقد الصحافيون أن الجو الجديد سيحرر مساحة شاسعة من حرية التعبير أمام ارتفاع عدد القنوات التلفزيونية والصحف المطبوعة، لكن واقع الحال يشهد أن الملاك استعانوا بمسؤولين للتحرير، بمهمة واضحة: الضغط على الصحافيين، وممارسة التمييز، والحجر على مقالاتهم.

”داخل كل مسؤول تحرير ديكتاتور كبير“

رانيا الروادي

انتهى عهد الديكتاتورية إذن، أو هكذا توهمنا على الأقل..

توهمنا أيضا أن تحرير وسائل الإعلام سيحرر الصحافيين من القيود التي فرضها النظام السابق بمنطق القوة والترهيب. وعلى الرغم من تحرير وسائل الإعلام المختلفة، وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص منذ سنوات وارتفاع عدد وسائل الإعلام، إلا أنها منحت صلاحية ممارسة السلطة الرقابية والنقدية، فتخلت بعض المؤسسات عن مهمتها الأساسية في نشر الوعي والإخبار، لتتحول إلى جهاز رصد يعيش حالة تأهب قصوى لاصطياد الهفوات، فيما تحوّلت أخرى إلى منابر تساند الأطراف السياسية المختلفة في محاولات لتوجيه الرّأي والتحكم فيه خدمة لمشاريع تؤبد الديكتاتورية ولا تفككها.

وسط هذا المناخ، يعاني الصحافي ظروف العبودية إن صح التعبير، ليصبح أداة يملكها مالك المؤسسة ورئيس التحرير أو من ينوب عنهم. وأثر ذلك سلبا على أدائنا كصحافيين لا سيما عندما لا نستطيع تجاوز الخطوط الحمراء أو مخالفة رأي مالك المؤسسة أو من يمثله داخل قاعة التحرير، ليتمثل دور الرقيب الذي يخنق حرية الصحافة، إلى درجة أني أصبحت مرغما على الخضوع، فيما أرى زملاء آخرين تعايشوا مع هذه البيئة من منطلق: تهمني لقمة العيش.

عشت مواقف كثيرة داخل قاعة التحرير قد تسعف في فهم عقلية رؤساء التحرير الذين يحجرون على مقالاتنا. بيئة العمل بالمؤسسة تتسم بعدم التوازن، فالاندفاع ونوبات الغضب التي تعتري الصحافيين في كل مرة يقول عنها رئيس التحرير بأنها تحدث في أكبر وأنجح غرف التحرير في العالم، ولا نعلم كيف عرف ذلك رغم أنه لم يكن يوما صحافيا، وإنما دخل مجال الصحافة والإعلام بمحض الصدفة، لصداقة تربطه بممول من ممولي المؤسسة.

"اربط الحمار في المكان الذي يريده صاحبه"

يومها بدأت في التحضير للنشرة الأولى القصيرة التي يجب أن تكون جاهزة للعرض خلال ساعتين ونصف، وبعد أن انتهيت من تجهيز المقترحات أخبرت رئيسي بذلك والذي بدوره أعلن عن اجتماع التحرير اليومي.

رئيس التحرير يجلس جانبا يحتسي القهوة بينما يقف كل الصحافيين جانبا للمشاركة في الاجتماع اليومي الاعتيادي. اقترحت أنا أولا خبرا مؤداه تفجير في بوابة نفذه مسلحون في منطقة ما في بلدي، وسرعان ما قاطعني قائلا: تجاوزي هذا الخبر لا يمكننا تناوله لأنه يشق الصف، وأن هذه الفترة حرجة! وفعلت ذلك لأن أغلب الصحافيين في الغرفة يرددون مثلا شعبيا "اربط الحمار في المكان الذي يريده صاحبه"

مرت الأخبار خبرا تلو الآخر واعتُمدت في نشرة البناء الأولى، والتي رتبت وفقا لما أقره رئيس التحرير، وعُرضت النشرة الأولى في موعدها كالعادة لكن رأسي كان يغلي، اتجهت لأخذ راحة لنصف ساعة. لجأت خلالها لموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك لأستنكر ما حدث لأن الأمر بالنسبة لي ليس عاديا ولم ينته في اجتماع التحرير الأول. هذه قناعة مهنية لا يمكن أن أحيد عنها مهما كان، كنت أريد التنفيس عن حالة الغضب التي تعتريني.

كتبت بعض الكلمات التي عبرت فيها عن حزني الشديد عن الدماء التي سالت وعن الضحايا دون الإشارة إلى أي جهة لأن المتهم لا يزال مجهولا، وشاركني في

هذا العديد من الأصدقاء عبر التعليقات.

لكن سلطة رئيس التحرير يبدو أنها تجاوزت كل الحدود، فبمجرد أن اطلع على ما كتبته هاتفني: "ما هذا؟ علام اتفقنا في اجتماع التحرير حول هذا الخبر؟"، كان ردي واضحا جدا: "هذه ليست مؤسسة وهذه ليست نشرة ولا غرفة أخبار، إنها صفحتي "الفيسبوكية" الشخصية التي تحمل اسمي ولقبي وأعبر خلالها عن رأيي"، ومثل من كان مستعدا للانقضاض: "لكنك تشيرين في هذه الصفحة إلى أنك تعملين بمؤسستنا والجميع يعرف ذلك".

سيف رئيس التحرير لم يسلط داخل الغرفة فقط، بل تجاوزها إلى أمورنا الشخصية. كان يدعي على الدوام أن مؤسستنا حرة وفاعلة وتساهم في كشف الحقائق قبل أن نكتشف أنها تابعة لجهة معينة تدافع عنها بشراسة.

أقبع منذ أعوام بين رقابة رؤساء التحرير والرقابة الذاتية التي نميتها، خاصة وأني أرى أمام عينيَّ مصير زملاء تعرضوا للخطف أو للقتل لأنهم قرروا أن يتجاوزوا الخطوط الحمراء.

الغريب أن الحدود والقيود داخل المؤسسة الإعلامية أصبحت أشد قسوة من التي تفرضها وزارة الإعلام نفسها. وهنا أتذكر أن رئيس تحرير سن ما سماه بمدونة السلوك المهني التي تبدو في ظاهرها بأنها في صالح الصحافي، لكنْ في جوهرها تمثل رقابة صارخة ضد الصحافيين، هذه المدونة شكلت آلية جديدة في يد رئيس التحرير كي يسوغ تسلطه وترهيبه للصحافيين.

السلطة التي فرضها مسؤولو التحرير وصلت إلى حد توظيف مقربين منهم، مهمتهم الوحيدة مراقبة الصحافيين والوشاية بهم، ونقل أحاديثهم إلى المدير ثم إلى المالك.

لا يكتفي رؤساء التحرير بهذا المقدار، بل يراقبون أيضا طريقة البحث والحق في الاتصال بمصادر المعلومات المختلفة، فيحاولون الاطلاع على المصادر التي

يعتمد عليها الصحفي ولا يحب الإفصاح عنها.

يستعمل رؤساء التحرير مقص الرقيب دائما، فينتعش الحذف والتعديل، وأكثر الوسائل نعومة هي تأجيل نشر أو بث المادة حتى ينتهي سياقها وراهنتيها.
كنت متوهما جدا أن الانتقال من مؤسسة إعلامية إلى أخرى قد يرفع هامش الحرية، لكن اكتشفت بعد زمن أنها تتشابه في كل شيء وأن مسؤولي التحرير رضعوا من ثدي واحد.

نفسية منهارة

أدت هاته الرقابة إلى التأثير على الإنتاج الصحافي، وإلى غياب بيئة العمل التي تشكل عصب الممارسة الصحافية.

عاشت الصحافة في بلدي سنوات طويلة تحت الوصاية العسكرية واعتقدنا في البداية أننا تحررنا منها، لكن سرعان ما اتضح أن الأمر بقي كما هو عليه ولم يتغير أي شيء.

وبين رقابة رئيس التحرير والرقابة الذاتية التي نلتزم بها بعد الاعتداءات والانتهاكات التي طالتنا وطالت صحافيين كثيرين في بلادنا، أصبحنا نتصرف وكأننا جواسيس، حيث ينبغي علينا أن نفشي مصادرنا إلى رئيس التحرير، رغم أنها تخالف أعراف المهنة وأخلاقياتها.

في إحدى اللحظات، قلت في نفسي إن الاشتغال في مؤسسة توجد خارج البلاد قد يوسع من هامش الحرية، لكن سلطة المسؤول التحريري بقيت كما هي ولم يتغير أي شيء، فرئيس التحرير يشغل منصب المدير التنفيذي، وهو عصا المدير "الغليظة" المسلطة على الصحافيين داخل غرفة الأخبار.

ومن مظاهر الحجر على الصحافيين، إهمال مقترحاتهم وآرائهم، رئيس التحرير

متعصب لرأيه وسلطوي، ووحده من يفهم في الصحافة ووحده من يمتلك رؤية نافذة للأحداث.

سمحت لي هذه النافذة التي منحني إياها الكتاب لأفصح عن قصة ما أزال أعاني من ويلاتها إلى الآن. فكثيرا ما نعتَني رئيس التحرير بأني متعصبة في رأيي ويُشبِّهني ببعض الأشخاص ممن يثيرون الجدل في الصراع السياسي الحاصل في بلدي، كانت تلك لحظة مؤلمة في مساري المهني.

إنه نوع صارخ من التنمر عانيت منه بصمت. فلا يمر خبر أو تقرير حتى يقوم بنسخه وإرساله عبر هاتفه لأشخاص لا أعرفهم لمراجعته، متهما إياي بأني أتحيز، وأني أتهم دولا بعينها تعتدي على أهلي وبلدي.

استمر الوضع على هذا النحو، إلى أن قررت مغادرة قاعة التحرير، بعدما ضج رأسي بتسلط المدير، لأبحث عن أفق صحافي جديد بعيد عن السياسة.

في غرفة التحرير، قد يحتاج الصحافي إلى أشياء بسيطة ترفع من مردوده المهني كالثناء على العمل ومناقشة مواده باحترام، والحال أني دخلت إلى المهنة متحمسا، واليوم وقد عركتني التجارب أحس أني أفقد الرغبة في ممارسة الصحافة.

ثمة مظهر آخر لتعسف مسؤولي التحرير، أراه ضروريا، ويتعلق الأمر بترقية صحافيين وصحافيات ليس بمعيار الكفاءة بقدر ما يطغى معيار التقرب والتزلف إلى المدير، وهذا ما يتسبب في حالة "إفلاس مهني حقيقي" والإحساس بالإهانة، خاصة وأن الولوج إلى المهنة صار سهلا جدا في الآونة الأخيرة.

وحينما يستقيل الصحافيون بسبب ضغوط مسؤولي التحرير، لا تبحث المؤسسات عن الحقيقة وراء ذلك، بل تفسرها بأن هؤلاء الصحافيين لا تتوفر لديهم الكفاءة ولا يقدرون على مسايرة إيقاع العمل، وقد سمعت مرة مسؤولا للتحرير يقول: "ارتحنا منهم فهم لا يحبون العمل ولا يحبون الانضباط ولا يصلحون للعمل".

في بيئة التحرير التي نشتغل فيها منذ إنهاء فترة طويلة من الاستبداد، يمكن أن ينتابك الحنين إلى تلك الفترة، لأن الأمور على الأقل كانت واضحة جدا، الديكتاتور ديكتاتور، لكن اليوم يريدون تغليفه بمساحيق كثيرة، فبدل أن تذهب إلى السجن ويحجر رأيك بشكل صارخ، تسجن في غرفة تحرير صغيرة دون امتلاك حرية الانتقاد ولا الاقتراح ولا تقديم رؤيتك للأحداث وزاوية معالجتك، الوضع حقا يبعث على الكثير من المأساة، وليس كما يريد أن يصوره البعض بأنه يشجع على ممارسة الحرية.

خضنا معركة طويلة جدا من أجل إنهاء عقود من الديكتاتورية في هذا البلد، وقد فقدنا في سبيل ذلك الكثير من الأهل والأصدقاء، وأهدرنا الكثير من الطاقة، رزحنا تحت نير حكم مستبد لم يسمح سوى بوسيلة إعلام واحدة تمجد إنجازاته الوهمية، وتطبل له كل صباح ومساء، كان الحقل الصحافي لا يسمح بصوت واحد مزعج، وعاشت حرية الصحافة أسوأ أيامها، وعندما سقط النظام قلنا: هذه فرصتنا لنبني إعلاما مستقلا ومنحازا للفئات المسحوقة وللشعب، والذي جرى في الحقيقة أن ديكتاتوريات صغيرة نمت بين أرجاء الوطن، وظفت مسؤولين للتحرير في مسؤوليات صحافية كبيرة، وصاروا مع الوقت أكثر بؤسا من الساسة أنفسهم، وقد وصل البؤس إلى حد الاجتهاد في تطبيق التعليمات وتثبيط الصحافيين والإجهاز الكامل على حريتهم.

”لا يمكن أن تخرج بطلا في مواجهة وزير“، هكذا خاطب المحامي موكله الصحافي رغم قوة حجته ودلائله، في هذا القطر لا يسأل الصحافيون: بماذا سيحكم القاضي؟ بل بماذا ستطالب النيابة العامة التي تستحوذ على سلطة التأويل؟ تحول قانون الصحافة إلى مجرد تراث، بينما النائب العام ينتظر الصحافيين المزعجين عند أول منعطف، مشهرا فصول القانون الجنائي.

النيابة العامة التي لا تحب قانون الصحافة

نائل الصاغي

في الرابع عشر من شهر أبريل من العام 2014، دلف شرطيان إلى مقر الصحيفة حيث كنت أعمل، وسلما استدعاء يتضمن اسمي، وطلبا مني الحضور بشكل مستعجل إلى مقر الشرطة، ثم غادرا. كانت ورقة الاستدعاء ملفتة للانتباه، فقد كان عنوان قسم مكافحة غسيل الأموال بارزا، وبالنسبة إلى صحافي غير معتاد على مقار الشرطة، فقد كان عنوان الجهة المصدرة للاستدعاء مربكا. في تلك الفترة كان وزير قمت بنشر تحقيق حول سيرته الذاتية، توعد بملاحقتي في المحكمة.

في اليوم الموالي، ذهبت إلى مقر الشرطة. وبالفعل قام ثلاثة ضباط من قسم جرائم الأموال باستجوابي حول قضية ذلك الوزير نفسه. لقد أحسست بأن السلطات أهدرت مجهود ثلاثة ضباط متخصصين في جرائم الأموال، على استجواب صحافي يمتد لخمس ساعات بخصوص استخدام عبارات من الأدب.

بعد أربعة أشهر، قررت محكمة من الدرجة الأولى أن تدينني بغرامة قدرها ألف دولار. القاضي المكلف في قسم الصحافة بالمحكمة رأى أن القضية التي توبِعتُ بسببها ثانوية بالمقارنة مع النتائج الرئيسية للتحقيق، وبدلا من أن يلاحقني الوزير على موضوع تحريف بيانات سيرته الدراسية، عمل على التركيز على عبارة تربط بين ترقيه الوظيفي والمركز السياسي لفرد من عائلته.

لاحقا، سيتخلى الوزير عن ملاحقتي في الدرجة الثانية. وبعدها بقليل سيُقال من منصبه بسبب قضية سوء إدارة. لقد كانت فكرتي الأصلية في التحقيق هي أن الوزير يسيء إدارة منصبه، لأنه غير مؤهل لفعل ذلك وفقا للبيانات الصحيحة لسيرته الذاتية.

كشفت لي هذه القضية القدر الهائل من التعقيد في محاولات الاستقصاء من وراء المسؤولين السياسيين الكبار في البلاد. كان دفاعي بالمحكمة يخبرني باستمرار بأنني لن أكسب القضية، وكان يقول: "لا تستطيع المحكمة أن تصنع منك بطلا "، لا يمكن لوزير أن يخسر في مواجهة صحافي داخل محكمة". لكن، ليس ذلك ما كان مثيرا للرهبة. إن قانون الصحافة والنشر في البلاد نفسه يسمح للوزراء بأن يجعلوا من الإجراءات القضائية في ملاحقة الصحافيين أمرا مفزعا، فإذا كان للمتضررين العاديين من الأعمال الصحفية التي تنشر أن يودعوا شكاية مباشرة لدى المحكمة، فإن الوزراء كما غيرهم من المسؤولين الكبار للدولة، يمنحهم القانون ذلك الاستثناء بأن يجري استجواب الصحافيين الذين يتهمونهم في مقار الشرطة أولا.

على كل حال، فقد كنت ذا حظ جيد لأن الأمر لم يتعدّ غرامة الألف دولار. وصلنا لدرجة نحس بسعادة غامرة إذا كانت الأحكام تقتصر على المال فقط، لكن زملاء آخرين لم يكونوا محظوظين البتة مع النيابة العامة التي أصبحت متخصصة في تأويل فصول القانون وتمطيطها حسب ما يخدم مزاج الدولة، ومزاج الدولة دفع بالنيابة العامة إلى انتظار ثلاثة زملاء في المنعطف الأول ربما تصفية لحسابات قديمة معهم.

في العام الفائت فحسب، بث ثلاثة صحافيين مواد حول مضمون خطاب ألقاه رئيس الجهاز التنفيذي في لجنة تحقيق شكلها البرلمان، وبالرغم من أن الأجزاء التي نشرت من الخطاب لم تكن تُشكل أي مساس أو ضرر بسير عمل لجنة التحقيق، أو بالطريقة التي تجمع بها المعلومات، إلا أن رئيسها قرر أن يلاحق كل الصحافيين الذين نشروا أجزاء من خطاب رئيس الحكومة، وسلم طلبا على عجل وأحيل على الفور إلى النيابة العامة، التي يبدو أنها تحب مثل هاته الملفات التي يحضر فيها التكييف بشكل طاغ. ولسوف يجري استدعاء الصحافيين الثلاثة، ثم رئيس تحرير موقع إلكتروني كان قد عمد إلى إعادة بث أجزاء من خطاب رئيس الحكومة، وأسند التحقيق في القضية إلى الشرطة الوطنية، وهي جهاز عادة ما

يكلف بقضايا الإرهاب وعصابات المخدرات، ولديه صلاحية للعمل على كافة تراب البلاد.

بعد تنفيذ مساطر التحقيق كلها، أجريت محاكمة سريعة للصحافيين، وأدينوا كافة بالحبس مع غرامة محترمة بسبب تكييف النيابة العامة التي قالت في مداخلة تاريخية إن "النشر في القانون الجنائي ليس هو النشر في قانون الصحافة" أمام ذهول الجميع. كان الدرس المستفاد من هذه القضية هو كالتالي: إن الصحافي حتى وهو ينشر أخبارا صحيحة، فهو معرض للإدانة. يذكرني ذلك بقصة روبرت نوفاك، كاتب العمود في صحيفة "واشنطن بوست"، عندما كشف في مقالة عنوانها "مهمة إلى النيجر" يوم 14 يوليوز 2003 هوية عميل سري موظف في جهاز الاستخبارات الأمريكية.

هذه جريمة عصية على التسامح في قانون الولايات المتحدة، لكن المدعي الخاص الذي عينته وزارة العدل للتحقيق في هذه القضية، ولاحقا هيئة المحلفين الكبرى التي عقدت أعمالها للنظر في الدعوى، لم تمس الصحفي بأي سوء. لقد اكتفي بالاستماع إليه كشاهد، وهو ظل وفقا لما ذكره في كتابه "أمير الظلام" - وهو عبارة عن مذكرات شخصية - يتمسك بحقه في ألا يفصح عن مصادره، يمكننا بسهولة تخيل ما كان سيحدث لنوفاك لو كان يعمل في هذه البلاد، ولم نتخيل؟ لدينا مثال آخر من البلاد حيث أعمل: صحافي نشر معلومات في 2012 بخصوص محاولة تنظيم إرهابي إرسال مقاتلين إلى بلاده، وتبين أن مصدر هذه المعلومات كان ضابطا في الجيش سمحت له رتبته بالاطلاع على وثيقة للاستخبارات حول الموضوع، وفي اليوم الموالي جرى القبض على الصحافي ومدير نشر الصحيفة، ثم الضابط العسكري أيضا، قضى الصحافي عاما في السجن مدانا بتهمة الإضرار بالأمن القومي.

راقب نفسك أولا

تدفع هذه القصص إلى مزيد من الاحتياطات دون شك. في 2011 وجدت نفسي في المحكمة بسبب وصف جماعة من الأفراد كانوا يرمون الحجارة على المتظاهرين

المطالبين بالتغيير إبان الربيع العربي بأنهم "بلطجية". كنت أملك صورا وأشرطة فيديو تتضمن المعنيين كافة، لكن وبمجرد ما وضع بعض هؤلاء شكاية ضدي اكتفى القاضي المكلف دون أن ينظر إلى أدلتي بأن طلب مني أن أبحث عن مصالحة مع الشاكين. وفي تلك الظروف كان القاضي متسامحا، وقد قبلت بالشروط لأني أحسست باني سأخسر الدعوى في نهاية المطاف، ونشر محرر الصحيفة اعتذارا وطويت القضية، اللهم الصلح ولا التكييف، فقانون الصحافة والنشر الذي تختال البلاد بأنه خال من العقوبات السالبة للحرية لا يستعمل إطلاقا، بل يحتمون بالقانون الجنائي لتصفية الصحافيين المزعجين أو تنبيههم حسبما يقتضي المقام.

ماذا يمكنك أن تفعل إذن وأنت تشعر بأن أي شخص يمكن أن يربح أمامك في المحكمة بغض النظر عما تمتلكه من أدلة؟ وفي الواقع فقد قررت أن أتخلى عن استخدام كلمة "بلطجية" في كافة التغطيات الموالية، حتى وإن كانت قد شهدت عنفا كبيرا من لدن أولئك الذين يستحقون بالفعل وصف "بلطجية". لكني كنت على وعي بأن أولئك لا يتحركون من تلقاء أنفسهم، ومن دون شك، وإن كانوا لا يملكون حماية مطلقة، إلا أن بإمكانهم أن يحولوا حياتك إلى جحيم. والحقيقة أنهم فعلوا ذلك قبل أن يباشروا الدعوى ضدي، فقد جرى حشد حوالي ثلاثين شخصا في الباب الرئيسي لمقر الصحيفة حيث أعمل، وأحرقوا نسخا من الصحيفة وهم يتوعدون بالعقاب.

وليست كلمة "بلطجية" هي الوحيدة التي قررت التخلي عنها بالتدريج. شعرت من خلال تجربتي كما من التجارب المريرة لزملائي بأن نشر المعلومات الصحيحة لن ينجي أحدا من العقوبة. ولذلك كان علي أن أتريث أكثر، وأن أنتقي العبارات بشكل يجعلني أخمن أسئلة القاضي إن استفسرني في استجوابه عن ما تعنيه تلك العبارة أو الأخرى.

كان لدي زميل يعمل في صحيفة أخرى، نشر تحقيقا عن رئيس هيئة المطارات، وتضمن معلومات حول تورطه في فساد شمل صفقات توريد، وتوظيفات للأقارب، بالطبع لم يبعث مدير هيئة المطارات بأي تكذيب، بل ذهب رأسا إلى المحكمة وكسب الدعوى، وأدين الصحافي بعام حبسا مع وقف التنفيذ وخمسين ألف دولار

كتعويضات. في العام الموالي قبضت الشرطة على مدير المؤسسة الرسمية، وأدين لاحقا بخمس سنوات سجنا بسبب تهم تتعلق بالفساد.

كان زميلي يقرأ صك الاتهام الموجه إلى ذلك المدير، ويقارن مضامينه بما نشره هو. كان كل شيء متطابقا. ما يزال زميلي يعاني حتى الآن من تبعات الحكم ضده، وكل مرة ذهب إلى محكمة أو جرى تحقق من هويته في حاجز شرطة يُضيَّق عليه الخناق بدعوى عدم تسديد الغرامة. زميلي لم يعد يكتب أي تحقيقات، وهو منذ ذلك الحين مكتف بتوضيب البيانات الصادرة عن المؤسسات الرسمية، يقول: "من الأفضل ألا تكون ضحية العبث".

يشبه في ذلك زميلا آخر نشر موضوعا هذا العام حول تهيؤ الجيش للقيام بمناورات حربية على الحدود. كانت مضامين الموضوع بسيطة. لكنه نشر تفاصيل إضافية عن طبيعة الأسلحة التي ستستخدم في تلك المناورات. لاحقا، تلقى تقريعا من مديره، ونشر توضيحا يطلب الصفح من الجيش على طريقة معالجة حركته، منذ ذلك الحادث لم يعد زميلي مهتما بأخبار الجيش، خاصة وأنه إذا لم يفعل ذلك سينتظره تكييف النيابة عند أول منعطف.

ولأن بعض التجارب ملهمة، فقد أصبحت الأحكام الصادرة ضد الصحافيين باستمرار بمثابة إنذار مسبق عما سوف يحصل. كان مدير الصحيفة يحذرنا بشكل دائم من التورط في قضية، كان يقول: "لقد تعبت من الحضور لجلسات المحكمة". في مرة أدين هو نفسه بالحبس وبدفع تعويضات قدرها حوالي 120 ألف دولار لمسؤولين حكوميين، لأنه لمح إلى أن وزيرا قام بإدراج بند في قانون الموازنة العامة دون أن يكون رئيسه، أي رئيس الحكومة، على علم بذلك. قبلها أدين بالحبس، وبدفع تعويضات لصالح قاض بعدما نشر خبرا حوله يتعلق بتورطه في ارتكاب حادث سير وهو في حالة تخدير. كانت الدعاوى تنهال عليه من كل جانب، وكان يخصص يوما بالكامل للوقوف أمام قاض للنظر في القضايا التي تواجهه، وكل مرة كان يخرج خاسرا.

كانت الصحيفة تخسر المال أيضا، وهي تحاول أن تكسب مصداقية لدى الرأي

العـام، علــى هـذا النحـو قـررت شـركات كبيـرة أن تقطـع تدفـق الإعـلان، وطلـب مسـؤولون حكوميـون مـن قطاعـات يديرونـهـا أن يتوقفـوا عـن منح الإعلانـات للصحيفة. ومـع ذلـك كنـا مراوغيـن. لقـد كنـا ملزميـن بالمحافظـة علـى خطـوط التمويـل المتبقيـة، أي المعلنيـن الذيـن مـا زالـوا مسـتمرين فـي منـح الصحيفـة بعـض الإعلانـات. ولسـوف يكـون ذلـك سـببا لإيقـاف أي محاولـة للنبـش فـي بيانـات بعـض البنـوك أو الشـركات، وحتـى بعـض القطاعـات الحكوميـة. كان رئيـس التحريـر عـادة مـا ينـادي علـي، كمـا يفعـل مـع زمـلاء آخريـن، وبـكل هـدوء يطلـب منـا تغييـر بعـض مقترحـات العمـل، "هـؤلاء أصدقـاء للمديـر"، ثـم يضيـف جملـة صـارت لازمـة نحفظهـا عـن ظهـر قلـب "احـذروا النيابـة العامـة".

وهـذه أعمـال روتينيـة يتقنهـا المحـررون الكبـار، ويطلـب مـن الصحافييـن الانصيـاع إليهـا. فـي عـام 2013 طلـب منـي مديـر فـي صحيفـة كنـت أعمـل بهـا تنفيـذ تحقيـق بخصـوص اسـتغلال مناجـم وأنـا فـي عيـن المـكان، بعدمـا قطعـت حوالـي سـتمائة كيلومتـر مـن الطريـق، سيتصل بـي صاحـب تلـك المناجـم ولديـه رسـالة واحـدة: "عـد أدراجـك وسـتحصل علـى منـزل"، ومجـاراة منـي لـه أخبرتـه بـأن القـرار ليـس فـي يـدي، وإنمـا فـي يـد مديـري، أجابنـي قائـلا: "المديـر فـي جيبـي، لا تقلـق"، بعـد عودتـي أنكـر مديـري أن يكـون قـد تحـدث إلـى صاحـب تلـك المناجـم. لكـن وبمجـرد مـا سلمت إليـه التحقيـق حتـى قـام عمليـا بإعـادة كتابتـه، وتخلـص مـن الكثيـر مـن مضامينـه فـي غفلـة منـي، ثـم نشـره، وكـي أكـون صريحـا فقـد قـررت ألا أحتـج، مكتفيـا ببعـض عبـارات التبـرم. قـررت ألا أقـوم بـأي تحقيـق مسـتقبلا، وبشـكل مـا حصلـت علـى ترقيـة فـي الشـهر الموالـي.

لكـن، وبالرغـم مـن كل القيـود، مـا زالـت الصحيفـة حيـث أعمـل الآن أكثـر ليونـة بالمقارنـة مـع منافسـيها. ومـع ذلـك فـإن تلقيـك الصدمـة لاحقـا أسـوأ مـن منعـك مـن تحريـر موضـوع مسـبقا. كان مديـر النشـر يَرهَـب جهـاز الشـرطة بشـكل واضـح. فـي إحـدى المـرات حـررت موضوعـا حـول كلفـة تغييـر زي للشـرطة، ونقلـت تصريحـا لضابـط شـرطة متقاعـد باسـمه قـارَنَ بيـن الـزي الجديـد ومـا سـبقه، كمـا تحـدث عـن سـعر كلفـة الـزي، وهـي معلومـات لـم يقدمهـا جهـاز الشـرطة فـي البيـان الرسـمي الـذي بثـه علـى وسـائل الإعـلام. فـي اليـوم الموالـي بعـث جهـاز الشـرطة ببيـان توضيحـي،

وتلقيت تقريعا من المدير بسبب ذلك، كان يقول لي: "لا نريد مشاكل مع الشرطة إنهم يمتلكون جهاز النيابة العامة". كانت ردة فعله مماثلة عندما يتعلق الأمر بهيئة إدارة السجون. مرة كتبت حول خطة للإفراج عن سجناء عقب إجراء محادثات بينهم وبين السلطات. في اليوم الموالي أرسلت هيئة السجون بيانا يرفض تسمية العملية بالمصالحة. تلقيت تقريعا من المدير أيضا، بعد شهرين أفرجت السلطات عن المعتقلين الذين ذكرتُ في مادتي، وأعلنت نجاح الشطر الأول من المصالحة، لم يهتم المدير بي بتاتا.

لقد كنت مجبرا على أن أكون متفهما للقيود المجبرة صحيفتي أن تنقاد إليها، لكني كنت مقتنعا بأن وضعي لبعض الحدود على نفسي سيكون مُيسرا لحفاظي على وظيفتي، وأيضا وسيلة فعالة لتجنب الوصول إلى المحكمة، خصوصا وأن النهاية تكون معروفة سلفا، كما ستكون وحيدا.

في إحدى المرات طلب مني مدير الصحيفة التحقق بخصوص وجود نواب فاسدين في فريق حزب من اليسار، عندما أنهيت تحقيقي وصلت إلى نتيجة مدوية: جميع نواب ذلك الفريق مشكوك في سلامة بياناتهم السياسية، بعد يومين من نشر ذلك الموضوع تلقيت اتصالا من رئيس ذلك الحزب ليخبرني بما يلي: "لقد أتى إلي مديرك لغرض يهمه، وعندما شكوت له الموضوع، قال لي بأنه ليست لديه مشكلة في نقضه بواسطة بيان أو تكذيب، لكني رفضت فعل ذلك.. انتبه جيدا".
طيلة اثني عشر عاما، شكلت الرقابة هاجسا يحلق فوقي باستمرار، لقد صقلت هذه التجارب صحافيا آخر غير ما كنت أنوي أن أكون عليه.

رغم أني لم أترك معنوياتي تذوي تحت ثقل ضربات الرقابة، إلا أني أصبحت أكثر مرونة، وكلمة مرونة قد تكون تعبيرا مثيرا للارتياح أكثر من القول بأني أصبحت أكثر خوفا. وعلى الأقل منذ ست سنوات، أصبت بإحباط هائل، فقد كنت أجد نفسي وسط فكي كماشة، حيث كل مرة تحاول مراوغة السلطات تجد نفسك محاصرا برؤسائك في العمل، وهؤلاء على وجه الخصوص يعملون على تنفيذ الرقابة دون أي شعور بالقلق، ونادرا ما يميلون إلى تبرير أفعالهم.

كان الهاجس الوحيد هو ألا أتحول إلى ضحية ينكرها الجميع. تركت على الرف كافة مشاريعي التي طالما خططت لجعلها استقصاء صحفيا، وكي نكون صريحين فإني لم أشعر بالكثير من تأنيب الضمير. إن عجزي ليس حالة منفردة، وإنما هو على ما يبدو طلب بنيوي في الإعلام، ولسوف أرى من حولي كيف تتحول الصحافة بشكل سريع نحو شيء كنا حتى وقت قريب ننظر إليه بازدراء، كان علي أن أختار: إما أن أنحني لهذه العاصفة، وإما أن أتحمل مسؤوليتي في مغامرة غير محسوبة العواقب. لدي زملاء شعروا بأن المقاومة ممكنة، إنهم الآن عاطلون عن العمل، والدعاوى ما زالت تلاحقهم. لم أكن أريد لنفسي هذا المصير أيضا، لقد تمسكت بأمل صغير، في أن يأتي يوم تتغير فيه هذه البنية كليا.. ربما سيتعين علي أن أنتظر طويلا، وحتى ذلك الحين ما زلت أعمل مطأطئ الرأس، لكنني أكتفي خصوصا هذه الأيام بالحديث عن نصائح فيروس كورونا، وحدها هذه الأيام غير قابلة للتأويل من أي جهة.

في التضييق على الصحافيين الذين ينبشون في سير وثروات السياسيين المتناحرين لا تنفع المقارنات. لجان تحقيق وقطع أرزاق ومصادرة جوازات السفر، تنعش الرقابة الذاتية لدى الصحافيين. إما أن تنتمي لطائفة وتدافع عنها بعماء، وإما أن يقذف بك إلى السجن أو في أتون صراع لا ينتهي مع السلطة.

"الإخوة الأعداء" الذين يريدون إسكات الرواية الأخرى

أنس السباعي

إذا كنت صحافيًا مقيمًا في هذا البلد، يعني أنك تعيش في بقعة صغيرة من العالم تجتمع فيها التناقضات، وتتزايد فيها المخاطر، وبات مطلوبًا منك أن تقفز بين حبال النار كي تتمكن من الاستمرار في عملك وتوصل رسالتك الصحفية بأقل الخسائر المحتملة.

ما بين عدو يقف معيقا بارزا لعمل الصحافيين والمُصادِر لحريات الإعلام، والتجاذب الحاد بين أقطاب السياسة المتفرقة، وانعكاس التشتت الداخلي على المشهد الإعلامي المتشرذم، وبين مجتمع تحكمه عادات وتقاليد ترفض أن ترفع صوتك في بعض القضايا "الحساسة"، يجب أن تسير بحذر في حقل ألغام قابل للانفجار في كل لحظة.

هنا نكتب عن "حبال النار" التي يجب على الصحافي المقيم فوق هذه الأرض أن يتفاداها، ويتنقل بينها كلاعب "سيرك" يكلفه خطأ واحد الكثير إن لم يكن يقظًا.

لا تفاوض مع الموت

عندما نوثق للخطوط الحمراء تبرز هذه المنطقة وحيدة بين الدول التي تصنع رسالتها الإعلامية تحت" النيران" لتكون رسالة الصحافي نابعة من حسه الوطني،

ووجوده في بقعة خطرة يعني أنه مطارد من جيش يحاول أن يسكت الرواية الأخرى، لشعب يرزح تحت مخالبه.

ثمة أسئلة تدور في ذهن الصحافي وهو يعد مادته الإعلامية، ربما من السهل طرحها، لكن من الصعب جدًا الإجابة عنها في كل عمل، لأنها باختصار يمكن أن تفقد صاحبها حياته، ويصبح في خبر كان.

هل تتناقض الموضوعية مع رسالتي الوطنية؟ هل ما أقدمه من معلومات يمكن أن يستغلها "العدو" لصالحه؟ هل من الممكن أن يتسلل إليّ ضابط مخابرات متخذًا من عملي الصحافي مدخلًا للحصول على معلومة ما ويوقعني في شباكه؟

هل ما أكتبه ويزعج الجيش يمكن أن يكون دافعا له لوضعي على قائمته السوداء، ويمنعني من السفر عبر حاجز يسيطر عليه؟ هل يمكن أن أدفع حياتي ثمنًا لوجودي في ميدان الحروب والاشتباك؟

التساؤلات السابقة هي نتاج تجارب حقيقية حدثت لصحافيين منهم من فقد حياته خلال تغطيته الإعلامية، وآخرون يقبعون خلف القضبان، وجزء منهم أصيب بإعاقة في جسده، والبعض وقع في شباك العمالة، وكل ذلك ضريبة الحضور في ميدان محفوف بالمخاطر.

ولعل لغة الأرقام تكشف جزءًا من حقل الألغام الذي يعمل فيه الصحافي في هذه البقعة، فقد سجل العام 2019 وحده تصاعدًا ملحوظا للاعتداء على الحريات الصحافية، دفع عدد من الصحافيين حياتهم، وآخرون فقدوا أعينهم، وعدد إضافي يقبع خلف القضبان، بينما ينتظر آخرون عودة السماح لهم بالسفر بعدما أدرجوا على قائمة الحظر.

إعلام الحزب

المقدمة الماضية كانت ضرورية لفهم سياق يزداد قسوة ضد الصحافيين أمام مشهد

موسوم بالتشرذم السياسي، حيث يطغى الإعلام الحزبي على الوسائل الإعلامية، التي تتيح فرص العمل الكبرى مقارنة بالمواقع والوكالات العربية والدولية.

كانت المقدمة ضرورية أيضا، لأن الخطوط الحمراء والرقابة الذاتية تنتعش أكثر ضمن هذا السياق وتصير أكثر وطأة حينما يتعلق الأمر بالقضايا الداخلية.

تلك المعضلة تربط اسم الصحافي وأفكاره بالحزب الذي يمول تلك الوسيلة، ومطلوب منه أن يوجه رسالته بما يتناغم مع "المالك السياسي"، وبالتالي يكون جزءا من حالة الاستقطاب الحاد في بلدنا.

ربما المشهد السابق هو العامل الأصعب الذي أفقد الصحافة هنا جزءا كبيرا من مهنيتها، ووجه رسائلها لتكون ناقلة للرأي ولا توفر مساحة للرأي الآخر.

ليس هذا فحسب، وإنما يفقدك العمل في وسائل إعلامية حزبية فرصة الانضمام لأماكن أخرى على اعتبار أنك بت "مدموغا سياسيا" وعملك صار حجة ضدك لا عليك.

حالة واحدة تشرح التعقيدات التي تعيق عمل الصحافيين: تلقى أحد الصحافيين اتصالا من وسيلة إعلام عربية عرضت عليه أن يعمل مراسلا لها في الدولة التي يقطنها، واتفقوا على تفاصيل العمل ومقابله المالي، لكن حدثت المفاجأة بعد يومين فقط، حينما أبلغته إدارة تلك الوسيلة اعتذارها عن استكمال مساطر الحصول على عقد عمل، مرجعة السبب لعمله السابق بوكالة إعلامية تتبع حزبا سياسيا لا تتناغم أفكاره وتوجهاته مع الدولة العربية التي تمول وسيلة الإعلام".

في "غرف الأخبار" ينتظر الصحافي العامل في تلك المؤسسات كل يوم تقريبا ضوابط العمل وهي عبارة عن توجهات سياسية للأحزاب تريد تسليط الضوء عليها إعلاميا وتركيز نشرها، وغالبا تكون موجهة لضرب الخصوم السياسيين، وهنا نسرد مثالا واحدا لتقريب الواقع.

في الفترة الأخيرة شنت وسائل الإعلام التابعة للحزب الذي يحكم حملة على الحزب

المعـارض لهـا، واتهمتـه بشـراء مواقـف سياسـية مقابـل أمـوال وتسـهيلات، وكذلـك هاجمـت بشـكل مكثـف علاقـات الحـزب الخارجيـة، ومواقفـه مـن القضايـا الإقليميـة.

بالمقابـل، هاجمـت وسـائل المعارضـة رأس الهـرم القائـم علـى الدولـة، وضخـت مـواد إعلاميـة تطعـن فـي شـرعيته ومواقفه السياسـية، وخضوعه لإمـلاءات خارجيـة وإقليمية بـدلا مـن الاسـتجابة لمطالـب الأحـزاب السياسـية، والالتفـاف علـى خيـار الشـعب.

حالـة الاسـتقطاب السياسـي الواسـع تأخـذ الصحافـي فـي سـجال بعيـدا عـن قضايـا مهمـة ينبغـي التركيـز عليهـا. وربمـا تجعلـه يغفـل عـن القضايـا اليوميـة الحياتيـة، والاجتماعيـة والسياسـية، ويذهـب فـي جهـة مخالفـة لصـوت المواطـن، مـع أنهـا البوصلـة الأساسـية لعمـل الصحافييـن هنـا.

مـن ينتمـي لوسـائل الإعـلام هاتـه عليـه أن يسـخر حسـاباته الشـخصية عبـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي لنشـر مـا ينسـجم مـع أفـكار ذلـك الحـزب وألا يغرد خـارج النص، لأنـه إن تكـرر فعـل ذلـك فسـوف يصبـح "خـارج السـرب".

عـدد مـن الحـالات تـم تسـجيلها لصحافييـن وصحفيـات، تعرضـوا لمراجعـات إدارة مؤسسـاتهم الإعلاميـة وبعضهـم خضعـوا للجـان تحقيـق بسـبب كتابتهـم عبـر منصاتهـم الشـخصية، وتعبيرهـم عـن رأي يخالـف سياسـة الوسـيلة التـي يعملـون بهـا، وطلـب منهـم حـذف منشـوراتهم، وعـدم التطـرق لتلـك القضايـا لاحقـا، وإلا...!

أفـكار كثيـرة تـدور فـي ذهـن الصحافـي الـذي يحـاول أن ينقـل صـورة الواقـع، ويدفـع تجـاه التغييـر للأفضـل والمسـاعدة علـى تجـاوز القصـور واسـتدراك الخلـل بصفتـه سـلطة رابعـة ناقلـة لصـوت المواطـن، لكـن حبـال النـار التـي نسـردها تزيـد من حجـم المسـؤولية المحفوفة بالمخاطـر، وتضـع الصحافييـن خاصـة الاسـتقصائيين منهم فـي دائـرة العمل لأجنـدة ممولة.

الخطـوط الحمـراء كثيـرة، فـلا يمكـن أن تطـرق أي موضـوع يتعلـق بعمـل الأحـزاب الداعمـة وانتقـاد بعـض أخطائهـا، ولا يسـمح بالحديـث عـن الإشـكاليات التـي تسـببها أحيانـا خـلال حراكهـا علـى الأرض والاسـتقواء بهـا بالشـجارات العائليـة مثـلا، لأنـك

بذلك تكشف ظهرها لخصومها وعدوها، وتجعلها محل حديث الشارع، الذي من الممكن أن يمس "قدسيتها".

في تلك الأرض صغيرة المساحة، لا يمكن أن تتغلغل بالحديث عن القضايا اللا أخلاقية وارتفاع منسوبها لأنك تنتمي إلى مجتمع محافظ ومترابط. إذا فعلت ذلك ستكتشف وجها آخر غير معهود عنها، ولن تتمكن من الحديث عن إهدار أموال الأيتام واستغلال أوضاعهم ربما من ذوي قربى منهم، لأنك تسيء لسمعة من ضحى من أجل الوطن.

ويصعب أن تتحدث عن فساد السلطة الحاكمة، لأن القرار بقانون الجرائم الإلكترونية الذي أقرته الدولة، جاهز لوضعك في السجن لما يحمله من مصطلحات وتأويلات فضفاضة تمنح الحق في التأويل للقاضي، والتأويل في هذا البلد يقود للسجن يقينا أو للتضييق في أدنى الحالات.

وفي تطبيق مباشر للقانون أقدمت الأجهزة الأمنية على اعتقال صحافيين بتهمة تسريب معلومات حساسة "لجهات معادية"، دون أن توضح من هي الجهات المعادية أو طبيعة المعلومات التي تم تسريبها، هكذا يصبح المستحوذ على التأويل هو من يقرر ماذا تعني بالضبط.

ولأن جزءا كبيرا من الموظفين الصحافيين يتلقون رواتبهم مباشرة من السلطة الحاكمة، فلا يمكنهم الخروج عما يريده "الملك" خوفا من قطع الراتب، وقد شهدت تلك المنطقة عشرات الحالات المرتبطة بهذا السبب، وتشير التقارير الدولية إلى هذه الظاهرة التي تفشت بشكل كبير.

بلا أسماء

التجاذب السياسي الذي وصل إلى مرحلة متقدمة من الصراع الإعلامي، وسخرت له الأحزاب جميع إمكاناتها الإعلامية ووسائلها المرئية والمسموعة والمقروءة

والإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، دفع عددا كبيرا من الصحافيين أن يكتبوا خارج قناعاتهم، مستهدفين الخصوم السياسيين بناء على التعليمات التي ترد لغرف الأخبار مباشرة من المالك السياسي.

ولتفادي الخوض في التراشق الإعلامي، ووقوع الصحافيين في الفخ السياسي، يفضل عدد منهم الكتابة باسم مستعار خشية من الملاحقة أو تعرضهم للتضييق. وفي المتابعة المعمقة للأسماء المستعارة تظهر القضايا التي يفضل الصحافيون أن ينأوا بأسمائهم الحقيقية عنها سيما تلك التي تتعلق بالتحقيقات الاستقصائية التي تسلط الضوء على فساد النظام الحكومي والقائمين عليه، وسوء الخدمات المقدمة للمواطنين ومن يقف خلفها.

في هذه المنطقة زاد الاهتمام خلال السنوات الخمس الأخيرة بالتحقيقات الاستقصائية، وحظيت باهتمام الرأي العام بعدما مست ما يعرف بـ "الخطوط الحمراء" التي يحظر الاقتراب منها، وفرضت التغيير في بعض القضايا، واضطرت المنظومة السياسية إلى فتح تحقيقات داخلية تماشيا مع نتيجة الاستقصاء، وكسبا للرأي العام. الغريب في الأمر أن الجهات الأمنية والرسمية لاحقت الصحافيين الاستقصائيين، ورفعت عليهم قضايا بتهمة التشهير والمساس بسمعة أشخاص، ولا يزال بعضها ينظر حاليا في المحاكم.

وفي الوقت ذاته يدور حراك خفي تقوده تلك الأجهزة للبحث والتنقيب عن الدوافع التي تقف خلف دعم الصحافة الاستقصائية، وباتوا يروجون بأنها "ممولة من أجندة خارجية"، في محاولة لترهيب المقدمين على البحث عن فرضيات استقصائية، ولإبعاد الجهات الداعمة عن تبنيها لهذا الفن الصحافي الذي يهدف لإزاحة الستار عما يدور في الخفاء.

الصراع الداخلي بين الأحزاب ومهاجمة كل منهم سياسة منافسيه والحديث مباشرة عن تجاوزات قادته، أحد العناوين التي يتجنب الصحافي كتابة اسمه حينما يتطرق إليها.

وبحكم ترابط العلاقات وتشابك العائلات والانتماءات السياسية في البيت الواحد،

يخشى أي صحافي يعمل لدى تيار ما، أن يؤثر ذلك على راتب شقيقه مثلا الذي يعمل لدى تيار آخر في هذه المنطقة، وقد حدث ذلك بالفعل عندما تعرض صحافيون لتهديدات بقطع رواتب أفراد من أسرتهم وفصلهم من العمل في حال استمروا بالكتابة عكس التيار.

"أرزاق الصحافيين" باتت عرضة للابتزاز السياسي، وربما هذا لم يظهر للعلن، ويسري في الكواليس التي يعرفها الصحافيون جيدا. فكثير ممن يعملون لدى وسائل إعلامية مسيسة باتت رواتبهم مرهونة بالأزمات المالية التي تتعرض لها الأحزاب، وبالتالي ليس أمام الصحافي سوى الانتظار للحصول على راتبه المرتبط بوصول التمويل، وفي حال قرر عدم البقاء في المنظومة، فإن جميع الأبواب ستكون مؤصدة أمامه بحكم عمله السابق.

الأعمال الصحافية الموجهة ضد الخصوم تبرز أهميتها لدى الجهات التي تقف خلف إنتاجها، من كثرة الإعلانات الممولة عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتكرارها، مما يعني دفع أموال طائلة للوصول الى شريحة واسعة من الجمهور، حتى لو أن استثمار تلك الأموال كان أولى في تطوير العمل الإعلامي.

ليس بعيدا عن تجنيد الإعلاميين للدفاع عن المواقف السياسية، يظهر حراك آخر نشط داخل الأحزاب السياسية واهتمام قوي بتشكيل فرق إعلامية نشطة قادرة على الهجوم على الخصوم عبر منصات التواصل الاجتماعي، والترويج لرواية السياسي ومواقفه، وتفنيد الرواية المضادة التي تستهدفه.

وتخصص لهذه المجموعات الإعلامية قنوات تواصل تجمعهم عبر المنصات الإلكترونية، لا سيما "واتساب" لتزويدهم بسيل من المعلومات والمواقف الجاهزة للنشر، وتبديد رواية الخصم في الميدان.

وترصد المجموعات الإلكترونية التي تتعدد مسمياتها جميع المنشورات المؤيدة لها، أو تلك المناهضة، سواء كانت منشورة باسم جهة أو مؤسسة أو شخص، مرفقة بتعليمات واضحة لدعمها، أو الهجوم ضد من ينشرها.

الاهتمام السابق بالرصد والمتابعة، تظهر نتائجه من عدد الصفحات الإعلامية الكبير عبر منصات التواصل الاجتماعي التي تحمل أسماء غير حقيقية (لا تعبر عن أشخاص ولا مؤسسات) لكنها تنشر أعمالا إعلامية موجهة سخرت لها جهودا جبارة لإخراج محتوى يتناسب مع أفكار تلك الأحزاب، أو الجهات الأمنية.

على الأرض يظهر تركيز الجهات الأمنية وتكثيف نشاطها مع الصحافيين واضحا في هذه البلاد، وربما المعركة المستعرة بين الأقطاب الأمنية دفعتها "لتجنيد" عدد من الصحافيين للعمل ضمن أجندتها ميدانيا، وليس فقط عبر العالم الافتراضي.

حادثة حقيقية وقعت ببقعة من شق الوطن تدلل على هذا الصراع. عندما اعتقلت أجهزة أمنية صحافيا قالت إنه موجه من جهة ما لتقديم "تقارير أمنية"، مستغلا عمله الصحافي في الوصول إلى الأشخاص والمعلومات.

مرت أيام قليلة على حادثة الاعتقال، حتى تُفاجأ جموع الصحافيين بإقدام جهة أمنية أخرى في شق آخر من الوطن على اعتقال صحافيين بالتهمة الفضفاضة ذاتها، في محاولة للمقايضة وزج الصحافيين في أتون الصراع السياسي، ولم ينته المشهد إلا بخروج الصحافيين جميعا من المعتقل.

هذا المشهد يجعل الصحافي يتحسس قدمه في كل خطوة يقدم عليها، خوفا من الوقوع في المحظور الذي ربما يحاول البعض استدراجه إليه.

جواز وسفر

كصحافي مقيم في هذه البقعة الصغيرة من العالم عليك أن تتحسس جواز سفرك إذا انتقدت عمل قيادة الدولة وسلطتها التنفيذية أو سلطت الضوء على شبهات فساد نخر بها أو مسست بالأجهزة الأمنية على وجه الخصوص، ذلك لأنه من الممكن أن يبقى جواز سفرك محتجزا داخل وزارة الداخلية عند محاولتك إصداره أو تجديده، ولن يعود إليك والسبب "أمني" كما تسوقه الأجهزة الأمنية، لكن حقيقة

مـا يجـري أنـك تمـس بــ "مقامـات عليـا".

ولا يـزال حتـى هـذه اللحظـة عـدد مـن الصحافييـن محروميـن مـن جـوازات سـفرهم بسـبب مواقفهـم السياسـية، فـي انتظـار انفـراج بالوضـع السياسـي القائـم، علهـم يتمكنـون مـن اسـتخراجها.

عشـرات الحـالات مـن الصحافييـن أعيـدوا إلـى مـكان سـكناهم أثنـاء محاولتهـم السـفر للخـارج، وتبيـن لاحقـا أن الأجهـزة الأمنيـة فـي الدولـة المجـاورة تتابـع أعمالهـم الصحافيـة وتضـع كل مـن انتقـد تعامـل أجهزتهـا الأمنيـة مـع المسـافرين، ومعاناتهـم فـي طريـق الذهـاب والعـودة، أو انتقـد النظـام السياسـي هنـاك وإجراءاتـه بحـق السـكان المقيميـن علـى الجانـب الشـمالي مـن حـدوده ضمـن قائمتهـا السـوداء.

لا تتحدث عن الاستعباد، أنت فتان، لا تثر الشرائحية، أنت عميل، لا تتحدث عن تكافؤ الفرص، سيحجب عنك الإعلان! هي جزء من قصص هذا البلد، يتدخل فيه الرئيس بشكل شخصي ليحدد لائحة الخطوط الحمراء بتوظيف مسؤولين عن الإعلام للحجر على الصحافيين المستقلين.

"يحيا سعادة الرئيس"

عبد الله العبد الله

في بلدي أضحت ممارسة الصحافة مرتبطة في الذهنية العامة بممارسة التسول؛ فالصحافة لدى الرأي العام هنا "تسول" والصحافي "متسول"، حاله حال من يقف على الرصيف يسأل المارة، وإن اختلفت وسيلة التسول وآليته.

واقع أفرزته حالة التمييع التي تعيشها مهنة الإعلام في البلاد، والتي تتحمل السلطة مسؤوليتها بالدرجة الأولى، بل إنها ترعى واقع التمييع هذا خدمة لمصالحها.

في سياق كهذا يجد الصحافي المؤمن بمهنة الصحافة ومهنيتها نفسه كـ "القابض على الجمر"، وتجد وسيلة الإعلام الخارجة على هذا المنطق نفسها "تغرد خارج السرب".

هذا الواقع أفرز شيوع ظاهرة "البيع والشراء" و"التأثير" و"الضغط" وغير ذلك، مما قد يكتشفه كل من عمل صحافيا في بلادي. حيث لا مناص من أحد خيارين، مسايرة الواقع، أو العيش على الهامش، ووسائل الضغط كثيرة جدا، لكن أرى أن تدخل السلطة السياسية بكل الآليات، يشكل عائقا حقيقيا أمام ممارسة الصحافة، بالمنع من تغطية الأحداث وتجفيف منابع الإشهار، وإنزال غرامات جبائية، ورعونة السياسيين، يسيج عمل الصحافيين، ويصيرون لدى الرأي العام بعد أن تجف منابع الأخبار مجرد "متسولين"، ليس هذا فقط، بل إن السياسيين يلجؤون

إلى الضغط الشديد على الصحافيين حينما يثيرون قضايا حساسة مثل "الاسترقاق" و"التفاوت الاجتماعي".

في مجتمع متعدد الأعراق والشرائح والألسن، تتحول بعض المواضيع إلى تابوهات، لا يخلو تناولها الإعلامي من بعض "المحظورات" مجتمعيا ورسميا. وهكذا، ففي بلدي بات تناول ملفات حقوقية واجتماعية من قبيل "الاسترقاق" و"التفاوت الاجتماعي" و"تكافؤ الفرص" بين مختلف المكونات، لا يخلو من تكييف التهم للمؤسسة الصحافية، وللصحافي الذي يتناول الموضوع أيضا.

وهكذا تتحول مجرد تغطية حدث لأصحاب بعض المطالب من مختلف شرائح المجتمع، إلى تهمة بـ "التحريض" و"إثارة الفتنة" و"زعزعة الاستقرار".

وكان مرة أن استضافت المؤسسة الصحافية التي عملت بها على مدى 7 سنوات، أحد الناجين من "تصفية عرقية" تعرض لها بعض عسكريي إحدى شرائح المجتمع عام 1980، وذلك بمناسبة حلول ذكراها.

وما إن تم الإعلان عن الحوار، حتى بدأت الاتصالات ترد من كل الجهات الرسمية الأمنية، والسياسية، وغيرها بهدف إلغاء الموضوع "تجنبا لإثارة الفتنة" على اعتبار أن الموضوع حساس، وأن النبش في أحداث الماضي يثير من المخاوف أكثر مما قد يجلب من المصالح.

وقد طلبت سلطة الصحافة، باعتبار دورها الإشرافي إلغاء الموضوع، أو اطلاعها عليه مسبقا، كي ترى مستوى قابلية خروجه للعلن وللرأي العام.

لكن أيا من ذلك لم يحصل، فلا الإلغاء تقرر ولا إطلاع السلطة على مضمون النقاش حصل، فتم ما كان مقررا مسبقا، وروى الضيف الذي كان شاهدا على تلك الأحداث ما حصل، وكيف استطاع أن ينجو من القتل.

فتحركت التهم من جديد ضد المؤسسة، وأصدرت سلطة الصحافة بيانا طويلا

عريضا، تبدي فيه ما تراه من مآخذ على مضمون الحوار، وأعادت فيه ذكر تهم سابقة جاهزة لديها.

غير أن تلك التهم لكثرتها، والإجراءات العقابية والتضييقية على تعددها وتنوعها، لم تعد تثير الانتباه، فالواضح منها أن السلطات تريد إعلاما خاصا بسقف حرية واطئ، ومقيس من طرفها.

وأمام رفض ذلك، تظل العقوبات تطل برأسها من حين لآخر أمام كل تغطية لا تعجب السلطة الحاكمة، أو تناول لحدث آني أو غابر من تاريخ المشهد السياسي أو الاجتماعي أو الحقوقي في البلاد مزعج لها، لكن دون جدوى، فلا هي أغلقت المؤسسة بشكل نهائي، ولا هي أيضا استطاعت تغيير الخط التحريري الذي اختطته لنفسها.

العقوبات التي تفرض أو يهدد بفرضها، يكون سببها في بعض الأحيان تناول قضية تصنف في إطار الدائرة الحساسة بالمجتمع، ويتعلق الأمر بموضوع الشرائحية، الذي يعتبر أحد أهم المستعجلات الوطنية في البلاد، سبيلا إلى ترسيخ فرص التعايش والسلم الأهلي في مجتمع متعدد الشرائح والأعراق.

ويجد الإعلام الخاص في بلدي صعوبة في تناول المواضيع المرتبطة بالشرائحية، والعرقية والحقوقية، فالسلطة تعتبر الإعلام الخاص سببا رئيسيا في حدة التجاذب الحاصل على مستوى الشرائح، والذي يأخذ منحى تصاعديا وتصعيديا في بعض الأحيان، والمنظمات الحقوقية تعتبر الإعلام مرتهنا لأجندات السلطة، ويتغافل عن القضايا الجوهرية، المتعلقة بضرورة "تكافؤ الفرص" بين مختلف الشرائح في مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية.

بل إن المؤسسات الإعلامية الخاصة تجد نفسها في بعض الأحيان أمام سهام النقد من الطرفين الرسمي والحقوقي، لأنها لم تورد في حواراتها أو تغطياتها من ينحدرون من مختلف شرائح المجتمع، ويصل الأمر أحيانا حد اتهام المؤسسة الإعلامية نفسها على أنها لا تمثل إلا شريحة واحدة، وذلك إذا لم تكن واجهتها تعكس كل الشرائح، وفقا لمنطق المحاصصة.

قصة الوزير

مكنني عملي كرئيس تحرير بإحدى المؤسسات الإعلامية الخاصة لسبع سنوات، من نسج علاقات واسعة مع الوزراء والسفراء والمديرين وغيرهم، علاقات حرصت على أن تكون قائمة على أصول المهنية، بعيدا عن المنطق الشائع الذي يسيء للمهنة وللمهني.

لكن ذلك لم يمنع من محاولات كسر الحاجز، وأذكر هنا أن أولى المحاولات حصلت معي حينما استقبلت ذات ليلة من عام 2015 اتصالا هاتفيا من وزير سابق للاتصال وصيٍّ على قطاع الإعلام، ليطلب لقائي، وهو ما لفت انتباهي لأن الوقت كان قد تأخر، فحاولت التنصل من اللقاء بهدوء، لكن دون جدوى.

وتحت الإلحاح قبلت اللقاء، كان الوزير يرتدي زيا غير رسمي، ويركب سيارة تحمل لوحة رسمية، التقينا ودار حديث ودي تمهيدي.

بعدها خيرني الوزير بين أن أقبل عرضا ماليا نتفق عليه، مقابل تمرير أجندته وما يمليه عبر وسيلة الإعلام التي أشتغل فيها، معتبرا الأمر عاديا وسريا، وبين أن أغادر وسيلة الإعلام باتجاه أخرى عمومية.

رفضت الخيارين بهدوء واعتذرت للوزير، لكنه استشاط غضبا ورد علي بأسلوب لا يخلو من رعونة، بأن وسيلة الإعلام التي أعمل بها لن تحضر منذ تلك اللحظة نشاطا رسميا، ولن يقبل انتداب أي من صحفييها لدى أي مؤسسة عمومية، ولا لحوار أي مسؤول.

أوضحت للوزير أن هذا السلوك يتنافى مع الشعارات التي ترفعها الدولة، لكنه لن يقودنا إلى رد غير مسؤول أو غير مهني.

فتحدثت مع المسؤولين في المؤسسة بشأن ما حصل، وانتظرنا قليلا لنعرف هل الأمر مجرد تهديد ومحاولة للضغط، أم بالفعل سينفذ الوزير ما توعد به.

وبالفعل "أنجز وزير ما توعد"، وجدت المؤسسة نفسها محاصرة ومستثناة من تغطية أو حضور أي نشاط رسمي مهما كانت طبيعته، فعززت علاقاتها مع مختلف المؤسسات الإعلامية المنافسة، وصارت تأخذ من عندها "المواد الخام" المتعلقة بصور النشاطات الرسمية وتصريحات المسؤولين وتعالجها بطريقة مهنية.

الضغط من خلال الإعلانات

الإشهار الذي يعد أحد الموارد الرئيسية للمؤسسة الإعلامية هو الآخر في بلدي، يأخذ طابع الضغط على وسيلة الإعلام، فيصبح بمثابة درع وقاية للمؤسسة المعلنة، من خلاله تحاول ضمان عدم تناولها أو تداولها في أي قضية إعلامية.

وكان أن تظاهر ذات مرة عمال إحدى شركات الاتصال في بلادي، واتصلوا بي باعتباري رئيس تحرير لتغطية احتجاجهم المطالب للإدارة بتطبيق اتفاق كانت قد وقعته معهم في وقت سابق.

فبعثت بفريق للتغطية، وغطى الاحتجاج. وبعد انتهاء المهمة اتصل بي أحد مديري الشركة لم يكن لي به سابق معرفة، مطالبا بعدم نشر الخبر على اعتبار أن الشركة متعاقدة مع المؤسسة بشأن إعلانات تجارية. أجبته بأن الإعلان التجاري لا يمنع من نشر خبر عن الشركة، بل إن إدارتي "الإعلان" و"الأخبار" منفصلتان، فما كان منه إلا أن هدد بفسخ عقد الإعلان التجاري إذا تم النشر، وبالفعل نشر الخبر وفسخ العقد من طرف واحد.

يوم طردني الرئيس

في سياق مسلسل التضييق على الإعلام والإعلاميين، الخارجين على صف "التطبيل" لكل ما هو رسمي، طردني رئيس بلدي ذات مرة.

كان أن علمت عبر مصادري أنه سيحضر نشاطا رسميا في مكان ما بالعاصمة فقصدت المكان، ووجدت الكثير من الإعلاميين هناك، وبعد انتهاء النشاط الرسمي علمت أن الرئيس سيقوم بجولة في المنطقة، فكنت وفريقي والإعلام الرسمي الوحيدين الذين تقفينا أثره في تلك الجولة، وما إن وصل المكان المقصود حتى وصلناه، فلما أنهى الجولة قرر الإدلاء بتصريح، لكنه منعني من ذلك قائلا إنه خاص بالإعلام الرسمي فحسب.

وقد أخبرت لاحقا من طرف أحدهم أن السبب هو كوني الصحفي الوحيد الذي كشف عن خطأ تصويته في انتخابات سابقة، يومها تقرر منعي والمؤسسة التي أعمل بها من أية تغطية لحدث رسمي.

وبالفعل حصل ذلك في انتخابات ماضية، يومها أخطأ الرئيس في التصويت وطلب من رئيس لجنة الانتخابات تغيير إحدى البطاقات الأربع ففعل، فنشرت الخبر لأنني كنت شاهدا عليه.

تدخلات سلطة الصحافة

لا تفتأ السلطات الرسمية في بلدي تتخذ أساليب عدة للضغط على وسائل الإعلام الخاصة، للحد من تأثيرها ودورها في نقل جانب آخر من ممارساتها لا ينقله الإعلام العمومي عادة.

في هذا السياق زار رئيس الدولة إحدى مدن الداخل النائية، وفيما استقبله بعض المواطنين برفع الصور والأعلام مرحبين بقدومه، استقبله آخرون ببراميل المياه الفارغة تعبيرا عن معاناتهم مع العطش، وردد آخرون شعارات مناوئة للزيارة، بل إن بعضهم رمى موكب الرئيس بالحجارة.

وكان التلفزيون الرسمي للبلاد ينقل مجريات الزيارة وأجواء الاستقبال، ليقطع بثه المباشر، مباشرة بعد أن انبرى من ضمن المستقبلين من يرفض الزيارة.

علـى إثـر الحادثـة الموثقـة اتصـل بالمؤسســة رئيـس سـلطة الصحافـة، وهـو منصـب رسـمي يتولـى رئيس الدولـة تعيين صاحبـه، ويـؤدي اليميـن "علـى أن يـؤدي مهامـه علـى أكمـل وجـه"، طلـب الرئيس فـي اتصالـه مـن المؤسسـة عـدم نشـر الجانـب الآخـر مـن الزيـارة، وهـو الجانـب المتعلـق بالمطالـب الاجتماعيـة التـي يناهـض أصحابهـا قـدوم الرئيـس إليهـم، مـا لـم يكـن مصحوبـا بمـا ينهـي معاناتهـم.

وقـد رفضـت المؤسسـة الطلـب بقـوة، معتبـرة أنـه يتنافـى مـع دور سـلطة الصحافـة ورئيـس السلطة، الـذي يفتـرض أن يكـون راعيـا للحريـة الإعلاميـة والتعدديـة الصحفيـة. تـم نشـر مـا لا تريـد السـلطة نشـره، وإلـى جانبـه نشـر الوجـه "المضـيء" للزيـارة ضمـن تغطيـة متوازنـة، لا تغبـط المتظاهريـن حقهـم ولا تغيـب حـق المرحبين بـ "مقـدم" الرئيس.

ولأن ذلـك عكـس مـا أرادت السـلطات، أصـدرت سـلطة الصحافـة بيانـا تسـتنكر فيـه مـا حصـل، ولوحـت باتخـاذ عقوبـة بحـق المؤسسـة، تمثلـت لاحقـا فـي توقيـف جزئـي لأحـد أهـم برامجهـا.

وقـد أثـار القـرار ردود فعـل رافضـة وجلـب مسـاندة واسـعة للمؤسسـة مـن طـرف الفاعليـن فـي مختلـف المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة وغيرهـا. ومـن حيـث لا تشـعر سـلطة الصحافـة ورئيسـها، خرجـت المؤسسـة مـن العقوبـة أصلـب عـودا، وأكثـر جماهيريـة، وهـو وقـود سـاعدها كثيـرا فـي مواصلـة رفـض الرضـوخ لمنطـق الإمـلاء، وضـرورة تمجيـد السـلطة والرئيـس.

تتالــت بيانــات السـلطة وعقوباتهـا فــي كل مـرة لا يتـم فيهـا الانصيـاع لأوامرهـا تـارة، ولطلباتهـا تـارة أخـرى، وظلـت المؤسسـة حريصـة علـى التمسـك بخطهـا رغـم المصاعـب والإكراهـات الجمـة التـي تتعـرض لهـا.

وجـاء موسـم الانتخابـات، حيـث كل المؤسسـات الرسـمية وكل العامليـن بالوظيفـة العموميـة تتنافـس ويتنافسـون علـى تأييـد الرئيـس ومشـروعه، وحشـد الدعـم والتعبئـة مـن أجـل فـوزه بولايـة رئاسـية جديـدة.

لم يخرج رئيس سلطة الصحافة عن الإطار العام، حيث إن مثل هذه المناسبات إما أن تكون "رافعة" للموظفين فيترقون في سلم التوظيف عبر الترقيات والتعيينات، أو أن تكون "خافضة" لهم من خلال الإقالات، أو النزول بهم إلى أرذل سلم التراتبية الوظيفية.

في مثل هذا الجو تبنى رئيس سلطة الصحافة بعض المبادرات الداعمة والمؤيدة لرئيس الدولة، واستغل منصبه من أجل الحصول على أكبر تغطية إعلامية، فراح يطوف المؤسسات الإعلامية مطالبا بالنشر والبث.

وكان أن رفضت له المؤسسة ـ حيث أشتغل ـ نشر مادته، فدعا لإدراجها ضمن "الإعلان المعوض" فرفض له ذلك أيضا، وكان من نتائج الرفض هذا أن صنفت المؤسسة الأخيرة ترتيبا في أدنى مستوياته، من حيث حجم التغطية خلال الحملة الدعائية والاقتراع.

وفاز رئيس الدولة كما كان متوقعا، حيث صناديق الاقتراع لا تترك لها الكلمة غالبا في بلدان العالم الثالث، والانتخابات ليست بذلك المستوى من الشفافية.
ومن إيجابيات فوز الرئيس أن جدد لرئيس سلطة الصحافة للبقاء ولاية أخرى على رأس السلطة، ورُقيَ البعض، وتقلد الآخرون مناصب جديدة، وأزيح البعض لتزداد الخطوط الحمراء اتساعا.

استمر التضييق وأتى الدور هذه المرة على مؤسسة إعلامية أخرى خاصة، حيث تم توقيف أحد أشهر برامج إحدى الإذاعات الحرة، رأت فيه السلطة برنامجا "غير مهني" لأن المجال يفتح فيه أمام مناهضي ومؤيدي السياسات العامة للحكومة معا.
لاحقا اهتدت السلطات إلى أسلوب تضييقي أكثر "نعومة"، فصارت كلما تم رفض طلب لها، تلجأ إلى تعبئة هيئة البث التلفزي والإذاعي، أو سلطة الضرائب، فتجد المؤسسات الخاصة نفسها أمام الإغلاق بفعل تراكم حجم المديونية.

أسلوب تحولت إزاءه الدولة إلى خصم للإعلام الخاص، الذي تريد من وجوده أن يبرز بمظهر احترام الحرية والتعددية، وفي الوقت نفسه أن ينساق مع الإعلام

العمومـي فـي أحاديتـه، فيغيـب بذلـك أصحـاب الـرأي الآخـر ومنتقـدو أداء السـلطات، وأصحــاب المظالــم والمطالــب، الذيــن تجـد السـلطات فــي الغالــب نفســها محرجــة أمامهـم، ولا تجـد مـن سـبيل لإسـكاتهم سـوى القمـع وإغـلاق منابـر الإعـلام أمامهـم.

رياح الربيع

ألهمـت ثـورات الربيـع العربـي التـي كان مهدهـا بتونـس باقـي بلـدان منطقتنـا علـى كسـر جـدار الصمـت، والخـروج ضـد حكامهـا وسياسـتهم، ورغـم تبايـن مسـتويات نجـاح أو فشـل الثـورات هنـا وهنـاك، إلا أنهـا مكنت الشـعوب مـن القطيعة مـع الخوف، والاسـتكانة للواقـع، ولعبـت فـي ذلـك وسـائل الإعـلام ـ الافتراضـي منهـا والواقعـي - دورا كبيـرا.

وفـي بلـدي الـذي لـم يكـن اسـتثناء مـن حالـة الرفـض العامـة تلـك، صنفـت السـلطات كل احتجـاج ضدهـا "فتنـة" و"عنفـا" و"اسـتيرادا لأفـكار خارجية".

وطـال التصنيـف وسـائل الإعـلام الخاصـة، خصوصـا منهـا الرافـض للسـير فـي فلـك الإعـلام الرسـمي ومـا تمليـه السـلطات.

وهكـذا اتهمـت وسـيلة الإعـلام حيـث أعمـل بأنهـا "مؤسسـة لبـث الفتنـة" و"التحريـض علـى العنـف" و"اسـتيراد فكـر الثـورات العربيـة"، ووجـه لهـا ذلـك رسـميا مـن طـرف السـلطات العموميـة، والناطـق باسـم الحكومـة.

وكان السـبب الرئيسـي لذلـك أنهـا تنقـل الاحتجاجـات وأصداءهـا، وتمنـح الفرصـة لأصحابهـا للحديـث، بنفـس الحيـز الـذي تمنحـه للطـرف الآخـر المدافـع عـن السـلطات العموميـة.

ولـم يتوقـف الأمـر عنـد هـذا الحـد فحسـب، بـل إن سـلطة الصحافـة أصـدرت فـي أكثـر مـن مـرة بيانـات تؤكـد فيهـا التهـم الرسـمية لوسـيلة الإعـلام والعامليـن بهـا، وتصـف مـا ينشـر بأنـه "مخالـف للمهنيـة"، والواقـع أنـه "مخالـف لهـوى السـلطات" فحسـب.

وقد أطلقت حملة "شيطنة" كبرى ضد المؤسسة، اتخذت طابعا شموليا، واصلت خلاله السلطات كيل اتهاماتها ومنع المؤسسة من تغطية أي نشاط رسمي، وتم حظر الحديث إليها من طرف كل من يحمل صفة رسمية، إضافة إلى إطلاق حملة موازية على وسائل التواصل الاجتماعي.

لكن كل ذلك لم يثن المؤسسة عن المواصلة، رغم اتساع مستوى إحكام تضييق الخناق، فواصلت السير على نهج ما تراه مناسبا.

وقد سعت السلطات الرسمية جاهدة، سواء من خلال رئيس سلطة الصحافة أو من خلال وزير الاتصال، وهو الناطق باسم الحكومة، إلى تغيير منحى اهتمام المؤسسة وخطها التحريري، عبر عقد عدة جلسات مع إدارتها تحث فيها على ضرورة توخي الحذر من الانجراف نحو ما آلت إليه أوضاع بلدان أخرى، محملة وسائل الإعلام كامل المسؤولية في ذلك.

وقد أبدت السلطات انزعاجها من المصطلحات التحريرية المعتمدة لدى المؤسسة، فتسمية الرئيس ونسبته إلى الدولة تعتبرها "منافية لقيم المواطنة"، وتصنفها في دائرة "التحريض"، أما من يستخدم صفة "رئيس الجمهورية" فهو "مسالم" في نظرها و"مهني".

وشمل "القاموس المزعج" عديد العبارات والجمل الأخرى، فوصف فض اعتصام بالقوة "تحريضي"، و"الإصابات بجروح متفاوتة الخطورة" يعتبر "دعوة للعنف" و"القوات المدججة بالسلاح" تصنف "دعوة للحرب".

وهكذا وجدت المؤسسة نفسها أمام مساعي السلطات الرسمية إلى فرض "خط تحرير على مقاسها" يكون منزوع نقل الوقائع والأحداث، وما يستدعيه ذلك من استخدام مصطلحات حقلية معينة.

ومن أجل تحقيق ذلك كانت تضغط من ناحية أخرى على زر إثقال كاهل المؤسسة بالجبايات، حتى إن إدارة الضرائب أغلقت المؤسسة ذات مرة لساعات بدعوى عدم

التسديد، رغم أن مهلة الدفع لم تنته بعد.

وكان يشفع للمؤسسة، رغم قوة إزعاجها للسلطة وللنظام الحاكم، كون العديد من مكونات وفئات المجتمع تجد ذاتها من خلالها، وهو ما جعل السلطات تهاب إغلاقها وإسكاتها بشكل نهائي، لأن ذلك قد يوقع السلطة في الذي تخاف الوقوع فيه، فآثرت أن تتخذ الضغط والتهديد والتخويف أسلوبا لمحاولة التخفيف مما تعتبره "حدة" و"تهويلا".

وبالتزامن مع ذلك أغلقت وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية أمام المعارضين، والمطالبين برحيل النظام من مختلف المكونات الاجتماعية والحقوقية والسياسية، وهي آلية نجحت من خلالها في جعل وسائل الإعلام الخاصة - رغم قلتها مقارنة بنظيراتها الممجدة للسلطة - لا تقدم إلا الرأي المعارض للسلطة، لأن الرأي الآخر محظور عليها.

أكثر من ذلك عمدت السلطات إلى اعتقال بعض صحفيي المؤسسة الذين لدى بعضهم اهتمامات حقوقية وسياسية معارضة للنظام القائم، ووجهت لهم تهما مختلفة في محاولة للضغط من أجل الانصياع لسقف الحرية الذي تريد أن تكون هي من يحدده.

أساليب مألوفة في العالم الثالث، حيث الأنظمة تخيفها الحريات وانتشار الوعي، لأن ذلك لا يخدم بقاءها واستمرار ممارساتها، فتلجأ بهذا إلى استهداف كل من يشكل خطرا على ذلك.

وهو جزء من حالة عامة شهدتها ويشهدها عدد من دول المنطقة العربية والإفريقية، التي يراد فيها للحكام أن يتصرفوا وفقا لهواهم، وللمحكومين أن يظلوا راضخين.

في الظاهر يبدو المشهد كالتالي: تعددية إعلامية وحرية تعبير، لكن في الجوهر تقبع الحقائق المرة: أجهزة المخابرات والعسكر التي تتخفى في زي مدني، تتولى مهمة "رئاسة تحرير" الصحف والقنوات، ولم ينج من هذه الماكنة التي يقودها عقيد في المخابرات سوى استثناءات قليلة ما زالت تشتغل في حقل من الخطوط الحمراء يتسع يوما بعد يوم.

حينما تصبح المخابرات "رئيس تحرير"

"أخشى ثلاث جرائد أكثر من خشيتي لمائة ألف حربة"
نابليون بونابرت

رؤوف السعيد

هنا في هذا القطر الذي تحولت فيه "الثورة" إلى عجل مقدس تجب عبادته، يشتغل الصحافيون في بيئة صعبة، تطوقها الأجهزة من كل حدب. الجيش الذي يتدخل في الحياة السياسية، والمخابرات التي تمسك تلابيب الاقتصاد، تُوسع مع توالي الأيام من دائرة الخطوط الحمراء تجاه الصحافيين.

منذ اختراع الطباعة إلى الراديو فالتلفزيون ثم الإنترنت، قطعت وسائل الإعلام أشواطًا طويلة لتصل إلى إحداث تأثير كبير في الدول الديمقراطية إلى حد أن تفرض نفسها كقوة وسلطة رابعة إلى جانب السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، طبعًا عمل الصحافة في الدول الغربية لم يكن دائما بهذه الحرية، فقد شهد الإعلام عندهم أيضًا سنوات المنع والقمع والتضييق.

"لو أرخيت اللجام للصحافة، لن أستمر في الحكم ثلاثة أشهر"، عبارة قالها نابليون بونابرت بعد انقلابه الشهير الذي سطا فيه عام 1799 على الثورة الفرنسية، ونصب نفسه قنصلًا أولا. نابليون كان أول من استخدم الصحافة واستحدث البيانات

العسكرية، القائد الإنجليزي كرامويل هو الآخر كان يكره الصحافة والصحافيين، وحتى في زمن غير بعيد وظف الجنرال ديغول الإذاعة لتحرير بلاده، وبعدها أعطى الأوامر للمراقبة والحد من حرية الصحافة حينما تثبَّت من أنها سلطة مضادة.

ما هو حال دولنا العربية من هذه العلاقة بين الصحافة والمؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية؟ هل صحيح أن الاستخبارات هي التي تتحكم في كل شيء، وهي التي تحدد مجالات ممارسة المهنة؟ أم أن الأمر ينطوي على نوع من التضخيم، وأن تطور وسائل نقل الأخبار جعلها تُفلت من أعين المخبرين؟

أسئلة عديدة قد تطرح نفسها انطلاقًا من الماضي القريب، وصور التلفزيونات التي بثت البيانات العسكرية إبان ثورات "الربيع العربي"، في مقابل بيانات وفيديوهات الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي. وتطرح نفسها أيضًا عندما يشتري المواطن جريدته ويجد الصفحة الأولى مهتمة بمباراة كرة القدم، وتهمل نقل خبر المظاهرات والاحتجاجات التي خرجت ضد الحكومة أو ضد النظام.

كيف تعمل مؤسسات الإعلام تحت ظل الأنظمة الشمولية العسكرية ومختلف الأجهزة الاستخباراتية؟ لماذا يستطيع بعض الصحافيين العمل في ظل الرقابة، في حين يُمنع ويُسجن آخرون؟ وهل هناك مواضيع محرم على الصحافيين الاقتراب منها، وقوانين خفية مسلطة على رقابهم اسمها "الخطوط الحمراء"؟ وهل تتقاطع دائما مصالح الجيش مع مصالح الاستخبارات، وكيف يعمل الصحافيون إذا كان هناك تعارض أو صراع للمصالح بين الجهازين؟

"الفزاعة"

بعض الدول العربية ورثت عن العهد الاستعماري تركة ثقيلة على المستوى السياسي، حيث شهدت فترة الاستقلال احتدام الصراع على السلطة بين مختلف تيارات الحزب الواحد، وكان الخلاف واضحا حول طبيعة النظام السياسي الذي

ستسير به البلاد.

تحت مسمى الشرعية التاريخية ومواجهة الاستعمار، قامت بعض القيادات العسكرية باستغلال النضالات الثورية وانتقاء الصفحات البطولية، والدعاية لهذه الإنجازات عبر مؤسسات صحافية، خلقها إعلاميون ذوو تكوين عسكري عملوا في الصحافة لضرورات الثورة.

الهدف من توظيف الماضي كان واضحا، باستغلال ديناميكية الثورة وشحذ همم المواطنين حتى يواصلوا التخلص من الإرث الاستعماري والمساهمة في مرحلة بناء الدولة، وهذا لا يمكن أن يتحقق بحسب العسكريين إلا من خلال قطع الطريق على الاختلافات وإقصاء المشككين وعزل من يمتهن السياسة ويروج لأفكار تذهب عكس مصالح الحزب.

الأقلية داخل الحزب الثوري التي استولت على سلطة القرار بقوة السلاح، انتبهت إلى قوة الإعلام وضرورة استخدامه كركن من أركان الدولة الجديدة، واستعماله كمنظومة دعاية لتوجيه واستقطاب الجماهير. الشعار الرسمي لهذه الأقلية العسكرية الحاكمة كان يركز على استمرارية الثورة والاستجابة لمطالب الشعب، والشعار الضمني هو الالتزام بالوعود المقطوعة مع الدول التي دعمت النضال ضد المستعمر، حتى يتم تبني واتباع نهجها السياسي، باختصار؛ من ناضل بالأمس ضد المُستعمر كان يملك مشروعية الثورة والتحرير، وهو الآن بعد الاستقلال يملك مشروعية التقرير والتسيير.

وجد النظام السياسي نفسه في ورطة حقيقية، فقد صار له منافس جديد يهدد عرشه في امتلاك المعلومة والتحكم فيها والتكتم على مصدرها، وهذا ما كان يخيفه بالتحديد.

إلى جانب هذه المساحات المشتركة، كان من الضروري أيضًا إعادة خلط الأوراق حتى يحدث تداخل مقصود بين: الحزب والسلطة والنظام والدولة، حتى يبدو للعامة وكأنها جسم واحد.

كل هـذا التداخـل والتشـابك فـي المصالـح حتـم علـى دوائـر الأمـن والسـلطة ألا تُبقـي المؤسسـات الإعلاميـة بعيـدة عـن دائـرة القرابـة والرقابـة، إمـا بإغـراء الصحافييـن وإغـداق العطايـا عليهـم، وتوفيـر المـادة الإخباريـة لهـم، حيـث توظـف الأقـلام للترويـج لسياسـة الحاكـم وتصفيـة خصومـه، وإمـا بتفـادي بقـاء هـذه المؤسسـات الإعلاميـة خـارج الرقابـة وخنقهـا ومطـاردة موظفيهـا، خشـية مـن أن يتحولـوا إلـى صحافييـن يتحلـون بالموضوعيـة والنزاهـة، وهـي أمـور "غريبـة" جدا فـي هـذا البلـد، تـرى فيهـا السـلطة خطـرا داهمـا يجـب قتلـه فـي المهـد.

بين الجيش والمخابرات

بعـد الاسـتقلال عـن المسـتعمر، كانـت معظـم الأجهـزة الاسـتخباراتية للـدول المتحـررة قـد اسـتلهمت تنظيمهـا مـن جيـش المسـتعمر واسـتخباراته، واسـتمدت خبرتهـا وتكوينهـا مـن لجنـة أمـن الـدول الاشـتراكية، بالأخـص الجهـاز السـوفييتي القـوي KGB.

هـذا الجهـاز اسـتطاع اسـتقطاب كـوادر الـدول المسـتقلة، وتدريبهـا علـى طريقـة السـيطرة علـى المجتمـع وكيفيـة التحكـم بالإعـلام، وجعلـه تابعًـا كليًـا للحـزب الواحـد حيـث يسـوق لإنجـازات الدولـة وإنجـازات الرئيـس الوهميـة، ونشـر بروباغنـدا الهويـة والديـن فـي مواجهـة الإمبرياليـة والانتصـار للمظلوميـن والقضايـا العادلـة.

مـن هنـا كانـت الأولويـة لاسـتحداث وزارة الإعـلام، التـي كانـت مهمتهـا صياغـة مـا يشـبه "الخـط التحريـري" انطلاقًـا مـن المرجعيـة والتوجهـات العامـة، وكان بداخـل كل مؤسسـة مكتـب إعلامـي، تمـر عبـره الأنبـاء ويقـوم بمراقبـة جميـع المناشـير، ويحـرص علـى أن تكـون جميـع الأخبـار المحليـة والدوليـة مطابقـة لسياسـة الحـزب.
والحقيقـة أن الصحافييـن والعامليـن فـي المؤسسـة كانـوا يخشـون هـذا المكتـب، وكانـوا متيقنيـن أنـه يضـم عناصـر مـن الشـرطة العسـكرية بـزي مدنـي.

كان هـذا الجهـاز العسـكري لفتـرة طويلـة بمثابـة بوليـس سياسـي للدولـة تتوفـر لديـه صلاحيـات مطلقـة وقـد سـيطر علـى كامـل المجتمـع؛ الـوزارات والبلديـات والجامعـات

ووسائل الإعلام والجمعيات الثقافية والرياضية وغيرها. واستطاع رسم الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها، والقضاء على أي صوت يغرد خارج السرب، أو يحاول خلق نوع من الوعي لدى الأفراد، أو يروج لأفكار غير أفكار الحزب. الجميع داخل المجتمع كان يعرف أن الحزب ليس سوى واجهة سياسية للجيش، وأن قيادات الحزب التي كانت ملتئمة في مجلس قيادة الثورة كان معظمها من العسكريين، وهم من كانوا يسيرون البلاد ويحددون السياسات.

في تلك الفترة بالذات، كان مجرد نشر أو نقل خبر لم تنشره الوكالة الرسمية، ودون الرجوع لمكتب الاستعلام، يعد بمثابة جريمة، أما إذا أشار الصحافي إلى خطأ ارتكبه مسؤول حكومي أو وجّه نقدا لعضو في اللجنة المركزية للحزب أو مسؤول في الدولة، فسيعتبر من بين "أعداء الأمة" الذين يستحقون التأديب.

هذا الترهيب والتخويف شكل أهم سلاح استخدم ضد الصحافيين الذين أدركوا أن بعض المواضيع تنتمي إلى خانة التابوهات المحرمة التي لا ينبغي الاقتراب منها بتاتا.

نسبة الأمية الكبيرة داخل المجتمع بعد خروج الاستعمار جعلت من الصحافة المكتوبة حكرًا على نخبة صغيرة جدا، ولذلك انصب الاهتمام من طرف المؤسسات الأمنية على هيئتي الإذاعة والتلفزيون لبث الدعاية كيفما اتفق.

الرقابة على الإعلام كانت تتخذ شكلا مركبًا، فبالإضافة إلى الوظيفة التقليدية، وهي منع بث ونشر أخبار ومقالات معينة، كانت الرقابة تُلزم بنشر ما يريده الحزب والعسكر. الجيش "لم يكن يتحدث والإعلام كله إلى جانبه" بل " كان الإعلام كله في يده".

إلى جانب وزارة الإعلام، تم خلق الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، والتي منحت صلاحية احتكار توزيع وبيع الصحف وتمويلها أيضا عبر الإعلانات.

هكذا بسطت السلطة سيطرتها على توزيع الصحف. بمعنى أن التوزيع وفق الخطة الجديدة ممنوع إذا لم يمر على يد "شركة الدولة"، التي لا توزع إلا الصحف التي

حصلت على تأشيرة أو رخصة من الحكومة، وهذا كان سلاحا مسلطا على رقاب المؤسسات الإعلامية التي لم تكن لتعيش يومًا واحدًا من دون الحكومة.
وإذا أردنا الاختصار، فإما أن تصبح الصحيفة واجهة دعائية للنظام وأن يكون الصحافي "ثوريا" في خدمة أهداف الثورة المفترى عليها، أو أن يكون من أعداء الثورة ويتحمل تبعات كتاباته.

عقيد مكلف بالإعلام

بعد إتمام عملية تعقيم الحياة السياسية من طرف العسكريين ورجالات السياسة في الحزب، ومع تغير المجتمع وظهور جيل جديد على اطلاع بالتجارب الإعلامية الإقليمية والدولية، وتقلص مجال القطاع العام وازدهار القطاع الخاص وبداية الانفتاح السياسي، كان لزامًا على النظام والسلطة أن يتأقلما مع هذه المتغيرات.

حدث تحول كبير في أدوار الجيش. فمن دوره في حرب الاستقلال والدفاع عن مكتسبات الثورة إلى دور المدافع عن النظام السياسي، إلى فرض سيطرة الحزب الواحد، لقد اكتسب خبرة وممارسة وتمكن من تشكيل علاقة متشابكة بين ما هو عسكري ومدني.

ومثلما تمت السيطرة على وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وتسخيرها لخدمة مصالح النظام، كانت أولويات جهاز المخابرات تحقيق ذلك بقوة في القطاع الخاص، ولكن بطريقة ذكية تجعل قوى الأمن في الواجهة الخلفية، بينما يتم تقديم واجهة مدنية لتسيير الشؤون العامة للبلاد، مع الحرص على أن تبقى هذه الواجهة المدنية في يد النظام والسلطة ذاتهما، وأن تفرمل أي تغيير حقيقي يؤسس لديمقراطية حقيقية أو يخلق إعلاما حرًا ومستقلًا.

بالأمس كانت مؤسسات الإعلام الحكومية هي الوحيدة التي تملك ترخيص العمل وتلتزم بخدمة السلطة، واليوم هناك مؤسسات إعلامية متعددة تعبر عن تيارات فكرية مختلفة، تتمتع بحرية العمل شريطة أن تلتزم بالهدف نفسه؛ خدمة السلطة.

في أحد البلدان العربية يسيطر على أجهزة الاستخبارات جنرالات العسكر ممن شاركوا في الثورة. وللوقوف عند قوة هذا الجهاز وقدرته على إخفاء الحقيقة يكفي أن نذكر أن اسم وصورة المكلف بجهاز الاستخبارات والأمن بقيت نكرة لعامة الناس وحتى للعسكريين لمدة عقدين كاملين، ولم يثر اسم المسؤول إلا بعد ظهور الإنترنت وظهور صورته في فضائيات غربية. وبالرغم من هذا، بقيت الصحف المحلية تتحاشى ذكر اسمه والإشارة إليه حتى تمت الإطاحة به وأحيل على التقاعد!

بهذا المنطق المرعب كانت دائرة الإعلام والتوزيع داخل جهاز الاستخبارات تحت مسؤولية عقيد، وهو من أكثر الأشخاص قربا وولاء لمسؤول المخابرات، وكان مكتبه في إحدى الثكنات مزارا ضروريا لأي صحافي أو مستثمر يرغب أن يدخل مجال الصحافة.

تنص القوانين المكتوبة في الدستور على أن الصحافة حرة، وقانون الصحافة يضمن الحرية في الكتابة والتعبير، غير أن هذه الحرية المزعومة لم يكن لها إلا رئيس تحرير وحيد، هو المخابرات.

معظم الصحافيين كانوا يعرفون اسم العقيد؛ لا سيما مديرو الأخبار وملاك وسائل الإعلام. التوجيهات كانت تأتي مباشرة من المركز الإعلامي في الثكنة. ومن دون أن يكون هناك تهديد أو وضع الزناد على الرؤوس، كان الكثير من الصحافيين يقومون بمهمة خدمة مصالح السلطة، حيث يتم تجنب الخوض في المواضيع التي تزعج المسؤولين، وفي المقابل الدعاية لإنجازات الرئيس والحكومة، بل كان هناك من الصحافيين، وهذه هي الحقيقة للأسف، من يتفنن في تقديم الخدمات ولفت انتباه رجال الأمن إلى بعض أقلام الزملاء المشبوهة ممن يغردون خارج السرب، وربما تقديم النصائح وأنجع الطرق التي يمكن من خلالها إسكات هذه الأصوات وتجنيد خدماتها.

طلب الاعتماد للعمل كمراسل لقنوات دولية كان يتطلب رخصة من وزارة الخارجية التي وبعد استيفاء جميع الوثائق كانت تطلب في النهاية لقاءً "وشرب قهوة" مع العقيد كي تسرع إجراءات الحصول على الاعتماد. وكذلك الحال بالنسبة لترخيص

إنشاء جريدة، يغرق الباحث عن الاعتماد في المساطر الإدارية، ولا يكف عن الركض بين وزارت الإعلام والداخلية والقضاء، وبعد أشهر من الانتظار ينصح مسؤول الجريدة بالاتصال بالعقيد/ رئيس التحرير لأنه هو الوحيد المخول بإعطاء الضوء الأخضر للحصول على رخصة مزاولة الصحافة، التي يفترض أن تكون جزءا من حرية التعبير المفترى عليها في الدستور.

الوضع الكاريكاتوري لما يقع في هذا البلد تختصره الصورة التالية: وزير الإعلام كان دوره صوريا، فهو لا يملك حق تعيين مدير عام وكالة النشر والإشهار، ولا يستطيع تعيين أو استبعاد مسؤول في التلفزيون العمومي، وكان يعلم يوم تعيينه أن هذه الصلاحية ليست أبدا من ضمن سلطاته، بل يحوزها رئيس التحرير إياه.. العقيد المعروف.

وكالة النشر والإشهار الوحيدة المملوكة للدولة كانت في يد المخابرات، وقد استخدمت كسيف على رقاب معظم وسائل الإعلام لتوجيه مهمتها وإغراقها بالديون ومن ثم إغلاقها بشكل كامل كنوع من "الإعدام الناعم".

في المقابل يتم الإيعاز لخلق بعض اليوميات والأسبوعيات، وظيفتها جمع ريع الإعلانات. فعلى سبيل المثال يرشح اسم صحافي مقرب من دوائر الأمن ليستفيد من مبلغ شهري محترم للبحث عن مجموعة من الصحافيين المبتدئين وإنشاء صحيفة أو قناة تلفزيونية، والتي تستخدم إمكانيات الدولة للطباعة والتوزيع مجانًا حيث تتلقى أموالًا ضخمة من الإعلانات الحكومية والخاصة، فيقوم مدير الصحيفة بالاحتفاظ بجزء من المداخيل ويعطي الباقي للمسؤول الأمني في وكالة النشر، وبعد سنة أو سنتين يختفي هذا العنوان الإعلامي وتقبر ديونه.

تمر أمام عيني تجارب كثيرة، كتمت أنفاس الصحافيين ودفعت مؤسسات صحافية محترمة للاندثار بشكل كامل، لأن صنبور الإشهار يمسكه العقيد في المخابرات الذي يحوز على حصته من الكعكة. وهكذا تتكرر العملية عدة مرات في السنة ولنا أن نتصور على مدى عقود كيف استخدمت هذه الطريقة من طرف أجهزة الاستخبارات لشراء الذمم وتكميم الأفواه وتعويم السوق بعشرات الصحف الفارغة،

التي تعج صفحاتها بالإعلانات وتنشر الأخبار نفسها من تمجيد للحاكم وتطبيل للسلطة.

الثراء الفاحش لبعض ملاك الصحف والقنوات التلفزيونية أفضى إلى الإجهاز على قيم المهنية والموضوعية، لكن الأخطر في كل هذه العملية أنها ميعت المهنة وصار الصحافيون كل الصحافيين في موضع اتهام، وهذه عملية مقصودة تريد أن تصور وسائل الإعلام كامتداد طبيعي وآلي للمؤسسات الأمنية التي تسعى بشكل دائب إلى تخدير المجتمع.

الخطوط الحمراء للصحافة تصنعها المخابرات وقيادات الجيش التي تعطي تعليمات واضحة بتجنب الحديث عن مواضيع معينة، والترويج لسياسة الحاكم. وهناك خطوط يصنعها الصحافيون أنفسهم وملاك وسائل الإعلام، ممن يعرفون دوائر الأمن وملفاتها، فيتجنبون الخوض فيها خشية إزعاج اركان النظام وسد مصدر عيشهم، وطمعا في إرضاء المسؤولين. وفي غالب الأحيان عندما تكون هناك صراعات داخل أجهزة النظام، توظف وسائل الإعلام وتسرب المعلومات لضرب هذه المؤسسة بتلك أو من أجل خلط الأوراق وإضعاف الطرف الآخر، وكل ذلك بتخطيط رئيس التحرير نفسه القابع في مبنى المخابرات.

الرقابة على المؤسسات الإعلامية العربية في أوروبا تكتسي لبوسا ناعما تارة، وشرسا تارة أخرى. "المال" يحدد خط التحرير، والأنظمة السياسية المنخرطة في "كسر العظام" هي من يرسم "الخطوط الحمراء الكبرى".

"رهائن المال والمجتمع"

هاني الشاوي

لفهم أثر التمويل على المؤسسات الصحفية الناطقة بالعربية، لا بد لنا أن نفهم خارطة وأنواع المؤسسات الصحفية الناطقة بالعربية في أوروبا.

يمكن تقسيم المؤسسات الصحفية الناطقة بالعربية في أوروبا إلى ثلاثة أقسام، الأول هو المؤسسات الممولة من دول عربية، والثاني هو المؤسسات التابعة لمؤسسات إعلام عمومي أوروبية ممولة من المال العام لدول أوروبية، والنوع الثالث هو المبادرات الصحفية الفردية أو الخاصة لمهاجرين عرب في أوروبا.

التمويل العربي

على الرغم من أن البث والنشر الصحفي باللغة العربية في أوروبا بدأ منذ أكثر من 100 عام إلا أنه لم يأخذ صداه القوي إلا في فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حين بدأت الدول الخليجية بالتنبه لضرورة وجود منابر صحفية ذات طابع عالمي بهدف حجز مساحة لها في الرأي العام العالمي، وإيصال مواقفها وآرائها للدول الأخرى أيضاً.

ويعتبر الخليج العربي هو السباق والرائد في هذا المجال حتى اليوم، حيث جرى إطلاق عدد من الصحف التي تصدر على مستوى دولي من أوروبا بنهج يحمل

رؤيـة عربيـة ويـروج لوجهـة نظـر بعـض الـدول العربيـة فـي كثيـر مـن القضايـا الدوليـة، تبعهـا بعـد ذلـك عـدد مـن الصحـف الأخـرى ذات ميـول أو تبعيـة لإحـدى حكومـات الـدول العربيـة، وهـو مـا يجـري حتـى اليـوم.

وأدى مثـل هـذا النـوع مـن التمويـل إلـى التأثيـر علـى وسـائل الإعـلام عبـر اسـتعمالها كأداة سياسـية، مـن خـلال التركيـز علـى التغطيـات الصحفيـة بشـكل سـلبي أو إيجابـي علـى إحـدى الـدول أو التيـارات السياسـية بمـا يتماشـى مـع توجهـات الدولـة الممولـة داخليـاً وخارجيـاً، وتجنـب انتقـاد الـدول الممولـة لهـذه الوسـائل الإعلاميـة.

يختلـف نمـط الخطـاب الصـادر مـن هـذه المؤسسـات عـن الخطـاب الـذي تحملـه الصحـف المحليـة أو الإقليميـة العربيـة، حيـث يطغـى عليـه طابـع الاهتمـام بالقضايـا الجيوسياسـية الضخمـة فـي الإقليـم العربـي، ونـادراً مـا يكـون هنـاك بحـث بالعمـق فـي مشـاكل وهمـوم المواطـن العربـي. وتبقـى التغطيـة بالغالـب ذات الطابـع الـذي يهـم النخبـة ولا ينتشـر بشـكل فعـال فـي أوسـاط المجتمعـات العربيـة أو علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي.

مهّـد وجـود صحافييـن عـرب منخرطيـن بالعمـل الصحافـي مـن أوروبـا الطريـق نحـو اسـتحداث مؤسسـات صحافيـة عربيـة أخـرى ذات توجهـات نقديـة قاسـية أحيانـاً للأنظمة العربيـة، وحظيـت بانتشـار كبيـر وواسـع علـى المسـتوى العربـي والعالمـي.

اسـتفادت هـذه الأخيـرة مـن مسـتوى الحريـات العالـي المتـاح لهـا، ووجودهـا خـارج الوطـن العربـي لرفـع سـقف النقـد وحدّتـه، ومثّلـت حالـة مختلفة عـن مختلف المؤسسـات الصحافيـة لحملهـا هـم القضيـة الفلسـطينية وقضايـا التحـرر ورفـض التواجـد الأجنبـي فـي المنطقـة العربيـة، الأمـر الـذي منحهـا انتشـاراً واسـعاً ومصداقيـة عاليـة بيـن الأوسـاط العربيـة داخـل وخـارج الوطـن العربـي، وضمـن لهـا اسـتقلالية ماليـة حافظـت فيهـا علـى سـقف النقـد المرتفـع.

وانتهجـت بعـض هـذه الصحـف أيضـاً نهجـاً أكثـر صرامـة بالإنفـاق المالـي، حيـث إنهـا أعلنـت منـذ الانطـلاق أنهـا قائمـة علـى مسـاهمات تطوعيـة مـن الكتـاب، كمـا أنهـا لا

تحتوي على فرق ضخمة، وهو ما يعطيها أوسع مساحات النقد السياسي إلى الآن.

وأدت الأوضاع السياسية الحالية في الوطن العربي من شد وجذب بين قوى التغيير الشعبي والربيع العربي من جهة وقوى الهيمنة الديكتاتورية الريعية من جهة أخرى إلى ظهور تجارب جديدة واختفاء أخرى بشكل سريع جداً، مما خلق حالة من عدم الأمان الاقتصادي لكثير من الصحافيين الذين باتوا يخشون على المؤسسات التي يعملون بها من الإغلاق. كما حدث مع بعضها التي أجبرت على الإغلاق بعد عشرات السنوات من العمل وانتشار مكاتبها في عواصم مختلفة.

وضمن هذه الصيغة من إدارة وتمويل المؤسسات العربية، يصبح صعباً على الصحافيين أن يكونوا ذوي إرادة حرة في العمل اليومي، حيث إن الالتزام بالنهج المتوازي مع نهج الدولة الممولة يصبح ضرورة لضمان الحفاظ على الوظيفة الصحافية، وهو أمر يجب أن يتبعوه حتى بالآراء السياسية الخاصة، مما يجعلهم أقل قدرة على طرح رأيهم إذا تخالف مع المؤسسة أو الدولة الممولة، وعدم متابعة القضايا بطريقة موضوعية منحازة للحقيقة، وتجاهل متابعة قضايا أخرى بما يخدم توجهات الدولة.

وفي الكثير من الأحيان يبدو أن عمل الصحافيين تحول من البحث عن الحقائق والانحياز للناس إلى الركض وراء أخبار الصحف الصفراء أو الأخبار الكاذبة وإدارات مراكز أبحاث اليمين المتطرف التي لا تستند إلى ركائز علمية بأبحاثها، بهدف إثبات وجهات نظر الدول الممولة وخدمة مشاريعها وصراعاتها.

لسان عربي بمحتوى أوروبي

في مرحلة ما بعد الاستعمار ولضمان استمرار الهيمنة الثقافية، وإلى جانب تحول الكثير من الدول لاستعمال القوة الناعمة للتأثير في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اختارت العديد من المؤسسات الأوروبية أن تطلق أذرعاً إعلامية لها باللغة العربية، تخاطب من خلالها الجمهور العربي مباشرة دون وساطة وسائل

الإعلام العربية، وهو ما ساعدت فيه إمكانات البث عبر الأقمار الصناعية ومن قبلها موجات الراديو.

ينسى القرّاء والمشاهدون أن هذه المؤسسات ليست عربية، وأن قيمها وأولوياتها ليست كذلك مرتبطة بالهموم الأساسية للمجتمعات العربية، ونقاط الاهتمام والتركيز بالنسبة لها مرتبطة بدولها، حيث إنها جزء من السياسة الخارجية لبلدانها مهما كانت مستقلة، كما أن الأعراف الصحفية في الوطن العربي ليست كما هي لدى هذه المؤسسات، لكن يعود الجمهور للاصطدام بهذه الحقيقة بين الحين والآخر عندما تبرز قضية ما تكشف اختلاف توجه هذه المؤسسات عن الرأي العام أو الهم العربي.

تختلف أولويات الأخبار لهذه المؤسسات عن المؤسسات العربية بشكل واضح، فالأخبار المحورية للمملكة المتحدة هي الأولى دوماً على موقع بي بي سي، وكذلك أخبار ألمانيا الاتحادية على موقع دويتشه فيله، مما يعني أن التمويل والتبعية يحكمان السير التحريري بشكل كامل في هذه المؤسسات، وهو أمر منطقي فهي بالنهاية جزء من مؤسسات كبيرة لها جمهورها المستهدف وسرديتها ورؤيتها ورسالتها وليست ذات سياسات مستقلة إطلاقاً.

في المؤسسات الأوروبية وعلى الرغم من هامش الحرية المرتفع جداً للصحافيين فيها إلا أنه هناك خطوط حمراء لا بد من عدم تجاوزها، خصوصاً في قضايا جوهرية بالنسبة لسكان الشرق الأوسط مثل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يخشى الصحافيون من الانزلاق في مطب معاداة السامية بأي نقد لإسرائيل على سبيل المثال.

وتفرض هذه المؤسسات على صحافييها رقابة ذاتية عبر شروط متعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فيصبح الرأي الشخصي بكثير من القضايا أمراً ممنوعاً حتى وإن كان لا يحمل أي مشاكل قانونية أو أخلاقية صحفياً، لكنه قد يسبب صداعاً للمؤسسة بأي شكل من الأشكال، خصوصاً مع التصيّد للأخطاء في وسائل التواصل الاجتماعي من قبل فئات سياسية أو اجتماعية مختلفة.

وتمارس بعض هذه المؤسسات الكثير من "الصوابية" السياسية ضمن سياسات التحرير، فيصبح من الصعب على الصحافيين فيها أن يكونوا على قدر الجرأة المطلوبة في النقد تجاه الكثير من القضايا العامة، وبدعوى الالتزام بالحياد والموضوعية تصبح الرقابة الذاتية أحد أهم معايير عمل الصحافيين، ويصبح الصحافي مقيّداً عن ممارسة أي نوع من النقد القارص أو حتى خلق الصدمة للجمهور.

ولا تنحصر هذه الرقابة الذاتية وتحييد الصحافيين عن الاشتباك بالمجتمع عند حد محتوى المواد الإعلامية والصحافية أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، إنما تصل إلى حد سؤال بعض هذه المؤسسات عن الانتماءات السياسية ودوائر المعارف الاجتماعية للمتقدمين بطلبات العمل لديها، ورفض المتقدمين في حال وجدت أي انتماءات لأحزاب سياسية أو وجود أشخاص سياسيين مؤثرين في دوائر معارفهم.

الصحافة المستقلة رهينة مجتمعاتها

استفاد عدد كبير من القادمين الجدد إلى أوروبا من سهولة إنشاء المؤسسات الصحافية بسبب القوانين الناظمة لحرية الرأي والتعبير في تلك البلاد، الأمر الذي أدى إلى انطلاق مؤسسات صحافية جديدة بالجملة خلال فترة قصيرة يديرها هؤلاء القادمون.

لكن هذه المؤسسات الصحافية لم تقم على نموذج اقتصادي أو تسويقي واضح، ولم تكن لديها خطط استدامة أو استمرارية، كما لم يتم التفكير بكيفية الدخول إلى السوق الجديدة والغريبة عن الصحافيين تماماً، وكيفية تطوير آليات المنافسة على الإعلانات مع مؤسسات صحافية راسخة في بلادها، خصوصاً وأن اللغة التي تنطق بها هذه المؤسسات مغايرة تماماً للغة الدولة.

حصرت إشكالية اللغة هذه المؤسسات الصحافية بجمهور محدود، الأمر الذي جعلها تتحول إلى صحافة مجتمعية صغيرة، تخدم مجتمعاً داخل المجتمع، كما

أنها لم تستطع تشكيل جسر بينها وبين المجتمع الكبير أو مؤسسات الدولة لإحداث تغيير يلامس احتياجات هذا المجتمع، ولم تساعد على دفع صناع القرار للالتفات لمشاكل هذه الفئة بهدف خلق مصداقية بينها وبين الجمهور من المهاجرين.

هذه الإشكالية جعلت طبيعة المحتوى في هذه المؤسسات في حال استطاعت الاستمرار محصورة بنوعين؛ إما نشر معلومات لا يستطيع القارئ الوصول لها بلغة الدولة، أو محتوى أشبه بما تنشره مزارع المحتوى لكن بقالب صحافي بهدف الوصول إلى نسب معينة من القراءة والانتشار تضمن لها مورداً مالياً سواء من خلال إعلانات جوجل أو من خلال الشركات التي ترغب باستقطاب المستهلكين من القادمين الجدد.

وعنى ذلك أن هذه المؤسسات الصحافية لم تعد صحافية بشكل حقيقي ولا تمارس دورها الصحافي. كذلك، يتحول فيها الصحافي إلى كاتب محتوى أو مترجم لا أكثر، لا مؤثر أو رقيب على السلطات أو المجتمع، يتم فيها إنتاج مقالات تصلح للاستهلاك اليومي والتسلية وحصد النقرات، لكنها لا تقوم بالدور الصحافي العامل على إيصال صوت هذه الفئة المهمشة مجتمعياً.

وبهدف إبقاء القراءات مرتفعة دون وجود محتوى مميز، قامت هذه المؤسسات بالسعي لخلق نمط معين من النشر وهو استخدام المشكلات المجتمعية ذاتها في البلدان العربية لمخاطبة الجمهور واسترعاء انتباهه، مثل صبغ الأخبار بالنزعة الطائفية أو العرقية والخطاب المعادي للمرأة واللعب على وتر الانقسامات السياسية.

وأدى ذلك إلى الخروج عن القيم الأخلاقية الصحافية والتحول لصحافة صفراء أحياناً، ولصحافة مسيسة وغير موضوعية لصالح فئة معينة من فئات الاستقطاب السياسي داخل توجهات المجتمع الصغير، الذي يحمل انقسامات سياسية حادة في داخله أحيانا أخرى.

أما الشق الآخر من نمط النشر فهو محاباة الجمهور بشكل كبير، بحيث تصبح المؤسسة أشبه ببرنامج ما يطلبه الجمهور، وبعيدة عن توصيف قضايا المجتمع

بشكل حقيقي، وبات مفروضاً على الصحافي أن يضع القادمين الجدد في إطار الضحايا والمظلومين دوماً، دون الخوض بشكل أعمق في إشكاليات المجتمع الذاتية.

وعلى هذا النحو، أصبح الصحافيون رهائن لدى المجتمع الصغير المزاجي الذي يستهلك الأخبار كما يستهلك منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، وبات الصحافي أبعد ما يكون عن العمل الصحافي، متغاضياً عن الكثير من المشاكل التي تحتاج النقد، وغير قادر على ممارسة دوره الطبيعي.

ولأن الصحافي لن يكون قادراً على منافسة الناطقين باللغة من أبناء البلد، وبغياب مشاريع إدماج للصحافيين في مختلف بلدان أوروبا فإن الصحافي يبقى أمام خيارين، إما القبول بهذا الواقع البعيد عن المهنية، أو اعتزال العمل الصحافي والبحث عن مهنة أخرى.

ظروف العمل الصعبة

كان هنالك الكثير من الصحافيين الواصلين ضمن أفواج القادمين الجدد إلى أوروبا خلال السنوات الخمس الأخيرة، اصطدموا بظروف صعبة جداً للبقاء في المهنة، حيث اضطرهم العمل في مؤسسات صحفية ناشئة أو مستقرة خاصة الناطقة باللغة العربية إلى تقديم الكثير من التضحيات والتنازلات من أجل الحفاظ على الوظيفة في ظل ندرة الفرص.

التضحيات التي قدّمها الصحافيون تبرز في صورتين: القبول بانتهاكات العمل أولاً، والسكوت عنها ثانياً، أي أنهم يقبلون بالانتهاكات الواقعة عليهم بصمت، دون محاولة حتى لنقد الواقع أو تغييره، مدفوعين بالخوف من فقدان الوظيفة وعدم القدرة على معرفة ما يمكنه حماية حقوقهم في بلدان لا يعرفون لغة قوانينها بعد.

الانتهاكات الواقعة على الصحافيين متنوعة، منها ساعات العمل الطويلة جداً

والعمـل خـلال عطـل نهايـة الأسـبوع، ومنهـا عـدم القـدرة علـى تحصيـل حقوقهـم الماليـة مـن أصحـاب العمـل، وعـدم التـزام المؤسسـات الصحافيـة بالمهمـات الموكلـة إلـى الصحافييـن ضمـن عقـد العمـل، لينتهـي المطـاف بالصحافـي عامـلاً فـي مختلـف الأقسـام بالمؤسسـة بمـا فيهـا التنظيـف أحيانـاً.

أول مـا يتعلمـه الصحافـي هـو الصمـت، وهنـاك يبـدأ بتجاهـل مـا يـراه مـن انتهـاكات في المجتمـع طالمـا تضمـن لـه الحـد الأدنـى مـن ظـروف البقـاء، فـلا يعـود ممارسـاً لسـلطته الحقيقيـة كرقيـب علـى مـا حولـه سـواء فـي المؤسسـات الرسـمية أو المجتمـع، ويطمئـن لحالـة الامتنـان لمجـرد حصولـه علـى الحقـوق البديهيـة.

ولا تبـدو النقابـات الصحافيـة فـي هـذه البلـدان واعيـة بطبيعـة الظـروف العماليـة التـي تجـري فـي هـذه المؤسسـات لأسـباب مختلفـة، منهـا أن الكثيـر مـن هـؤلاء الصحافييـن غيـر مسـجلين فـي النقابـات لأن تكلفـة التسـجيل عاليـة عليهـم كقادميـن جـدد. والسـبب الآخـر هـو أن الكثيـر مـن هـذه المؤسسـات لا تسـجل نفسـها كمؤسسـات صحافيـة لتبقـى خـارج حـدود الأطـر التنظيميـة للعمـل الصحافـي فـي البـلاد التـي تنشـط بهـا.

محرومـاً مـن الحمايـة النقابيـة ومدفوعـاً بالخـوف مـن خسـارة مصـدر الـرزق الوحيـد فـي غربتـه، يصبـح الصحافـي أكثـر قبـولاً بالظـروف العماليـة الصعبـة، وبـدوره الجديـد الـذي يبتعـد كل البعـد عـن العمـل الصحافـي الاحترافـي، فـي ظـل عـدم وجـود حلـول رسـمية أو نقابيـة لهـذه الحـالات التـي تنمـو بشـكل أكبـر مـع الوقـت وراء سـوق العمـل غيـر النظامـي للمهاجريـن.

رجال المال والأعمال حولوا الصحافة إلى "مسخ" يقتات على الفضائح والإجهاز على حق الآخرين في الاختلاف. الربيع العربي وبقدر ما حرر مساحة من الحرية كان قدر ما أفسح من مجال لإنشاء قنوات وظفت بشكل غير أخلاقي في تهديد الديمقراطية الناشئة.

رجال المال والأعمال و"السيطرة على الإعلام"

ليلى أبو علي

كنت ذات يوم أحضر لبرنامج حواري يتناول بالدرس والتحليل سؤالا جوهريا: من يملك وسائل الإعلام؟

اتصلت بأطراف فاعلة في القطاع، فارتأيت أن يكون من بين ضيوفي ممثل عن هيئة فاعلة وقوية، وممثل عن نقابة الصحافيين، ومالك وسيلة إعلامية تلفزيونية يتابعها كثيرون.

بدأت التحضير والاتصال بالمتحاورين قبل الجميع باستثناء مالك القناة، فهو رجل أعمال وسياسي لا يعترف بأي من هذه الهياكل الموكل إليها تنظيم القطاع الإعلامي، والنهوض بالصحافة في البلد وضمان حقوق المنتسبين إليها.

تجاوب الجميع مع دعوتي للنقاش في هذا الباب إلا صاحب القناة الذي رفض الحضور قائلا بعبارة لا تقبل أي تأويل إنه يمثل في حد ذاته سلطة قائمة ولا يعترف بباقي السلطات الأخرى (يقصد الممثلين في الحوار).

جرت الكثير من المياه تحت الجسر. وقد أصبح اليوم يقود حزبا ممثلا في البرلمان واستطاع شريكه في السلطة والمال أن يفوز بمقعد في مجلس نواب الشعب، وأولى المهام التي باشراها هي مواجهة هيئة للتنظيم تحظى بالكثير من المصداقية في البلد.

هي قصة قد تختصر إلى أي مدى صار رجال المال والأعمال يستعملون الصحافة كمطية للوصول إلى السلطة، لكن فوق ذلك كيف يوجهون الرأي العام بقوة المال، فيضيق فضاء الحرية الذي حرره الربيع.

بعد ثورة الربيع العربي التي مست بلدنا أيضا، دخلت البلاد في حقبة جديدة من التعددية السياسية، وبرزت وسائل إعلام جديدة ودعمت الحريات الفردية والعامة في مسار ديمقراطي عُوّل عليه لخلق مناخ جديد من الانفتاح على حرية الصحافة.

ظهرت قنوات تعبير جديدة وتحررت القديمة ووضعت إجراءات وقوانين تنظيمية تخدم حرية الرأي والتعبير.

وبالعودة قليلا إلى الوراء تشير المعطيات إلى أن بلادنا كانت تمتلك عددا قليلا من القنوات التلفزيونية والإذاعات والصحف المطبوعة. كان أغلبها يلحن نفس معزوفة النظام السابق، ثم عصفت رياح الحرية فتفجرت الرغبة في تأسيس قنوات تعبير جديدة مرئية ومسموعة ومكتوبة وإلكترونية. قفز هذا العدد في "رمشة عين" وتضاعف مرات كثيرة، لكن هل يمكن القول بأن الأمر طبيعي ما دامت حرية التعبير قد انتعشت؟ ومن الملاحظ أن حصة الأسد من هذا التطور حظيت بها القنوات التلفزيونية.

لا يتعلق الأمر هنا بانتقاد سيطرة رأس المال على الإعلام الخاص، بالنظر إلى حاجة المؤسسات الإعلامية إلى مصادر تمويل، لكن المريب هو غياب الشفافية المالية لدى الملاك والمساهمين، وهنا مربط الفرس.

وبحكم ضبابية مصادر التمويل لجأت المنظمة المكلفة بالضبط إلى مراسلة البنك المركزي لرصد مصادر التمويل، غير أنها فشلت في الحصول على معلومات دقيقة، وهذا مؤشر دال على قوة لوبي المال والأعمال المستثمر في التلفزيون. لذلك أحيل ملف قناة تلفزيونية خاصة ساهمت لمدة طويلة في خنق حريات الصحافة إلى التحقيق.

في بلد يتسابق فيه السياسيون وأصحاب المال والأعمال لامتلاك وسائل إعلام خاصة بهم، تصبح حرية التعبير ثانوية مقارنة بمصالح سياسية واقتصادية وتجارية لا تؤمن بالصحافة كمهنة ورسالة، بل سلاحا للتأثير على الرأي العام ودفعه نحو توجهات بعينها، وتدجين الرأي العام ليؤمن بمصالحه الفردية الضيقة لا المصلحة الجماعية.

مع انتعاش حرية التعبير، لم تتطور الصحافة كمهنة واعية لديها قوالبها وقواعدها، بقدر ما تطور التعليق في وسائل الإعلام التي أسسها رجال الأعمال، لخدمة توجهات سياسية وتجارية فحسب.

وبسبب سيطرة المال السياسي على وسائل الإعلام تغيب القضايا الساخنة كالغوص في مصادر تمويل الأحزاب، سيما أثناء الحملات الانتخابية أو الاشتغال على مواضيع من قبيل التهرب الضريبي أو التلاعب بالصفقات العمومية، وتهميش التحقيق في ملفات الفساد الكبرى في القطاع الصحي والمصرفي وقطاع البناء وشبكات الطرق، وكذلك فساد بعض النخب السياسية التي تصل إلى تقلد مناصب حساسة في الدولة.

قليلة هي المقالات والتحقيقات والأعمال التلفزيونية التي تحدثت عن كل هذه المواضيع، ولا نجد لها امتدادا عميقا في المنتج الإعلامي، فيما يتم إغراق الرأي العام في نزاعات أيديولوجية، وصراعات حول الهوية وغيرها من مسائل لا تعتبر بالنسبة للمتلقي أولوية، وهو الذي يدفع ضريبة يومية عن تراكم المديونية بارتفاع كلفة الفساد المالي العابر للقطاعات.

ومن هذا المنطلق تصبح حرية التعبير سلاحا ذا حدين، حده الأول نظري طوباوي يتأسس على رؤية مثالية، أما الحد الثاني الذي أراه خطيرا، أن الحرية أصبحت في خدمة مصالح مالك وسيلة الإعلام، أو ذلك الذي يدر عليها من ماله الخاص ليوجه الجمهور نحو تبني أفكار خاصة.

الأرقام العلمية تقول إن أكثر من نصف ممولي وأصحاب المؤسسات قريبون من

دوائر السياسة والحكم، وبهذا المعنى تصبح الحرية وبالا علينا وليس العكس. وفي بلد عجزت فيه التحريات حول ملكية وسائل الإعلام عن كشف مصادر تمويل بعض المؤسسات الصحافية يحق لنا أن نتساءل: هل قولنا وكتابتنا لما نشاء يمكن أن يقيس حرية التعبير؟ وهل بمجرد أن تتحدث دون قيود يعني أنك تصنف في خانة الصحافيين الأحرار؟

واقع حرية التعبير في هذا البلد مكسب مهدد أمام حالة الاصطفاف المحمومة؛ فالبعض أصبح يصطف وراء الحكومة وبعضها الآخر يصطف وراء أحزاب أو رجال مال وأعمال يتحكمون في الكثير من الأحيان في الخطوط التحريرية، إما عبر ضخ الرأسمال أو عبر إغلاق صنابير الإعلان.

إنه مناخ من الاصطفاف يجعل العمل صعبا في كنف الموضوعية وخدمة الصالح العام، ففي الفترة الأخيرة لجأت قناة تلفزيونية خاصة لضرب تحقيق لقناة منافسة لها عن طريق مال الإشهار، حيث عمدت قناة خاصة إلى استباق تحقيق استقصائي يكشف ملف فساد في مجال الصحة بتمرير تقرير إشهاري غير معلن في نشرات القناة عن المشتبه بهم في الفساد أنفسهم. كان من الواضح أن المتهم في التحقيق بالتلاعب في مجال الصفقات العمومية يريد تبييض وجهه عن طريق المال الإشهاري.

في الإعلام العمومي لا يختلف الأمر كثيرا، لأن رجال المال والأعمال يتوفرون على لوبيات تضغط وتنتقم وتختار الأشخاص الذين يحظون بالرضى. ولئن كان الإعلام العمومي يطول الشرح فيه من ناحية مضمونه على الأقل ومن حيث استقلاليته أيضا، فإن اختيار الأسماء على رأس المؤسسات الصحافية والتي كانت موضع استنكار من نقابة الصحافيين التي ترى في هذا الانحياز تأثيرا واضحا جدا على استقلالية الإعلام عن الضغوط السياسية والاقتصادية أيضا.

ولأن صراع الخصوم يكشف أحيانا عوراتهم، فقد اتُهم رئيس الحكومة من بعض خصومه بمحاولة السيطرة على وسائل الإعلام، المصادرة التي لم يتحدد مصيرها بعد، وبالمقابل، اتهمه خصوم آخرون بالسيطرة التامة على قناة خاصة أصبح

البعض يعتبرها مدافعة بالأساس عن توجهاته، بل إن صاحبها حضر بعض اجتماعات الحزب الذي يديره رئيس الحكومة نفسه.

الخطر في العملية أن وسائل الإعلام تؤثر في القرار السياسي لتصبح القاعدة على النحو التالي: السياسي يبحث عن رجل الأعمال لتصفية خصومه، أما رجل الأعمال فلا يستحضر روح الصحافة بقدر ما يستحضر منطق الربح.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فبعض قنوات التعبير الخاصة من تلفزيونات وإذاعات برز تبنيها هي أيضا لسياسة الحكومة وخدمتها والدفاع عن توجهاتها في المنابر الإذاعية والتلفزيونية، والحال أنه كثيرا ما استفاد رئيس الحكومة السابق من موالاة بعض الإعلاميين له ولسياساته بشكل واضح ومعلن أحيانا، هذه هي خطورة الرأسمال.

الكل يعلم اليوم أن الإعلام صنع شخصيات سياسية تقلدت مناصب عليا حتى على مستوى رئاسة الجمهورية. والكل يعلم أنهم وصلوا إلى هناك حين تحولت بعض القنوات إلى منبر مفتوح يستخدم لحشد الدعم السياسي بمنطق "رابح – رابح".

ولعل هذا ما يحيلنا إلى حادثة تصريح أحد السياسيين الذين يملكون قناة تلفزيونية، والذي أقر في وقت سابق أنه هو من صنع الرئيس السابق للجمهورية، قالها بوضوح شديد حينما كان يتحدث عن فضل القناة التي يمتلكها في صناعة الكثير من السياسيين.. أي نعم، ودون أن يرد عليه أحد أو يفند ما قاله.

كما أن معركة الملاك/ رجال الأعمال تندلع في كل مرة، لتصير واجهة لصراع سياسي محموم قد يكون طرفاه شريكين في الحكم، فسدت علاقة الود بينهما بعد صفاء.

يقر الدستور الجديد مبدأ حرية التعبير والفكر، كما أقر بعث هيئة دستورية للإشراف على الصحافة السمعية البصرية وإقرار قانون للنفاذ إلى المعلومات، حرصا على حماية الصحافة من تعسفات رجال الأعمال والسياسيين.

ينـص القانـون المتعلـق بحـق النفـاذ إلـى المعلومـة علـى ضمـان حـق كل شـخص طبيعـي أو معنـوي فـي الحصـول علـى المعلومـة، كمـا يوصـي المؤسسـات العموميـة بنشـر وتحديـث بياناتهـا فـي مجـال اختصاصاتهـا.

لكـن رغـم جماليـة النـص تبقـى الممارسـة والتطبيـق عائقـا لاعتبـارات عديـدة، منهـا مـا فـي النـص نفسـه مـن اسـتثناءات تشـمل الأمـن العـام والدفـاع والعلاقـات الخارجيـة مـن إلزاميـة إعطـاء المعلومـات مـن قبـل طالبيهـا، ومنهـا أيضـا ضعـف سـلطة الهيئـة فـي حمايـة الصحافييـن ومصادرهم بالإضافـة إلـى عـدم السـماح بالتعـرف علـى أسـماء المسـاهمين، ولذلـك نعجـز عـن تتبـع مصـادر تمويـل وسـائل الإعـلام اليـوم والتـي تبقـى مـن الأسـرار الكبـرى التـي لا ينبغـي الاقتـراب منهـا.

قـد تكـون سـلطة النفـاذ إلـى المعلومـة محـدودة بقـوة النـص الـذي يسـتثني، لكنهـا أيضـا تظـل سـلطة دون المطلـوب فـي ظـل عـدم اسـتعمالها كحـق مـن قبـل الصحافيين أنفسـهم. أثبتـت التجربـة أنـه قليـلا مـا يلجـأ الصحافيـون لهـذا الحـق لاسـتعماله والضغـط بـه علـى الإدارات للحصـول منهـا علـى معلومـات تخـص عملهـم الصحافـي.

وقـد يبـدو القانـون أيضـا جميـلا وجذابـا ونحـن نتحـدث عـن أكبـر هيئـة لضبـط الإعـلام. غيـر أن واقـع الحـال يشـي بأزمـة تضـرب بصلاحيـات هـذه الهيئـة التـي نـص الدسـتور علـى بعثهـا، كمـا أنهـا بقيـت معلقـة إلـى اليـوم دون انتخـاب أعضائهـا واسـتكمال مسـار إرجاعهـا هيئـة دسـتورية ذات صلاحيـات واسـعة تمكنهـا مـن محاصـرة رجـال المـال والأعمـال، وعبثهـم بوسـائل الإعـلام التـي شـهدت أكبـر عمليـة انفـلات فـي الآونـة الأخيـرة.

تبـدو هـذه الهيئـة عاجـزة اليـوم أمـام خروقـات لمؤسسـات إعلاميـة يمتلكهـا رجـال مـال وأعمـال تعمـل خـارج القانـون، لكنهـا لا تعتـرف بهـا وتعتبرهـا منتهيـة الصلاحيـة بعـد انقضـاء سـنوات عديـدة دون تفعيلهـا.

هـذا التذبـذب فـي عـدم اسـتكمال المسـار الدسـتوري لمنظمـة التقنيـن فتـح البـاب أمـام التطـاول عليهـا مـن قبـل مالكـي قنـوات تلفزيونيـة كثيـرا مـا ضربـوا بعـرض الحائـط

قرارات غلق صادرة عن الهيئة، أو خطايا مالية لم تدفع نتيجة تمرد بعض المتحكمين في القطاع السمعي والبصري ممن يملكون أيضا نفوذا سياسيا وماليا واضحا أو مغلفا.

وأثناء تنفيذ أحكام هيئة تنظيم الإعلام بحجز لمعدات قناة تلفزيونية خاصة لعملها خارج إطار القانون، شهدت الهيئة هجمة شرسة من قبل بعض الإعلاميين وحتى من المركزية النقابية، استنكرت فيه أن يتم تنفيذ مثل هذه الأحكام، كما تم اتهام أعضاء الهيئة بالمحاباة والدفع لضرب التعددية الإعلامية، بل وصل الأمر إلى حد تخوين أعضاء الهيئة واتهامهم بالتواطؤ مع السلطات الرسمية على حساب القطاع.

لوبي المال والأعمال قادر على فعل أشياء كثيرة منها الحملة المنظمة التي قام بها لشيطنة قادة الهيئة التي أرادت أن تنظم ولو بعض الفوضى. هناك من ينتعش في الفوضى، وقد شهدت ذروتها في فترة الانتخابات الماضية، حين استعملت هذه المنابر التلفزيونية منصات دعاية لمترشحين، وانقسم الإعلام المرئي فيها إلى مناصر وخصم لهذا المترشح أو ذاك.

لنعد قليلا إلى الوراء، نلاحظ أن الهيئة كانت قد رصدت أكثر من ثلاثين مخالفة تهم الدعاية السياسية، واستغلالا فاضحا لنتائج سبر الآراء خلال الحملات الانتخابية، وكانت أغلب المخالفات في تلك الفترة مرتكبة من لدن القنوات التي يعلم الجميع أنها نصبت منابرها لإشهار سياسي غير مباشر، ودعاية مضادة لمتنافسين في المحطة الانتخابية.

خلاصة القول، إن المحرمات ما تزال قائمة، رغم جو الحرية الذي رافق سنوات ما بعد الثورة، ولعل من عوامل فرملة حرية التعبير زحف المال وتحكمه في الخطوط التحريرية، مما أبعد الصحافيين العاملين داخل هذه المؤسسات عن القيام بواجبهم في نبش القضايا الحقيقية الساخنة.

لذلك، وبناء على كل هذه المعطيات يحق لنا القول إن حرية التعبير نفسها قد تضرب من الداخل وتفرغ من مضمونها، وإن ما طرأ من تحولات وأزمات لم

يواكبه عمل إعلامي جدي إلا في أمثلة قليلة تعد اليوم استثناءات في ظل خطاب إعلامي مُتردٍ في مجمله، سيحول حرية الصحافة إلى مجرد ذكرى.

قد يحتاج الوضع بمجمله إلى مجلس للصحافة من أجل تأمين حرية التعبير والسيطرة على الفلتان لضمان شفافية مصادر التمويل، تركة عقود من التعتيم والتعمية ظلت تلاحق الصحافة في هذا البلد، حتى حررت الأفواه والعقول وانطلقت فيها الأقلام تكتب بفكر نقدي.

بعد تركة الديكتاتورية أصبح القطاع يعاني من تركة جديدة؛ رؤوس أموال ورجال سياسة كسبوا وسائل إعلام صنعت زعامات كاذبة وقزمت قامات فكرية، وصدرت للجمهور نماذج في مجملها لا تعكس واقعنا الحقيقي، ولا تقدم له نخبته الفكرية الحقيقية، وفوق ذلك رسمت خطوطا حمراء أشد وطأة مما كان في السابق.

هكذا يضمن السياسي المتحكم في القطاع نفور الجمهور وانسياقه لمصير لا يصنعه المواطن المتلقي، بل رجل المال الباحث عن الربح على الدوام.

لم تعد بالتالي العصا الغليظة للأنظمة الديكتاتورية هي التي تهدد حرية التعبير، بل هي عصا التحكم بشكل خفي ومقنع في الإعلام ومستهلكيه، ولعل هذا ما يحيلنا إلى ما قاله الفيلسوف الأمريكي نعوم تشومسكي في كتابه "السيطرة على الإعلام: "إن الدعاية تمثل بالنسبة للأنظمة الديمقراطية ما تمثله العصا للأنظمة الاستبدادية".

تحت رحمة نزوات جنسية، عاشت صحافيات مآسيٍ نفسية، اضطر الكثير منهن إلى ترك العمل، لكن بعضهن لم يستسلمن لسلطة المجتمع والأعراف ومواضعات الحفاظ على الوظيفة، وقررن مواجهة مسؤولين للتحرير شعارهم الأزلي: الجنس مقابل العمل.

التحرش في غرف التحرير.. الجريمة التي لا تتقادم

منى سعيد

كان مساء صيفيا شحّت فيه الأخبار، فتسرب الملل إليّ وزميلي في العمل وأغرقنا في كلام بعيدا عن الصحافة وضغطها، وأخذتنا تفرعاته إلى حديث عن العطلة وعن برامجها حتّى بلغنا منعرج الحديث عن السهرات الليلية وعن جدلية الحرّية والتحرّر.

من الحريّة إلى التحرر، قادتنا الكلمات إلى العلاقات بين الرجل والمرأة، ولم أكن أعلم حينها أن حديثي العفوي عن الحب سيثير رغبة كامنة لدى زميلي في العمل؛ فالأمر بالنسبة لي لا يعدو أن يكون تعبيرا عن وجهة نظري، ولكن بالنسبة له إشارة ليقترب منّي أكثر فأكثر.

فيما أنا أواصل الحديث عن الحب وعن حقّ المرأة في اختيار شريكها وعن سلطان العشق على العقول، وجدته يغادر مقعده وينحني قبالتي حيث أجلس على مقعدي، ويضع يديه على كتفي ويحاول تقبيلي، سرى الخدر في كامل جسدي من وقع الصدمة ولكنني دفعته إلى الأمام صارخة: "ماذا تفعل؟"

وكم كان جوابه حينها مستفزّا: "أريد أن أقبّلك"، وبكل برود بثّ أنفاسه من جديد في وجهي حتّى كاد يلتصق بي فدفعته من جديد. حينها فقط صار بيّنا أنّني لا

أريد قبلته التي صورتها تأويلاته الخاطئة لكلماتي، واكتفى باعتذار بارد كأنفاسه، مرجعا تصرّفه الأرعن لطريقة حديثي، جواب يمكن أن يدفعك لارتكاب جريمة قتل دون أن تحس.

ولم يكتف بذلك، بل ارتدى ثوب الناصح لينبهني ألا أتكلّم بتلك التلقائية عن الحب وعن العلاقة بين المرأة والرجل حتّى لا أكون في مرمى سهام المتحرشين، والحقيقة، أنه منذ ذلك الوقت، صرتُ أنتقي العبارات وأنا أحادث الزملاء عن مواضيع خاصة بعيدا عن روتين الأخبار، وكلّما غلبتني عفويّتي استجرت بفعلة زميلي منها.

ورغم مرور سنوات على هذه الواقعة، ما زالت تتجسّد أمامي بكل تفاصيلها حينما تسرد زميلات حوادث تحرّش تعرّضن لها في غرف التحرير. قصص موجعة تزعزع نفسية المرأة الصحافية التي تجد نفسها في منزلة لا تحسد عليها، فإما أن تغادر عملها أو تطبّع مع التحرش.

الوقع النفسي الذي يتركه التحرش لا يتلاشى بالتقادم. يبقى محفورا في نفوس صحافيات جهرت بعضهن بما تعرّضن له وخسرن عملهن، فيما انسحبت أخريات في صمت، ورضخت أخريات للأمر الواقع في مؤسسات إعلامية تغضّ البصر عن التحرّش في عقر مقراتها.

والتحرش الجنسي من بين التابوهات الاجتماعية المسكوت عنها، تحوّل "الضحيّة" إلى "متهمة" حينما تشهّر بمُمارِسة هذا الفعل حتى وإن كانت صحافية وكان فضاء التحرّش مقر عملها، الأمر الذي قاست إحدى الصحافيات ويلاته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

سنوات طويلة مرّت على حادثة التحرّش التي تعرّضت لها حينما طالبت بتسوية وضعيتها المهنية، ولم تكن تتوقع يوما أن تمكينها من حقّها المهني سيكون مقابل تلبية نزوات أحد رؤساء التحرير المباشرين لها في الجريدة الورقية حيث تعمل. وهي تستعيد تفاصيل الحادثة، تحاول في كل مرة، عبثا، تهذيب الكلمات وترتيبها،

وهي التي تحمل إلى اليوم وجع مغادرتها لعملها بعد أن تمادى رئيس التحرير في مضايقتها، والضغط عليها لتنفيذ رغبته مقابل تزكيتها لترسيمها بالمؤسسة.

"رافقيني إلى منزلي وسيكون كل شيء على ما يرام"، كان يوميا يعيد الجملة نفسها على مسمعها، وكانت في كل مرّة تبتكر أسلوبا جديدا للتهرب من نظراته وكلماته، حتّى صار يرفض المواضيع التي تقترحها في اجتماعات التحرير، الأمر الذي بات يهدد وجودها في المؤسسة.

وأمام إمعان المتحرّش في مضايقتها وتجميدها بطريقة مقنّعة عن العمل، تخلّت عن أسلوب الهرب منه ومن مضايقاته وقررت مواجهته، وانتهى الأمر إلى شجار بلغ مداه كل العاملين بالمؤسسة، لتجد نفسها بلا حقوق مهنية بعد عملها في المكان ذاته تسع سنوات.

كانت نهاية رفضها لمقايضة حقها المهني بالتحرش الجنسي بقاءها بلا عمل ومعاناتها من اضطرابات نفسية، خاصة حينما صدتها الجهات التي قصدتها لمساندتها في معركتها ضد المتحرّش، حتّى إن بعضا ممن ولّت وجهها شطرهم طلبوا منها السكوت عن الأمر حتّى لا تشوّه سمعتها.

ورغم أنها خاضت المعركة لوحدها دون سند في الوسط المهني، باستثناء تعاطف زميلاتها، لم تستسلم، وشهّرت بالمتحرّش وسط دعم معنوي من زوجها الذي روت له كل تفاصيل الحادثة، وكان متفهّما لوضعها ولوقع ما تعرّضت له من ظلم في نفسها.

في ذلك الوقت، قاست الصحافية اكتئابا حادّا أثر على علاقتها بالمحيطين بها، ولكنّها لم تندم، اختارت البطالة ولم تسكت عن التحرّش الذي ما زال نقطة سوداء ترتسم أمامها كلما تناهى إلى مسمعها حديث عن تحرش في صفوف الصحافيات، أو عادت بالذاكرة إلى الوراء.

وتفاصيل التحرّش عموما، تظلّ عالقة بأذهان من يتعرّضن له خاصة إذا ما مارسه شخص ذو سلطة ونفوذ، وقد تخف وطأة حضور هذه التفاصيل حينما

تتخطّى الأنثى حاجز الخوف بالإفصاح عن التحرش.

تجليات التحرّش وأساليبه تختلف من متحرّش إلى آخر، ويتراوح بين النظرات والكلمات والإيحاءات واللمسات، كما تختلف انفعالات النساء في مواجهته، ولكنهن يلتقين عند نفس شعور الوجع، خاصة إذا كن من الفئة التي تبتلع هذه الممارسة خشية مواجهة المجتمع.

ولئن ظلّ التعاطي مع موضوع التحرش الذي يطول الصحافيات في غرف التحرير "مناسباتيا". وظلت التشريعات والقوانين حبرا على ورق، فإنّ بعض الصحافيات اليوم بتن يثرن هذا الموضوع بهدف إيجاد حلول جذرية لظاهرة كامنة مسكوت عنها في كثير من المؤسسات الإعلامية.

وفيما تغالب الأثر النفسي لحادثة تحرّش تعرّضت لها في أوّل مقابلة لها مع مديرها المباشر في قناة تلفزيونية، لا تتوانى صحافية أخرى عن فضح المتحرشين وكأنها تنتقم في شخوصهم من ذلك "الرجل" الذي تحرّش بها وألحق بها وجعا نفسيا لن يمّحي.

في دقائق معدودات تبدّد حلمها في العثور على عمل وهي التي عانت البطالة طويلا، وتحوّل فرحها كابوسا كلّما تذكّرت الحادثة التي جعلتها تفرض مسافات أمان بينها وبين الرجل، مهما كانت صفته خاصة في العمل، فهي تتوقع السيئ قبل الحسن.

"ما أجمل نهديك" تتلو الكلمات وتبلع ريقها. تستحضر ما قاله مديرها المباشر في أوّل لقاء معه، بعد أن خاضا نقاشا عن محتوى الفيديوهات التي تقدّم فيها قراءات سياسية، فيما كانت تنتظر رأيا حول أدائها، لكن في الضفة الأخرى متحرّش يترصّد تفاصيل جسدها.

بعد أن سعت جاهدة إلى استيعاب كلماته، أعربت له عن استيائها من تصرّفه غير اللائق وغير المهني قبل أن تغادر المكان دون التفاتة، وتودّع عملا فارقته قبل أن تناله لأنّها اختارت مواجهة المتحرّش ورفضت السكوت عن صنيعه.

هي ليست الوحيدة التي خسرت عملا لأنها اشترت نفسها وأبت إلا أن تواجه زميلها أو مديرها المتحرّش، ولم تتحجّج بالبطالة لتسكت عن كلمات أحدثت شرخا في نفسها، كما تروي، وهي التي اختصر محدّثها سنوات دراستها وتجربتها المهنية في جسمها.

إذن فالحياة المهنية للصحافيات اللواتي يتعرّضن للتحرّش في مهب الخطر، إن هن تمرّدن على نواميس المجتمع وجهرن بتعرضهن للتحرّش في مؤسسات عملهن، يبذلن مجهودا في تقديم مادة صحفية جيّدة، ولكن نظرات بعض الذكور لا ترى غير تفاصيل أجسادهن.

وفي الغالب، تعجز بعض الصحافيات عن إثبات التحرش الجنسي، ذلك أن المتحرّش يتعمّد تصفّح صور ذات إيحاءات جنسية أحيانا، أو يلامس كتفيها أو أجزاء من جسدها بطريقة غير بريئة، خاصة إذا ما اختلى بها أو سألها عن ماضيها.
محاولات تحرّش تصفها صحافية بالمقنّعة لأنه يصعب إثباتها، ولأنها مرتبطة بإيحاءات وإيماءات تجعل مديرها في العمل ينتقد تأويلها لكلماته ونظراته في كل مرّة تواجهه بمحاولات التحرّش، حتّى إن الأمر بلغ به حد نعتها بالسطحية في أكثر من مناسبة.

"أريد أن تكسري الحاجز بيننا، يجب أن تليّني من طبعك قليلا في التعامل معي، وأنا في المقابل أكون سندك وأساعد في الارتقاء الوظيفي"، بعض من العبارات التي يردّدها على مسامعها كلّما اجتمعت به في مكتبه، عبارات يرفقها بنظرات غير بريئة ومستفزّة.

وما يؤذي الصحافية أكثر أنّها حينما تحتج على كلمات مديرها يتهمها بأنّها أساءت الفهم، وأنّها أوّلت كلماته بطريقة خاطئة، وهي اليوم مضطرة لتجاوز تلميحاته ونظراته التي تكاد تخترق جسدها، الأمر الذي لاحظه زملاؤها في أكثر من مناسبة.
ورغم قناعتها أنّ مديرها متحرّش، تعزّزها شهادات زميلاتها، إلا أنّها لا تملك أن تواجهه إلا بردود مبعثرة يغلب عليها الانفعال لما تنطوي عليه كلماته من وقع

سيئ في نفسها، خاصة إذا ما صاحبتها تلميحات جنسية مستفزة.

ورغم معاناتها من اضطرابات نفسية، إلا أنّ الصحافية لم تغادر عملها أو تسكت عن التحرّش، بل تعلّمت أن تواجه المتحرش بلغة يفهمها.

القصص كثيرة، لكن لا بد أن أحكي قصة الصحافية التي يستغل فيها مسؤول تحرير خلو المكان إلا من زميلته "المتحرّرة"، ويغادر مقعده ليلقي بكل ثقله على كتفيها من الخلف ويمرر يده على رقبتها وصدرها.

وفيما هو يمعن في تصفّح جسدها، كانت هي تغرق في وجوم مدقع، لا تقوى حتّى على التنفس بطريقة طبيعية وفق روايتها، وصمتت عن التحرّش لأن تهتمها الجاهزة أنّها "متحرّرة"، ولباسها "الفاضح" هو السبب في استثارة المسؤول.

وإن كان الزميل نفسه يمارس التحرّش مع زميلات أخريات، إلا أن الأمر لا يتعدّى النظرات والإيحاءات بشهادتهن، فيما تخطّى كل الحدود معها لأن "المتحرّرة" في نظره متاحة لكل الرجال أنّى أرادوا أن يمارسوا التحرّش، وكأنّها دعوة لاستباحة جسدها.

عقد من الزمن يمر على الحادثة دون أن تنساها، وما زالت تعاني من تبعاتها إلى اليوم، زاد في معاناتها أنّها لم تتكلّم أو تفضح المتحرّش خوفا من أن تسمع الكلمات ذاتها التي تتردّد على مسمعها حينما تشكو تعرّضها لمعاكسة في الشارع، فما بالك والأمر حدث في غرفة التحرير!

أمثلة التحرّش المسلّط على الصحافيات في غرف الأخبار كثيرة، وردود أفعالهن مختلفة بين مطبّعة معه أو رافضة في صمت، والثغرات المتعلّقة بهذا الفعل الذي لفّه الكتمان والتعتيم عديدة في المؤسسات الإعلامية، وعادة ما ينتهي الأمر بتحوّل "الضحية" إلى "متّهمة".

يقول مثل فرنسي: ”حينما تندلع معركة عظيمة فتش عن المرأة“، ومع تحوير بسيط، فإن المثل يصير في هذا البلد: ”حينما تنتهك حقوق الأطفال في الحقول، ابحث عن السيدة الأولى“. إنها تدير ثروة ضخمة، لكن لا تريد أن تخضع للمحاسبة، وحينما قرر صحافي أوروبي في لحظة جرأة نادرة أن يقترب من الخط الأحمر، زار المقبرة هكذا دفعة واحدة.. وبدم بارد.

”لا تقربوا ثروة السيدة الأولى“

رولي لوباب

أرجوكم اقرؤوا هذا المقال حتى نهايته، لا تحكموا عليه من بدايته:
لم تتخط أعمارهم في الغالب 18 عاما بيد أنه بات من غير المألوف، بل لم تعد نادرة رؤيتُهم وهم يذرعون مسالك وشعاب الحقول حاملين في أيديهم تلكم المناجل المعقوفة، وهامات رؤوسهم تنوء بحمل أمتعتهم، أو وهم يحملون على ظهورهم حزما من الحطب، وسواء كانوا بمعية أشخاص راشدين أم لا، فإنهم ينبرون لمساعدة أهاليهم في أعمال الحقل، أو بغية العمل من أجل الحصول على لقمة العيش، وماذا عن المدرسة؟ أليست من حقهم، كما جميع الأطفال في العالم؟

من الملاحظ أن العديد منهم غادروا مقاعد الدراسة منذ مدة طويلة. وعلى الرغم من سعادتهم الغامرة بالتعلم في كنف ذويهم المزارعين، فإن هذا الأمر لا يلقى ترحيبا في صفوف المدافعين عن حقوق الأطفال. فهم يلحون مرارا وتكرارا على أن المكان الأنسب لهم هو المدرسة، ويتحدث أحد الآباء ممن صاروا عاجزين وتتَملكهم الحيرة أمام معضلة عمالة الأطفال قائلا: ”صرنا نخشى أن نرسل أولادنا في هذه الأيام للعمل في الحقول، ويسري هذا الأمر أيضا على الأيام التي لا يذهبون فيها إلى المدرسة، ففي كل مرة تذهب برفقة ولدك إلى الحقل تجد نفسك عرضة للعديد من الأسئلة بخصوص مسألة احترام حقوق الأطفال، ويؤدي هذا الأمر في غالب الأحيان إلى الكثير من الصراع ونشوب النزاعات سواء مع

السلطات أو بين الأطفال وأقربائهم".

وتسعى السلطات من جهتها بشكل رسمي إلى إثبات وإظهار عدم وجود أي طفل يعمل داخل الحقول، خاصة داخل تلك الحقول التي تتميز بمدخول عال وتشكل عصب الاقتصاد الوطني.

لا يمكن أن تتحدث هنا عن الكيفية التي تصرف بها السيدة الأولى الأموال الخاصة بتدبير صندوق محاربة عمالة الأطفال الصغار، الكثير من الأموال تضخ فيه لكن ما زالت الحالة كما هي، وما تزال المنظمات الحقوقية تدق ناقوس الخطر.

وما دمت أكتب باسم مستعار، فإن الحقيقة هي أن السيدة الأولى تدير ميزانية كبيرة وتتصرف فيها دون أن تقدم حسابا أو كشفا. وهذه الأموال عبارة عن صندوق أسود لا يخضع لمراقبة الحكومة، كما أن أمواله تبدد دون أن تصب في مصلحة المزارعين، وتقوم بإدارة هذه الثروة على هذا المنوال منذ عشرات السنين، وهو موضوع لا يجرؤ أي من الصحافيين على الاقتراب منه. ولهذا فإنه من سابع المستحيلات إيجاد أي مصدر إعلامي يقبل الحديث بوجه مكشوف في الموضوع، فالجميع يتملّكهم الخوف الشديد من تلكم السيدة التي أنشأت على مر السنوات إمبراطورية كبيرة، وتعد من بين السيدات الأكثر نفوذا في هذه القارة التي كتب عليها أن ترزح تحت سياط الديكتاتورية.

قضيتها باتت معروفة على الصعيدين المحلي والدولي، لكن باستثناء عناوين صحافية أجنبية، لم يجرؤ أحد هنا على الاقتراب من الموضوع، والسبب واضح، فقد اختفى العديد من الصحافيين وهم يهمون بالاستقصاء عنه، مثلما يتعرض بث البرامج التي تتصدى له للإيقاف فورا ودون تردد، أو قد يصل الأمر إلى حظر ووقف نشاط رؤساء التحرير ممن وقع تحذيرهم سلفا.

تُسخّر هنا جميع الوسائل لتثبيط أي عمل صحافي مفعم بالجرأة والشجاعة، ورغم أن التغيير لم يتوقف منذ زمن الاستقلال، إلا أن المسألة ما زالت بالغة الصعوبة والحساسية، فالبلد يسعى حثيثا لتحسين صورته في قائمة الترتيب لدى منظمة

"مراسلون بلا حدود"، بيد أن غالبية المواضيع لا يسمح بالحديث عنها خاصة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن تلك السيدة.. السيدة الأولى.

مثلما قلت سابقا، فإن الصحافيين يتملكهم الحذر الشديد وهم يسيرون في "حقل السيدة الأولى"، ويشرح أحد هؤلاء ممن كانوا قاب قوسين أو أدنى من الزج بهم خلف القضبان بسبب مقال كتبه عام 2012 حول عمالة الأطفال في المزارع: "هذا موضوع حساس جدا، سواء بالنسبة لعموم المواطنين أو السلطات الرسمية، فحينما يستأثر باهتمامك، فإن حجم المخاطر تجعلك تجهل معها متى قمت بتجاوز الخطوط الحمراء".

لقد تعرض صحافي أوروبي سبق أن اشتغل حول الموضوع للقتل، كما أن العديد من الصحافيين يتلقون تهديدات باستمرار، قبل أن يختاروا في نهاية المطاف الاستسلام والنأي بأنفسهم عن الخوض فيه، لأنه يهدد ثروة السيدة الأولى، الخط الأشد احمرارا في بلد يبحث منذ زمن بعيد عن نهضة اقتصادية حقيقية.

خاض أحد الصحافيين الشجعان المعركة ضد السيدة الأولى عبر التقصي في الموضوع، لكنه وجد نفسه في مواجهة عصابات مشبوهة هددته بالقتل قبل أن يغلق فمه إلى الأبد.

سطوة السيدة الأولى تركت أثرا نفسيا عميقا في نفوس الفلاحين لدرجة أنهم صاروا يدافعون بشراسة عن تشغيل أطفالهم بدل إرسالهم إلى المدارس. وها هو أحد كبار المزارعين من داخل الحقول ينبري منافحاً ومدافعا عن الأمر بقوله: "نحن نعلم أطفالنا كيفية العمل، مثلما كان الأمر عليه في صبانا، وينطبق الأمر كذلك على الأطفال في سائر ربوع أوروبا، حيث يتعلمون حرفا منذ نعومة أظافرهم"، وإذا تمت مقاربة الموضوع من خلال هذه الزاوية، فمن الممكن أن نضفي عليها شيئا من المصداقية، غير أن تعريف "عمالة الأطفال" بأوروبا ليس بنفس المعنى كما هو عليه الحال في هذه القارة.

تريد أن تقنعنا السيدة الأولى ومعها وسائل الإعلام التي تخضع لسطوتها أن

عمالــة الأطفــال لا تنسـحب علــى هـؤلاء الذيـن يشـتغلون فــي حقولهـا تحـت مسـمى "مسـاعدة الأهـل"، علمـا بـأن تعريـف عمالـة الأطفـال يشـمل مجمـل الأنشـطة التـي تحـرم هـؤلاء مـن ممارسـة طفولتهـم، وتمتهـن كرامتهـم، وتؤثـر فـي تحصيلهم الدراسـي وفـي صحتهـم، وفـي نموهـم الجسـدي والذهنـي، وقـد تتخـذ عمالـة الأطفـال أشـكالا أكثـر بشـاعة، خاصـة أولئك الذيـن وقعـوا تحـت طائلـة أشـكال شـتى مـن الاسـتعباد، أو تعرضـوا لأخطـار محدقـة كاحتمـال الإصابـة بأمـراض خطيـرة، أو البقـاء دون رعايـة عرضـة للتشـرد فـي شـوارع الحواضـر السـكانية الكبـرى، وغالبـا منـذ سـن مبكـرة. ومـا يزيـد الطيـن بلـة وجـود أطفـال (مهاجريـن) فـروا بأعـداد غفيـرة مـن بلدانهـم الأصليـة قصـد البحـث عـن رغـد العيـش فـي ربـوع هـذه الحقـول.

ورغـم هـذا كلـه، فـإن شـبكة واسـعة النطـاق تقـوم علـى تنظيـم هـذا النـوع مـن المتاجرة، ويصـل الأمـر فـي بعـض الأحيـان إلـى أعلـى مسـتوياته فـي الدولـة. وحيـن تعجـز عـن إيجـاد الحقيقـة أو تنتصـب فـي وجهـك الحواجـز، اعلـم أنـك وصلـت للمنطقـة المحظـورة، ويفسـر مسـؤول سـابق مـا يجـري: "بالنسـبة إلـى بلـد زراعـي كبلدنـا، فـإن اليـد العاملـة فيـه تعـد مطلبـا ملحـا ومتزايـدا، بيـد أننـا لا نلبـي حاجتنـا منهـا كفايـة مـن داخـل البلـد، والحـل يقتضـي منـا البحـث عـن اليـد العاملـة الفلاحيـة فـي البلـدان الفقيـرة المجـاورة، وذلـك بهـدف دفـع ودعـم عجلـة الاقتصـاد"، ويضيـف المسـؤول نفسـه: "لكـن المسـؤولين الحكومييـن كانـوا علـى الـدوام يخلفـون وعودهـم بشـأن تطبيـق هـذا الإجـراء علـى أرض الواقـع، وهـذا مـا يؤثـر فـي الاقتصـاد الوطنـي ويعكـس صـورة سيئة عـن البلـد علـى مسـتوى السـوق العالميـة فيمـا يخـص المنتوجـات الفلاحيـة".

ويقـول مؤسـس إحـدى الجرائـد فيمـا يشـبه السـخرية السـوداء: "هـل تقصـد موضـوع عمالـة الأطفـال؟ يُستحسـن عـدم التفـوُّه بكلمـة وإبقـاء الفـم مغلقـا؛ فهنـاك العديـد مـن المواضيـع الأخـرى التـي ينبغـي أن تسـتأثر باهتمامنـا أكثـر حتـى لا نسـقط فـي قبضـة السـيدة الأولـى".





AJMInstitute





institute@aljazeera.net

